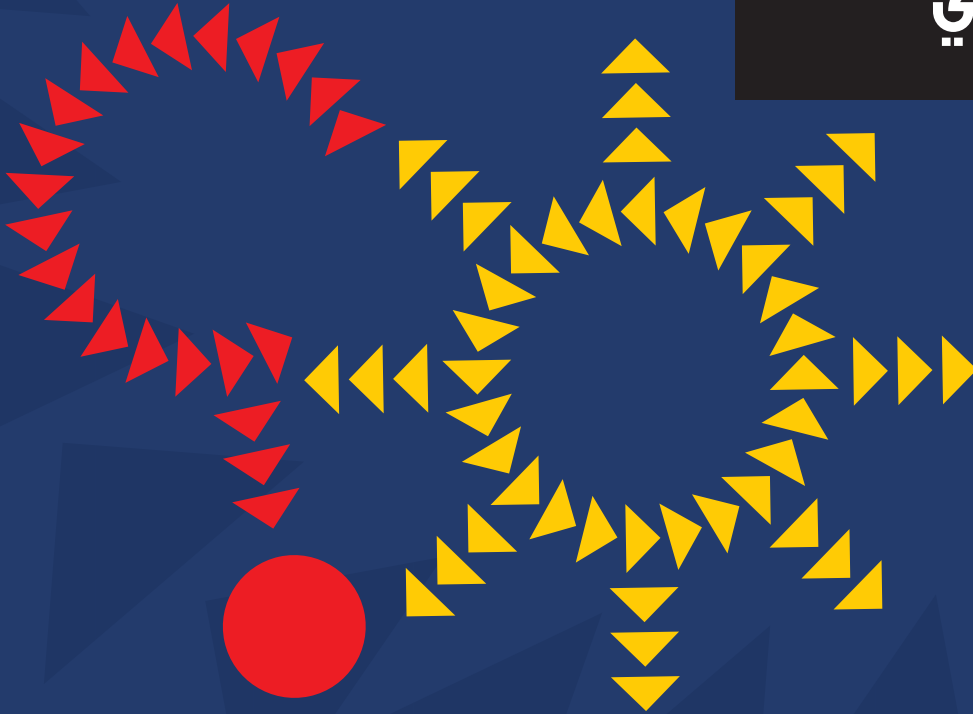


برنامج حوار حقوق الإنسان
العربي - الأوروبي

المعهد
الدنماركي
لحقوق الإنسان

دور
المؤسسات الوطنية
لحقوق الإنسان
في الدول التي تشهد
تحولاً ديمقراطياً
في
العالم العربي





دور
المؤسسات الوطنية
لحقوق الإنسان
في الدول التي تشهد
تحولاً ديمقراطياً
في
العالم العربي

المحتويات

٤	تمهيد
٦	مقدمة
١٠	قراءة في مبادئ باريس في ضوء الربيع العربي: الاستقلالية والمساءلة
١٨	بناء الثقة و/أو إعادة بنائها مع الجمهور
٢٦	دور مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في عمليات الإصلاح الدستوري
٣٤	كيف يمكن لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية أن تتعاون مع مؤسسات السلك الأمني في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية؟
٤٢	دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إعادة بناء النظام القضائي
٥٠	دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز ودعم إصلاح التعليم في مجال حقوق الإنسان
٥٨	دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في بناء ثقافة حقوق الإنسان من خلال حوار وطني حول حقوق الإنسان
٧	المراجع



هذا الكتاب هو جهدٌ واستجابةٌ من المشاركين والمشاركات في برنامج حوار حقوق الإنسان العربي- الأوروبي على التغيرات السياسية الكبرى التي جرت في العالم العربي في الفترة الأخيرة. ويهدف إلى إبراز دور، أو الدور المحتمل، الذي يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تلعبه في الدول التي في طور التحول. وتتناول المقالات في هذا الكتاب الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة للمساهمة في عملية التحول الديمقراطي الجاري في دول المنطقة نتيجة لتغير الحكومات و/أو إطلاق خطط لإجراء إصلاحات قانونية ومؤسسية رئيسية.

يحدوني الأمل في أن يكون هذا الكتاب مصدر إلهام لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والمنظمات الأخرى في المنطقتين. بالعمل على تطبيق حقوق الإنسان الوطنية في هذا الوقت من التحول و/أو التغيير.

يونايس كريستوفرسن



المدير التنفيذي
المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان

رئيس اللجنة التوجيهية
برنامج حوار حقوق الإنسان العربي الأوروبي

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان هي مؤسسة لديها ولاية تشريعية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وهي مؤسسات خاصة- تؤسسها الدولة لكنها ليست فرعا من فروع سلطات الدولة الثلاث، التنفيذية أو القضائية أو التشريعية. وحيث أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تعمل وفق مبادئ باريس، فإنه يمكنها القيام بدور مركزي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

ونظراً للطبيعة الدولية لقانون حقوق الإنسان، فإن لدى المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان ارتباطات طبيعية مع آليات حقوق الإنسان الدولية. وقد رأيت هذه المؤسسات في مختلف أنحاء العالم أهمية التعاون المشترك فيما بينها في مختلف التجمعات الدولية والإقليمية، من أجل التعلم من خبرات بعضها البعض وبالتالي تحسين أدائها. أحد الأمثلة على هذا التعاون هو برنامج حوار حقوق الإنسان العربي- الأوروبي؛ الذي يمثل منبراً وشبكة لمؤسسات حقوق الإنسان العربية والأوروبية التابعة للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إضافةً إلى المؤسسات المعنية الأخرى المنضوية في شبكة حوار حقوق الإنسان العربي الأوروبي بصفة مؤسسات مراقبة من منظمات المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية.

يهدف حوار حقوق الإنسان العربي- الأوروبي إلى تعزيز فهم، ووظيفة، وقدرة مؤسسات حقوق الإنسان وتعزيز دورها في ترويج وحماية حقوق الإنسان العالمية مع المؤسسات العضوة الملتزمة بمبادئ باريس الصادرة عن الأمم المتحدة والملتزمة أيضاً بعالية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة.



القطب يريد استعارة النظام

يمكن ضمهم بالقلوب
حركة التغيير

النور



منبر الى

النظام

بول دالتون . مؤيد مهيار

بول دالتون. مستشار قانوني أول. مديرية الحريات والمشاركة المدنية في المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان.

مؤيد مهيار. هو مدير برنامج حوار حقوق الإنسان العربي-الأوروبي في المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان.

إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تلعب دوراً بالغ الأهمية في ترسيخ قواعد حقوق الإنسان في القوانين الوطنية والحياة العملية. وبصفتها مؤسسات عامة ذات استقلال مالي وإداري ووظيفي، فإن ذلك يجعلها قادرة على إحداث تغيير بالغ الأهمية في الأجندة الوطنية الخاصة بحقوق الإنسان. وبالتالي، إقحام الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في حوار واسع النطاق حول معايير حقوق الإنسان. ومدى توافقها مع القوانين المحلية واحتياجات المجتمع. كل ذلك يكشف عن قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الإسهام في بناء الدولة وإصلاح القوانين المحلية والنظام القضائي ومؤسساته، في البلدان التي تمر بمرحلة سياسية انتقالية.

لقد نجح "الربيع العربي" في تغيير خارطة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط. وقد شهدت بعض الدول أحداثاً دراماتيكية. وأحداث عنيفة. أثناء تغيير الأنظمة الحاكمة فيها. وقد شهدت دول أخرى تغييرات تنموية بالتزامن مع تطور الأحداث في دول أخرى. وقد شهدت دول من مثل مصر، وتونس، وليبيا، إعدادات حثيثة لانتخابات ديمقراطية. أما الإصلاحات الدستورية، فقد عرفت طريقها إلى دول من مثل المغرب، والأردن، وتونس، واليمن، ومصر. كما تم مناقشة بعض الإصلاحات المؤسسية والإدارية والتخطيط لها، وكذا بالنسبة لتأسيس لجان لتقصي الحقائق. ووضع برامج لتعويض ضحايا الانتهاكات الخاصة بحقوق الإنسان، والتي ارتكبتها الأنظمة السابقة، أو التي تم ارتكابها في فترة التحول السياسي.

إن هذه التحولات تشبه، إلى حد ما، تلك التي وقعت في بعض دول أوروبا الشرقية والجنوبية في فترة التسعينيات من القرن المنصرم. حيث استطاع سكان تلك الدول، بعد أن

رزحوا طويلاً تحت حكم أنظمة ديكتاتورية. أن يحصلوا على حريتهم. ويشرعوا في مواجهة التحديات التي تمثلت في بعض الإصلاحات الدستورية، والقانونية، وإعادة بناء مؤسسات الدولة بالاستناد إلى مبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمساءلة، وسيادة القانون. إن عملية إصلاح المؤسسات والقوانين، ووضع منظومة جديدة من القيم والمبادئ التي من شأنها تشجيع جميع الهيئات الاجتماعية ذات العلاقة على المشاركة الفاعلة في حركة المجتمع، هي عملية في غاية الصعوبة، وفيها استهلاك شديد للوقت. وتستطيع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن توظف خبرتها المعرفية حول المبادئ الدولية لحقوق الإنسان في هذه الحوارات. مع الاستشهاد بأمنلة حول كيفية قيام بعض الدول بإدراج حقوق الإنسان ضمن إصلاحاتها الدستورية وخططها التنموية الوطنية. وتستطيع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً أن تبين لهذه الحوارات أهمية إقحام كل الفئات والهيئات المجتمعية - بما في ذلك الأقليات العرقية والدينية - في عملية إعادة البناء الوطنية. وتستطيع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التشديد على أهمية مبادئ حقوق الإنسان، مثل عدم التمييز، والمساواة في الحقوق والمعاملة، والمشاركة العامة في الحكم، وخضوع مؤسسات الدولة ورموزها للمسائلة، والتشديد على أهمية فاعلية ومرونة الجهازين، الإداري والقضائي، وسهولة وصول المواطن العادي إليهما.

من خلال استغلالها للأحداث، والسياسات الوطنية الكبرى والمتعددة، لاكتساب خبرات واسعة، تستطيع المؤسسات الوطنية المشاركة في "الحوار العربي/الأوروبي حول حقوق الإنسان". أن تساعد بعضها في التعرف إلى النماذج التي تصلح للتطبيق في مجال عملها. إن المُعدِّين لأوراق العمل المدرجة ضمن هذا الإصدار، هم من المنتمين إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتي شاركت في الحوار حول حقوق الإنسان. وقد ناقش كل منهم فكرة لها علاقة بالأحداث والعمليات التي تجري في البلدان التي تمر بمرحلة تحوّل. مبيّنين الطريقة التي يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، من خلالها، الإسهام في هذه الأحداث والمتغيرات.

تناقش السيدة رنده سنيورة في ورقته حقيقةً هامةً ترى أنه ينبغي على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والعاملة في الإقليم، الاهتمام بها ومناقشتها، إذا ما أرادت تحقيق أهدافها. ففي بعض الدول، لا حظى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بثقة العامة، ذلك أنهم ينظرون إليها على أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالدولة، أو بالنظام الحاكم السابق. لذلك، فإن مشكلة هذه المؤسسات قد تتمثل في عدم استقلاليتها، أو في ضعف صلاحيتها. الأمر الذي من شأنه أن لا يسمح لها بالعمل بفاعلية، إن المطلوب في هذا الشأن، هو إعادة النظر في منظومة القوانين التي تم بموجبها تأسيس هذه المؤسسات وإصلاحها، بما يسمح لهذه المؤسسات أن تصبح متوافقةً مع "مبادئ باريس". ولا ينحصر الأمر في إجراء إصلاحاتٍ قانونيةٍ فحسب، بل إنه ينبغي أيضاً ضمان توسيع صلاحيات هذه المؤسسات ونطاق أعمالها.

وقد تناول السيد جورج آصاف هذه القضية أيضاً في ورقته حول مبادئ باريس في ضوء الربيع العربي. فهو يُشددُ، في ورقته، على أهمية تطبيق مبدأ الاستقلال، ومبدأ المساءلة، بالنسبة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للقيام بعملها كما ينبغي. إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مسؤولة أمام الدولة، وبشكلٍ أكثر حديداً، أمام البرلمان. حيث ينبغي أن ترفع هذه المؤسسات تقاريرها في نهاية كلِّ عام، وينبغي أن تكون هذه المؤسسات مسؤولة أيضاً أمام العامة، وذلك قد يتحقق من خلال قيام هذه المؤسسات بإصدار منشورات وكتيبات تبين فيها ما تقوم به من عمل في مجال حقوق الإنسان، وتبين فيها الوضع القائم لحقوق الإنسان في الدولة، وموقفها من ذلك، وهي عندما تفعل ذلك، فإنها تساهم إسهاماً فاعلاً في إرساء ثقافة راسخة حول حقوق الإنسان في المجتمع. فكلما ازدادت مدارك الناس ومعرفتهم بحقوق الإنسان، ازدادت أيضاً عزيمتهم في مقاومة كل عمليات الإفلات من العقاب، وسيولد لدى الناس، بالتالي، رغبةً قويةً في الإفادة من كلِّ آليات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

أما بنت فازه، وأنالي كريستيانسن وليزيث ثونبو، فقد وضعوا مقدمة حول عمليات الإصلاح الدستورية، مع بعض التوصيات حول كيفية إسهام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هذه الإصلاحات بفاعلية، إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تمثل أحد أهم مصادر الخبرات حول القانون الدولي لحقوق الإنسان على المستوى الوطني، وتستطيع هذه المؤسسات أيضاً أن تزود عملية الإصلاح الدستوري

بأمثلة عمليةٍ حول بعض الإصلاحات التي تم إدراجها في الدساتير الوطنية في السنوات الأخيرة، إن عملية الإصلاح الدستوري عملية هامةٌ للغاية، حتى وإن لم تكن بعض المواد الدستورية غير مسوَّغة، كما هي الحال في بعض الدول، حيث إن هذه المواد تبقى ذات سلطة وصلية وثيقة بمحتويات بعض القوانين الأخرى، وبعض الإجراءات الإدارية، وبعض الأحكام والقرارات القضائية.

أما وولفغانغ هاينز، فقد ناقش في ورقته الحاجة الماسة للإصلاح الإداري، خاصةً في قطاع المؤسسات الأمنية في الدول التي تشهد تحولات سياسية، إن إصلاح القطاع الأمني يُعدُّ أمراً على جانبٍ من الصعوبة بسبب القوة الضاربة لأجهزة الشرطة، والخبرات العامة، والقوات المسلحة، بالمقارنة مع مؤسسات الدولة الأخرى. إن عملية الإصلاح الفاعلة تتطلب خفضاً نسبياً لصلاحيات بعض مؤسسات الدولة، أضف إلى ذلك، أنه ينبغي خضوع جميع المؤسسات الأمنية لآليات العملية الديمقراطية وسيطرتها، وتفعل جميع آليات المساءلة القائمة على الشفافية. وقد تواجه هذه التغييرات مقاومةً شرسةً من قِبَل بعض المنتمين للأجهزة الأمنية، اعتقاداً منهم أن العملية الديمقراطية ستسبب لهم في خسارة كبيرة، وهناك أيضاً مشكلة معقدة تتمثل فيما ينبغي اتخاذه من إجراءاتٍ بحق أولئك الذين اقترفوا انتهاكاتٍ لحقوق الإنسان في السابق، فهل ينبغي إحضار هؤلاء جميعهم للمثول أمام القضاء؟ ففي بعض الحالات، قد يؤدي ذلك إلى إعاقة عمل المؤسسة الأمنية، أو إلى تعريض عملية المصالحة الوطنية للخطر.

إضافةً إلى كل تلك القضايا، هناك إسهام على قدرٍ كبير من الأهمية ينبغي على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان القيام به، حيث ينبغي على تلك المؤسسات أن تتحدث بشكلٍ واضحٍ عن متطلبات قانون حقوق الإنسان، خاصةً فيما يتعلق بالتشديد على ضرورة وضع جميع آليات المساءلة والشفافية موضع التنفيذ، كما ينبغي على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تناقش آليات إعادة الاعتبار والتعويض لضحايا الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان ولأسرهم، وبين السيد محمد الصبّار في ورقته أنه قد لا يكون في مقدور بعض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان رفع دعاوى بالتعويض ورد الاعتبار لهم ولعائلاتهم دون مساعدةٍ من جهات متخصصة، لذلك، تستطيع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تلعب دوراً إيجابياً في هذا الشأن، وذلك من خلال تقديم معلوماتٍ تثقيفيةٍ حول هذه الأمور، ومساعدة المتضررين في رفع دعاوهم، أما أولئك الذين تلقوا

تعويضات عمّا لحق بهم من ضرر. فإن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تستطيع أن تقدم لهم النصح حول كيفية استثمار التعويضات التي حصلوا عليها. وكيفية الحصول على خدمات صحية. وخدمات اجتماعية ومهنية.

أما السيدة كيرستن روبرتس. فقد تعرضت في ورقتها لدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دعم التعليم الخاص بحقوق الإنسان والترويج له. حيث ترى أنه ينبغي على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تكون فاعلة في وضع خطة وطنية لتعليم حقوق الإنسان والتدريب عليها. وفي تنفيذ هذه الخطة. إن مثل هذه الخطط قابلة للتطبيق في جميع الدول. غير أنها قد تكون أكثر جاعة في الدول التي تشهد تحولات سياسية. حيث إنه من المحتمل أن لا يكون أيّاً من المسؤولين الحكوميين والجماعات المتخصصة قد انخرط في مثل هذه البرامج التدريبية والتعليمية حول حقوق الإنسان. وحيث أن ما تنفذه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من برامج تعليمية وتدريبية حول حقوق الإنسان لا ينبغي أن ينحصر بالناشئة حسب. فإنه ينبغي على هذه البرامج أن تتضمن مواد ومعايير خاصة بحقوق الإنسان قابلة لتعليمها لطلاب المدارس من مختلف الفئات العمرية. وقابلة لتعليمها في الجامعات. وفي مراكز التدريب المهني.

وفي الورقة الأخيرة من هذه الدراسة. يرفع السيد مؤيد مهيار المناقشة حول المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى مستوى السياسات والاستراتيجيات. فباعتبارها مؤسسات عامة ومستقلة. فإنه ينبغي على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تيسر حواراً بين كافة مكونات الدولة: حكومية وخاصة ومؤسسات مجتمع مدني حول كيفية تحسين أوضاع حقوق الإنسان في المجتمع. وكما يبيّن مؤيد مهيار في ورقته. فإن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي أدوات للتغيير. وتستطيع أن تكون جسراً بين الدولة وجمهور العامة في زمن التحولات السياسية والإصلاح. إن الورقة تمثل إطار عمل حول كيفية قيام المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمثل تلك المهمة في مثل تلك الدولة. إن "الحوار حول حقوق الإنسان" هو إجراء فني يتطلب توافر مهارات معينة في الراعي. أو في المؤسسة المضيفة. فالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. تستطيع أن توفر القدر الكافي من المعلومات الواقعية حول حقوق الإنسان. والتي يحتاجها المشاركون من أجل مناقشة الأوضاع الراهنة لحقوق الإنسان على بينة. إن الثمرة المتوقعة

حوار ناجح حول حقوق الإنسان تتمثل في خطة عمل محكمة. قادرة على التعامل مع مختلف القضايا ذات الصلة. مرة أخرى. ينبغي على أية مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان أن تمتلك طاقماً وظيفياً ذا مهارات تمكنه من النهوض بواجبات المراقبة. وتمكنه من رفع تقارير دورية إلى أطراف الحوار. وأصحاب المصالح الآخرين. حول حجم الإخاز. ومدى التقدم المتحقق في تنفيذ خطة العمل.

إن الحوار العربي/الأوروبي يُعدّ مثلاً لنمط الحوار الذي يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الإقتداء به وتنظيم حوار وطني على شاكلته والنهوض به وتطبيقه في البلدان التي تعمل بها. إن تطبيق مبادئ حقوق الإنسان والالتزام بها ليس بالأمر السهل. ففي الوقت الذي قد يتحقق فيه دعم سياسي ومجتمعي واسع في التشديد على أهمية حقوق الإنسان في توجيه المبادئ الوطنية. فإن تطبيق مثل هذه المبادئ قد يكون موضع تساؤل. وقد يكون الأمر كذلك في الدول التي تشهد تحولات سياسية ومجتمعية هامة. إن أوراق العمل المدرجة في هذا الإصدار. تهدف إلى توفير دليل. ومصدر للإلهام للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. والتي تسعى لأن تكون أكثر فاعلية في طرح موضوع حقوق الإنسان في المناظرات والمناقشات الوطنية. وعمليات الإصلاح.



قراءة في مبادئ باريس في ضوء الربيع العربي الاستقلالية والمساءلة

جورج ج. آصاف

مقدمة

تقف منطقة الشرق الأوسط عند تقاطعات متعددة تتعلق بقضايا رئيسية نتيجة لما يسمى بـ "الربيع العربي".

إنه لمن الواضح تضرر النسيج الاجتماعي في دول مثل ليبيا أو مصر نتيجة النزاع المسلح أو الاضطرابات المدنية. أما في تونس. فلا ينبغي للاستقرار النسبي القائم أن يحول دون رؤية الصعوبات القائمة والكثيرة المتعلقة بهيكليات النظام القديم والتي ما زالت على حالها إلى حد كبير. وتؤكد مثل هذه القضايا على أهمية تعزيز المصالحة وإسماع صوت الذين تعرضوا للانتهاكات من الضحايا. سواء كان ذلك بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.

لذلك، فإن ما سبق يفرض على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة - خاصة في البلدان التي شهدت تغييراً جذرياً في نظمها السياسية- مراجعة وظائف مرحلة ما بعد الصراع. حيث يتوجب عليها العمل في هذه المرحلة كوسائط للتعامل مع الانتهاكات التي وقعت في الماضي. وبذل الجهود لتحقيق المصالحة أو العدالة بما يتماشى مع المعايير الدولية.

لذلك، فإنه من الأهمية بمكان إعادة النظر في وضع المؤسسات الوطنية القائمة في منطقة الشرق الأوسط ومهامها. وذلك لجعلها أقرب إلى مبادئ باريس. خاصة فيما يتعلق بتفعيل مبادئ الاستقلالية والمساءلة، والتي لن تكون أهداف المؤسسات الوطنية واقعية دونها.

حصل جورج ج. آصاف. وهو محام منذ أكثر من ٢٥ عاماً. على شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة باريس (باريس III-Assaf). وهو خبير دولي في مجال التنمية المؤسسية والإصلاح. وبخاصة في القطاع القضائي. ومستشار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمفوضية الأوروبية. ومنظمة الفرنكوفونية الدولية، والمنظمة الألمانية للتعاون الدولي GTZ. ومنظمة "إيركس" الدولية (IREX). إضافة إلى منظمات دولية أخرى.

يرأس جورج آصاف مؤسسة خاصة (جيه أند جي آصاف- J&G. Assaf) التي أسسها والده الراحل الدكتور جوزيف آصاف في بيروت في عام ١٩٣٣.

هذا وقد كتب الدكتور آصاف بشكل موسع. ومن منظور قانوني. في الأنظمة السياسية التعددية. والإصلاح القضائي. والحريات العامة. وحقوق الإنسان. والقضايا ذات الاهتمام العام.

لدى جورج آصاف تاريخ قيادي في أنشطة نقابة المحامين. حيث كان عضواً في مجلس نقابة المحامين في بيروت ومجلسها التأديبي. ومؤسساً للجنة المساعدة القانونية فيها ورئيساً لها. ومؤسساً لمعهد حقوق الإنسان التابع لهذه النقابة ورئيساً له.

كما شغل منصب مستشار شخصي لوزارة العدل في لبنان (٢٠٠٠-٢٠٠٢). وأسس في عام ٢٠٠٥ مركز مناصرة المصلحة العامة (PINACLE) الذي يترأسه لبنان حالياً. وهو مؤسسة قانونية مهنية غير ربحية.

١. المبادئ والمعايير

مبدأ الاستقلال

الاستقلال هو أهم مبدأ من مبادئ باريس^١ وهو الأكثر صعوبة من حيث "التفعيل"، إذ إنه يعتمد على عوامل عدة، منها:

- التمويل الكافي والمنتظم للمؤسسات الوطنية من أجل القيام بمهامها بشكل مستقل عن إرادة السلطة التنفيذية.
- تمكين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من رسم ميزانيتها السنوية، وتملك مبانها وتعيين موظفيها.
- وجود قانون دستوري أو تشريعي يمنح تفويضاً رسمياً لأعضاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من أجل ضمان الاستقرار، وسلامة إجراءات التعيين والإقالة (الأساليب والمعايير، ومدة التعيين، وإمكانية إعادة التعيين، والحصول على امتيازات، والحصانات).

وإنه لمن المسلم به أن القيود المالية، وسيطرة الحكومة، المباشرة أو غير المباشرة، على جميع فئات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تفرض قيوداً شديدة على مبدأ الاستقلال لدى هذه المؤسسات. هذا إلى جانب السلبات المترتبة على طرق تعيين أعضائها وأساليب عملها.

ويشوب مبدأ الاستقلال في هذه المؤسسات أيضاً نظرة العامة لها على أنها مؤسسات شبه حكومية (وينطبق التصور ذاته، إلى حد ما، على القضاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فبالرغم من أن القضاة قد أنبتوا استقلالهم بشكل ملحوظ في بعض الحالات، كما في مصر وتونس والمغرب، غير أنه كان عليهم دفع ثمن ذلك).

لذلك، ينبغي ضمان الاستقلال عن الجهات العامة الأخرى من حيث الهيكلية والمساءلة، بحيث تكون المساءلة عن طريق البرلمان، وذلك من خلال تقرير سنوي إلزامي يتم تقديمه له. أما المساءلة المالية، فتكون من خلال ديوان المحاسبة أو أي نظام وطني رديف.

وعطفاً على ما تقدم، نخلص إلى أن الاستقلال لا يعتمد فقط على الاستقلالية القانونية (الإطار الدستوري أو التشريعي الملائم، والسيطرة على الموارد المالية)، بل إنه

يعتمد أيضاً على مدى الحدود المفروضة على مبدأ الاستقلال (سواء من خلال التدخل في برنامج الأنشطة، أو في النظام الداخلي للمؤسسة، أو من خلال إلزام المؤسسة بالحصول على موافقات أو مراجعات مسبقة لما تحتويه التوصيات والتقارير والقرارات).

وعليه، فإنه من الأهمية بمكان:

- بلورة الاستقلال في نصوص قانونية، بحيث يؤدي ذلك إلى ترسيخ عددٍ من العوامل الهيكلية والإجرائية (تخصيص بند ثابت ومستقل بنسبة مئوية ثابتة في الميزانية الوطنية السنوية للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وتمتع المؤسسة بشخصية قانونية مستقلة، وتحديد الأحكام والشروط التي تحكم عمليتي التعيين والفصل، وتمكين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من صياغة ميزانيتها الخاصة ورفع تقاريرها إلى مجلس النواب بشكل مباشر).
- ترجمة تلك الأحكام إلى أساليب عمل، مع الأخذ بالاعتبار الأولويات التي تفرضها مرحلة ما بعد الصراع وبشكل أكثر حديداً، ما يتعلق من ذلك بالحق في التواصل مع أي شخص، والحصول على أية معلومات ضرورية لأية دراسة تقوم بها هذه المؤسسة بموجب قانونها التأسيسي.

مبدأ المساءلة

تشير مبادئ باريس المتعلقة بالرصد والإبلاغ والمساءلة، إلى أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ترفع تقاريرها إلى الهيئة التنفيذية، أو إلى البرلمان، أو إلى أية هيئة أخرى مختصة. وحث مبادئ باريس على نشر مثل هذه التقارير، سواء بشكل مباشر أو من خلال وسائل الإعلام، وذلك بهدف رفع مستوى الوعي العام.

وفي هذا السياق، فإن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان:

- تخضع لمساءلة الدولة، وذلك عن إعداد تقرير واحد على الأقل، يتم تقديمه سنوياً للحكومة (البرلمان، أو رئيس الجمهورية، أو مجلس الوزراء)، إضافةً إلى بعض التقارير المتخصصة التي من شأنها تسليط الضوء على قضايا ذات أهمية خاصة، مثل أنماط الانتهاكات، مع التوصيات المناسبة لمعالجة مثل هذه الأمور.

• تخضع لمساءلة الجمهور عن مدى ممارستها لدور الرقيب على أداء الدولة، خاصة فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بحيث تشمل تلك الرقابة ما تقوم به الدولة حيال ذلك وما تغفله.

أما فيما يتعلق بخضوعها للمساءلة أمام المواطنين، فهذا يعني أن المؤسسات الوطنية تعزز استقلالها، وتظهر شفافيته، وتؤدي وظيفة الاتصال دون عائق (من خلال الرسائل الإخبارية، والمواقع على شبكة الإنترنت، والبيانات العامة، والمؤتمرات الصحفية، والإعلانات، والبرامج الإذاعية، والبرامج الحوارية التلفزيونية).

ومن خلال تعميم "المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان" للنتائج التي تتوصل إليها، والتوصيات التي تقدمها، فإنها تساهم في تحقيق ما يلي:

- تطوير ثقافة حقوق الإنسان.
- التأثير الإيجابي في الوضع العام لحقوق الإنسان، وذلك من خلال نشر تقاريرها وتوصياتها وأراءها عبر وسائل الإعلام لتعبئة الرأي العام.
- فتح المجال للرقابة العامة الموازية لمكافحة الإفلات من العقاب، وتقديم المنتهكين لحقوق الإنسان للمساءلة عن أفعالهم أو إهمالهم.
- التفاعل مع الناس وتوجيههم إلى اللجوء إلى آليات الإنصاف التي توفرها لهم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وفي الوقت الذي يُعدُّ فيه التقرير السنوي هو الأداة الرئيسية التي يمكن من خلالها تقديم نتائج الرصد، فإن التقارير الخاصة بشأن حالات معينة تتعلق بحقوق الإنسان في الفترات الانتقالية، تُعدُّ أيضاً بالغة الأهمية.

وفي كل الأحوال، ينبغي أن يتم تقديم البيانات بشكل مدروس، وبطريقة تسهل على وسائل الإعلام والسلطات استخدام هذه البيانات لأغراض التحقق.

والغرض من الرصد هو تشجيع التغيير الإيجابي من خلال الضغط على السلطات لتلبية التزاماتها، خاصة إذا ما تم عرض نتائج الرصد بطريقة موضوعية ومصحوبة بتوصيات عملية للتغيير، الأمر الذي من شأنه أن يجعل تنفيذها ممكناً.

وعليه، فينبغي أن تتمتع المؤسسات الوطنية بصلاحيات غير مقيدة، ما يسمح لها بتلقي الشكاوى الخاصة بالتعرض لانتهاكات وتوثيق هذه الشكاوى. صحيح أن هذه المؤسسات لا تملك الصلاحية للتحقيق في الشكاوى التي سبق تقديمها، غير أن منحها صلاحية جمع الشكاوى والأدلة يمكن أن يخدم الهدف العام المتمثل في فهم الحالة، وذلك بهدف تنفيذ برامج وقائية تساعد في تجنب أية انتهاكات لحقوق الإنسان في المستقبل.

وإنه لمن الممكن أن تواجه المؤسسات الوطنية العاملة في مراحل ما بعد الصراع تحديات متطرفة ترتبط بالاستقلال والمساءلة، الأمر الذي يحتاج إلى مرونة المؤسسة، وإنه لمن الضرورة بكمّان إزالة كل المعوقات التي يمكن أن تقوض الاستقلالية، وبالمقابل، يجب إرساء قواعد صارمة للمساءلة.

٢. دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

أما فيما يتعلق بعلاقة دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بمبدأي الاستقلال والمساءلة، فهو يتوقف على قدرة تلك المؤسسات على القيام بالوظائف المنوطة بها، وتزويد الحكومة وجمهور المواطنين بصورة صحيحة لأوضاع حقوق الإنسان، أو عجزها عن القيام بتلك الوظائف بسبب عدم استقلال تلك المؤسسات، أو بسبب عدم كفاية الموارد البشرية أو المالية لديها، أو بسبب عدم السماح لها بالتوجه إلى مواقع المعلومات أو مراكز الاعتقال.

لقد اقتصر تفاعل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع الآليات الدولية (الأمم المتحدة) أو الإقليمية (الاتحاد الأفريقي) ذات العلاقة بحقوق الإنسان، على الاتصالات الفردية، فعلى سبيل المثال، كان في مقدور مؤسسات حقوق الإنسان العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تُكرّس لها دوراً "استباقياً" وهاماً في إرساء قواعد الحوار والتعاون المتبادل بين مختلف هيئات حقوق الإنسان والجمعيات والمنظمات الوطنية، علماً بأن هذا الدور يُعدُّ ضرورياً في الوقت الحاضر، وذلك من أجل تعزيز الوضع الجديد الذي ظهر في أعقاب "الربيع العربي".

الذاكرة الجمعية للانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان. وذلك من خلال جمع المعلومات، والاستماع إلى شهادات الشهود. الأمر الذي يعد خطوة من أجل تحقيق المصالحة وتشكيل جزء من الذاكرة الجمعية للبلاد لمنع تكرار حدوث هذه الانتهاكات.

وتوفر المرحلة الانتقالية التي تمر بها بعض هذه الدول في الوقت الحاضر فرصاً يمكن من خلالها تفعيل سيادة القانون بشكل تدريجي ودعوة السلطات - لا سيما السلطة التشريعية - لإدراج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في التشريعات الداخلية.

وفي هذا الصدد، فإن مصادقة بعض دول المنطقة (مثل تونس) على البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، يُلزمها بإقامة آليات وقائية وطنية. إما بشكل مستقل، أو في إطار المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الحالية (على النحو المقترح في لبنان).

يُعدُّ المبدأ المتمثلان في الاستقلال والمساءلة من المبادئ الرئيسية التي لا يمكن تنفيذ الإجراءات التالية اللازمة لتطبيق البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب بمعزل عنهما:

- تنظيم زيارات منتظمة لمواقع الاحتجاز والوصول غير المقيد إلى جميع هذه المواقع، والحق في إجراء مقابلات على انفراد مع من يتم اختياره من المحتجزين، فضلاً عن حرية الوصول إلى جميع المعلومات ذات الصلة.
- إمكانية الرصد المهني لمثل هذه المواقع، وتبيان النتائج للحكومة والمواطنين.

٤. الإجراءات والنتائج

ينبغي توجيه العمل المستقبلي نحو مزيد من تمكين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في البلدان التي تمر في مرحلة التحول الديمقراطي من أجل ترسيخ "مكتسبات" الثورة، والتهيئة لعملية المصالحة أو تمهيد الطريق لها. وهذا يتضمن ما يلي:

- الحفاظ على الذاكرة الجمعية للإجراءات القمعية التي امتدت على مدى سنوات، وذلك لمنع تكرار مثل هذه الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان.

وينبغي على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تجري حواراً فاعلاً مع الوكالات غير الحكومية النشطة في مجال حقوق الإنسان، كما في مقدورها أن تمثل مصدراً مستقلاً للمعلومات بالنسبة لهيئات المعاهدات الدولية التي تقوم بالنظر في التقارير القطرية. ويمكن أن تقوم تلك الهيئات باستعراض التقارير السنوية والمتخصصة، أو نتائج التحقيقات التي أعدتها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. كما يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن ترفع، وبشكل مباشر، تقارير متخصصة إلى هيئة المعاهدة محل البحث، إذا ما كان التقرير القطري يشتمل - حسب رأي المؤسسة - على بيانات غير دقيقة، أو مضللة، عن الوضع القائم لحقوق الإنسان.

وكنتيجاً لذلك، يمكن للهيئات الناشئة بموجب معاهدات أن تقوم بإبداء الرأي، أو التعليق على أداء الحكومة وتوصياتها. وذلك بالاستناد إلى ما قامت به الحكومة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من مراجعة وتقويم للوضع القائم لحقوق الإنسان. ويمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تقدم المشورة للحكومة بشأن ما يمكن القيام به استجابةً لتلك الملاحظات. وتأخذ الدولة تلك التوصيات والملاحظات بعين الاعتبار عند قيامها بتنفيذ فعاليات برنامجهما. إن هذا الدور المسبق المتمثل في الكشف عن الثغرات وأوجه القصور، واقتراح الإجراءات التصحيحية لها، يُعدُّ جزءاً لا يتجزأ من استقلال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وينعكس إيجاباً على تفعيل مبدأ المساءلة.

ومن بين الأدوار الرئيسية التي يمكن للمؤسسة وطنية نشطة في مجال حقوق الإنسان أن تؤديها هو المراقبة الدائمة للحالة العامة لحقوق الإنسان في البلاد، وبشكل أكثر خديداً القضايا الهامة، أو تلك الفئات المستضعفة، مثل المتهمين الموقوفين. لذلك، فإنه من الأهمية بمكان أن تكون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قادرة على الوصول إلى المعلومات، أو إلى الأشخاص الموقوفين، أو إلى الشهود، دون عائق، وذلك كي تتمكن من أداء هذه الوظائف الهامة بمرونة.

٣. التحديات والدروس المستفادة والفرص المتاحة

ويمكن أن يُنظر للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في سياق ما يسمى بالربيع العربي في بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أنها متمتعة بمكانة تؤهلها للعمل بشكل مستقل من أجل الحفاظ على

- التأكد من التعويض الجماعي والفردى للضحايا عما لحق بهم من ضرر.
- الحيلولة دون إفلات المنتهكين لحقوق الإنسان من العقاب.

ومن أجل دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومساعدتها في مواجهة ما يحيط بها من تحديات، فإنه ينبغي على الحوار العربي/الأوروبي حول حقوق الإنسان أن يُبادر إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

١. إعداد خارطة طريق تبين التفويضات المالية والتشغيلية، وأساليب وإجراءات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في بلدان المنطقة التي توجد فيها مثل هذه المؤسسات (لا سيما الأردن، والمغرب، ومصر). أو في البلدان التي بات إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان فيها أمراً وشيكاً (كما في لبنان واليمن) وذلك بهدف تضييق الفجوات بين هذه الدول ومبادئ باريس التي جسدتُ عنصرَيَّ "الاستقلال والمساءلة".

٢. متابعة أية مقترحات لمراجعة أيّ قانون خاص بأوضاع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (أو أية مقترحات لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان) في بلدان منطقة الشرق الأوسط التي تمر بعملية التحول الديمقراطي، حيث ينبغي على القوانين الخاصة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تتضمن موادَّ تنص على حق هذه المؤسسات في أن ترفع إلى السلطاتين، التنفيذية والتشريعية، تقارير وتوصيات حول الإجراءات التي ينبغي اتخاذها من أجل تحقيق مصالحة وطنية. ويمكن لهذه الإجراءات والتوصيات أن تتضمن مشاريع قوانين ومقترحات من أجل وضع آلية لرفع مطالبات فردية وجماعية، بالعتل والضرر لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

٣. متابعة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لعملية تطبيق التشريعات الوطنية الخاصة بتقديم تعويضاتٍ للمتضررين، أو محاكمة المقتربين لمخالفاتٍ خطيرة لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، تستطيع "لجنة الحوار العربي/الأوروبي حول حقوق الإنسان" تقديم دعوىٍ ماديٍّ حقيقيٍّ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وذلك من خلال مشاركتها معلومات حول عملياتٍ ماثلةٍ تم تنفيذها في مناطق مختلفة من الشرق الأوسط

وشمال أفريقيا (كالمغرب، على سبيل المثال). أو في أية بقعة أخرى من العالم.

٤. ولكي نضمن أن السلطة القضائية تمتلك معرفة كافية بالمعايير الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، وأنها تسعى لتطبيق هذه المعايير، فإنه ينبغي تفويض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتمثيل الضحايا أمام القضاء، ومراقبة الإجراءات القانونية والمحاکمات ذات العلاقة بانتهاكات حقوق الإنسان.

٥. تيسير التعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. كما ينبغي أن تتمتع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالحرية في تقديم معلوماتٍ، أو قضايا، أو تقارير، إلى الهيئات الدولية والإقليمية ذات العلاقة، أو الاشتراك في الهيئات الناشئة بموجب معاهدات، أو إجراءات الأمم المتحدة ذات العلاقة.

٦. توفير المساعدة الفنية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بهدف ضمان استقلالها في مراقبة أماكن التوقيف والاحتجاز وفقاً لأحكام البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. وينبغي أن تقوم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بوضع برامج مراقبة لأماكن الاحتجاز، وذلك من خلال القيام بزيارات منتظمة إلى تلك المواقع تهدف إلى منع أعمال التعذيب وسوء المعاملة، فضلاً عن توفير ظروف اعتقال ملائمة. وينبغي على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خاصة تلك التي انضمت إلى البروتوكول مؤخراً، مثل الأردن، المضي قدماً للتأكد من إدراج آلية محددة لمنع التعذيب ضمن ولايتها كما هو مدرجٌ في البروتوكول. أما في بلدان أخرى، مثل لبنان، حيث هناك مقترح بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، فإنه ينبغي على مشروع القانون أن ينص على منح هذه المؤسسة صلاحيات تتوافق مع المواثيق الدولية ذات العلاقة.

وفي هذا السياق، فإنه يصبح من حق المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن تتلقى الشكاوى الخاصة بالتعذيب وسوء المعاملة، وأن تتمتع بالحرية في التحقيق في تفاصيل هذه القضايا، والتثبت من أنه قد تم رفع تلك القضايا إلى المحكمة الجنائية، إذا ما رأت أن ذلك مناسباً.

٥. الرصد والتقييم

يوجد هناك العديد من الوسائل الخاصة بمراقبة وتقييم الإجراءات المقترحة لتطبيق الحوار العربي/الأوروبي حول حقوق الإنسان. وذلك استناداً إلى طبيعة كل إجراء تم اقتراحه في هذه الورقة.

ينبغي أن يتم تقييم مسار العمل من خلال ما يسمى بـ "تحليل الثغرات" ووفقاً لللائحة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان والمستندة إلى مبادئ باريس.

٧. تقديم يد العون للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إعداد خططها الاستراتيجية. وحتى يتم تعزيز مبدأ المساءلة العامة. فإنه ينبغي على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إعداد خطة استراتيجية خاصة بها. وأن يتضمن تقريرها السنوي تقويماً لما حققته من إنجازٍ بالمقارنة بما هو موجود في الخطة الاستراتيجية.

المبدأ	المتطلبات
الاستقلال	إذا تمتع المسؤولون الحكوميون بالعضوية. فإنهم يتمتعون بصفة استشارية فقط
	ترفع المؤسسة تقاريرها مباشرة إلى البرلمان
	يتمتع الأعضاء بحصانة تغطي أعمالهم الرسمية
	توافر تمويل يكفي لتوفير موظفين مستقلين ومباني منفصلة
	توافر تمويل يكفي لتنفيذ البرامج الأساسية حول الحماية والتعزيز
	لا يخضع التمويل لمراقبة مالية قد تؤثر على الاستقلال
	تقوم المؤسسة بإعداد ميزانيتها بنفسها
	تكون ميزانية المؤسسة منفصلة عن ميزانية أي دائرة أخرى
	تتمتع المؤسسة بصلاحيات كاملة للدفاع عن طلبات الميزانية مباشرة أمام البرلمان
	الميزانية ثابتة ومستقرة
	لا تخضع الميزانية لخفض في السنة التي تتم الموافقة عليها فيها
	لا تخضع الميزانية للتقليص التعسفي من سنة إلى أخرى

وتنص اللائحة أيضاً على متطلبات أخرى لازمة لتحقيق مبدأ الاستقلال. وهي متطلبات ذات علاقة بصلاحيات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في التواجد والعمل (مثل تلك المنصوص عليها في الدستور أو القوانين المحلية). أو صلاحيات إدارية ذات علاقة بتكوين المؤسسة الداخلي (مثل التعيين. والإقالة. ومنح الامتيازات والحصانات..الخ).

أما فيما يتعلق بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تتمتع بصلاحيات شبه قضائية تمكنها من تلقي الشكاوى الخاصة بانتهاك حقوق الإنسان. والتحقيق في هذه الشكاوى والالتباسات المتعلقة بها. فردية كانت أو جماعية. فإنه يمكن إجراء تقييم لمبدأ الاستقلال لدى هذه المؤسسة من خلال الرجوع إلى متطلبات مبادئ باريس:

المبدأ	المتطلبات
المساءلة	إصدار التقرير السنوي
	نشر التقارير الخاصة بقضايا حقوق الإنسان
	نشر تقارير منتظمة حول القضايا الهامة من خلال وسائل الإعلام
	إعداد كتيبات أساسية عن المؤسسة
الكفاءة لإجراء التحقيق	يمكن للمؤسسة تلقي الشكاوى الفردية
	يمكن تقديم الشكاوى من قبل الأفراد المتضررين
	يمكن تقديم الشكاوى من قبل ممثلين عن الشخص
	يمكن تقديم الشكاوى من قبل أطراف ثالثة
	يمكن تقديم الشكاوى من قبل ممثلي المنظمات. مثل المنظمات غير الحكومية
المسؤوليات الخاصة بالتحقيقات	تقوم المؤسسة بإطلاع الأطراف على حقوقهم وكيفية الوصول إليها
	تنقل المؤسسة الشكاوى إلى السلطات الأخرى ضمن الحدود التي يتيحها القانون
	تستخدم المؤسسة التوفيق لحل القضايا
	تأخذ المؤسسة قرارات ملزمة ضمن الحدود التي يتيحها القانون
	تقوم المؤسسة بإعداد توصيات بشأن إصلاح القوانين أو اللوائح أو الممارسات إذا ما أظهرت النتائج خلافاً في هذه الأمور

مؤسسات حقوق الإنسان العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والهيئات الدولية لحقوق الإنسان. قد يساعد في تحديد المناطق التي يكون فيها الحوار العربي/الأوروبي حول حقوق الإنسان أكثر فاعلية. وقد يساعد أيضاً في إعداد التقارير الدورية حول مدى تقدم التعاون بين لجنة الحوار العربي/الأوروبي والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. فضلاً عن توثيق الصعوبات، والإخفاقات، ومواضع النجاح. هـ. التثيت من تزويد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكافة كتيبات التعليمات الخاصة بتلقي الشكاوى ذات العلاقة بانتهاكات حقوق الإنسان، والتحقيق فيها، ورصد مواقع الإيقاف والاحتجاز ومراقبة استخدامها. و. التثيت من قيام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بوضع خطط عمل استراتيجية، وتفعيل هذه الخطط. فضلاً عن تقويم مدى التقدم الذي تحرزه هذه المؤسسات في مجال تطبيق الخطط الاستراتيجية، وذلك من خلال مراجعة التقارير السنوية التي تعدها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

أ. إن رصد المبادرات التي تم اتخاذها في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - والتي شهدت تحولات سياسية انتقالية - بهدف توسيع نطاق صلاحية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ودفعها نحو المزيد من الاستقلالية والمساءلة الفاعلة، يتطلب جمع مثل هذه المشاريع الخاصة بتعديل بعض القوانين، أو بعض مشاريع القوانين المقترحة، وتزويد مؤسسة حقوق الإنسان المعنية بالملاحظات والتوصيات النهائية حول ذلك. ب. دراسة التقارير السنوية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والخاصة بتنفيذ التشريعات ذات العلاقة بفرض تعويضات لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وإصدار بيان يوضح موقف المؤسسة. ج. مراجعة التقارير السنوية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتقارير الخاصة، فيما يتعلق برصد الإجراءات القانونية والمحاکمات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، وإصدار بيان يوضح موقف المؤسسة. د. إن اعتماد دراسةٍ تقويميةٍ لحالة من التعاونِ القائمِ بين بعض



بناء الثقة

و/أو إعادة بنائها مع الجمهور

رندة سنيورة

رندة سنيورة هي المديرة التنفيذية للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان منذ أيلول ٢٠٠٧. ويعرف عنها أنها ناشطة في حقوق الإنسان وحقوق المرأة منذ ٢٥ عاماً.

حُملت السيدة سنيورة درجة الماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان من جامعة إسكس في المملكة المتحدة. ودرجة الماجستير في علم الأنثروبولوجيا الاجتماعية من الجامعة الأمريكية في القاهرة. ولديها خبرة طويلة في العمل مع منظمات حقوق الإنسان في فلسطين. حيث كانت المديرة السابقة لمنظمة "الحق: القانون في خدمة الناس". وتتركز خبرتها في مجال البحث والتدريب على حقوق الإنسان. والمناصرة من أجل تكريس حقوق الإنسان وحمايتها. إلى جانب عملها مع نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

مقدمة

كثيراً ما سئلت خلال عملي كمديرة تنفيذية لإحدى كبريات المؤسسات الوطنية في العالم العربي، والأولى من نوعها في منطقتنا، إذا كان من الممكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تتمتع بالاستقلالية والحياد والقدرة على حماية حقوق الإنسان وتكريسها. لا سيما أنها مؤسسات تنشئها الدول وتقوم على تمويلها. وبصرف النظر عما أحرزنا من إنجاز. وعن النهج القائم على المصداقية والموضوعية الذي اتبعناه. فإن هذا السؤال يبقى سؤالاً مشروعاً. خاصة إذا ما وضعنا بعين الاعتبار البيئة غير الديمقراطية التي كانت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تعمل فيها قبل الربيع العربي في بعض الدول. إضافةً إلى بيئة الإصلاح الشكلي الذي تم الشروع في تنفيذه في أعقاب الثورات التي اندلعت في دول من مثل تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا.

لقد لعبت بعض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. بما في ذلك بعض المؤسسات التي صنفها لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالدرجة (أ). دوراً ملحوظاً في التستر على ممارسات بعض الأنظمة القمعية وغير الديمقراطية. حيث إن وجود إحدى مؤسسات حقوق

الإنسان التي حُملت التصنيف (أ) في بلدٍ ما. يوحي بأن النظام في ذلك البلد ملتزم بالمبادئ الدولية لحقوق الإنسان. في حين أن الحقيقة تقول إن مؤسسات حقوق الإنسان المماثلة. والتي هي موضوع البحث. لم تكن مستقلةً في قرارها عن الحكومة على الإطلاق. ما أدى إلى عجزها عن تصوير حالة حقوق الإنسان في البلدان التي تتبع لها بدقة وموضوعية. لقد أدى ذلك إلى فشل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في رصد الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان على المستوى الوطني. وبالتالي فشلها في تقديم المشورة للحكومات التي تتبع لها من أجل تبني التشريعات والسياسات والإجراءات التي تفي بالواجبات الناشئة عن المعاهدات والاتفاقيات الدولية الموقعة والمصادق عليها.

لقد فرضت التغييرات السياسية الأخيرة. التي شهدتها العديد من الدول العربية. تحديات جديدة. غير أنها. في الوقت ذاته. وفرت للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فرصاً هامة لإعادة بناء الثقة مع الجمهور العربي لكي ينظر إليها على أنها عوامل هامة من عوامل حماية الديمقراطية والترويج لها. وعوامل هامة من عوامل تعزيز سيادة القانون والدفاع عن حقوق الإنسان. وقد أكدت أصوات شعوب المنطقة. المنادية بالحرية والمساواة والعدالة. أن حقوق الإنسان هي حقوق عالمية لا غنى عنها. وهي فوق أي تشريع وطني قائم على التمييز وفوق أية ممارسات تتعارض ومبادئ حقوق الإنسان. وقد برهنت الثورات العربية. من خلال دعوتها للحرية والديمقراطية. واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. أن الأنظمة القمعية غير الديمقراطية تسقط بسهولة أمام إرادة الشعوب وتطلعاتها. فما إن تكتسب هذه الثورات زخمها. حتى تطيح بأكثر الأنظمة القمعية. وقياداتها السياسية. رسوخاً وثباتاً.

تناقش هذه الورقة ظروف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والدور الحاسم الذي تلعبه في بناء ثقة الجمهور بوصفها كيانات مستقلة وموثوق بها في مجال حماية وتكريس حقوق الإنسان.

الظروف. كما كشفت هذه الثورات عن الاهتمام الذي بات الناس يولونه لمسألة حقوق الإنسان. والتحديات المستقبلية التي ستواجه التصدي الجاد لقضايا حقوق الإنسان. وأكدت لنا كذلك أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تستطيع أن تلعب دوراً هاماً أثناء النزاع. وبعده. وفي المراحل الانتقالية منه. في ٢٠١١/٢/٢١. أعلن السيد بطرس بطرس غالي. رئيس المجلس المصري القومي لحقوق الإنسان. استقالته هو وبقية الأعضاء من مناصبهم. وذلك للسماح للمجلس العسكري المصري الأعلى بإعادة تشكيل المجلس. بتاريخ ٢٠١١/٤/١٣. أعاد السيد يحيى الجمال - نائب رئيس الوزراء - تعيين السيد بطرس بطرس غالي كرئيس للمجلس المصري لحقوق الإنسان. وتم تعيين ٢٥ عضواً جديداً يمثلون فئات اجتماعية في المجتمع المصري لينضموا إلى المجلس المصري لحقوق الإنسان. لقد كان ذلك الإجراء. على ما يبدو. استجابة للدعوات الجماهيرية المطالبة بإجراء إصلاحات في المجلس المصري القومي لحقوق الإنسان. وفي الوقت الذي رأى فيه البعض هذا الإجراء خطوة في الاتجاه الصحيح. وتنسجم مع "روح الثورة". فقد رأى فيه البعض الآخر إجراءً "جميلاً" طفيفاً. خاصة أن منظمات حقوق الإنسان لم تحظ سوى بممثل واحد في هذا المجلس.^{١٢} في تعليق محمد عبدالله. المنسق للحركة الشعبية لـ "تطهير" المجلس القومي المصري لحقوق الإنسان من الشخصيات السياسية التي كانت على علاقة وثيقة بالنظام المصري السابق. قال:

إن التشكيل الجديد هو خطوة في الاتجاه الصحيح. وهو أيضاً خطوة هامة للتخلص من أولئك الذين لعبوا دوراً سلبياً في التقليل من شأن الجهود التي يبذلها المدافعون عن حقوق الإنسان داخل المجلس المصري لحقوق الإنسان. وحرصوا على إبعاد هؤلاء. وصرف انتباههم عن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان...

المطلوب الآن هو توفير مبنى جديد للمجلس المصري لحقوق الإنسان (بعد إحراق المبنى السابق أثناء الثورة) للسماح للموظفين واللجان المتخصصة التابعة للمجلس المصري لحقوق الإنسان باستئناف مهامهم بالشكل صحيح.^{١٣}

وما إن تم الانتهاء من تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من إصلاحات داخل المجلس المصري لحقوق الإنسان. حتى شرع هذا المجلس بممارسة عمله كالمعتاد. حيث راح يراقب العملية الانتخابية المصرية بفاعلية. ويُعدُّ التقارير عنها.

أما في تونس. فإن المفوضية التونسية لحقوق الإنسان لم تشهد أية تغييرات جوهرية باستثناء فصل القاضي فرحات الراجحي. رئيس المفوضية (كان وزيراً سابقاً للداخلية) ومن ثم تعيين السيد نور الدين حشاد كرئيس جديد له في السابع من أيار ٢٠١١. وما زالت الطريق أمام المفوضية التونسية لحقوق الإنسان طويلة حتى تعيد بناء الثقة مع عامة التونسيين. وينبغي عليها أن تبذل جهداً كبيراً لزيادة مصداقيتها على المستويين المحلي والدولي. وينبغي على مؤسسات المجتمع المدني في تونس. خاصة تلك المعنية بحقوق الإنسان. أن تشكل عامل ضغط على الحكومة والبرلمان المنتخب حديثاً من أجل مراجعة الإطار القانوني للمفوضية التونسية لحقوق الإنسان لتتوافق مع "مبادئ باريس". بحيث تصبح "مبادئ باريس" هي الإطار المنظم لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ومن خلال تعاونهما مع مؤسسات المجتمع المدني. تستطيع الحكومة والمفوضية التونسية لحقوق الإنسان تحقيق أكبر قدر من الشفافية والإرادة من أجل التشاور مع جمهور العامة. الأمر الذي من شأنه أن يتمخض عن دعم معنوي كبير للمفوضية. ويمكن لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ولجنة المصادقة الفرعية المنبثقة عن لجنة التنسيق الدولية أن يقدمتا شتى صنوف الدعم الفني والإرشاد بهذا الصدد. ويمكنها أيضاً أن تتلقى الدعم والإرشاد الفني عن طريق المفوض السامي لحقوق الإنسان من خلال لجنة التنسيق الدولية الفرعية الخاصة بالاعتماد. ويمكن للمؤسسات الوطنية الأخرى لحقوق الإنسان. والتي تعمل في إطار الحوار العربي/الأوروبي. أو الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. أو غيرها من المؤسسات الوطنية العربية المستقلة لحقوق الإنسان. أن تقدم الدعم من خلال الإرشاد وتبادل الخبرات.

لقد برزت أيضاً بعض المحاولات الجادة في دول مثل الجزائر والمغرب لإصلاح القوانين الخاصة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. من حيث الصلاحية ونطاق العمل. ففي ٢٨ كانون الأول ٢٠١١. أصدر الرئيس بو تفلقة مرسوماً يقترح فيه صياغة تشريع جديد لإنشاء مؤسسة وطنية جزائرية لحقوق الإنسان. وذلك في محاولة لتحسين مصداقية الحكومة الجزائرية على المستويين المحلي والدولي. وتُعزى تلك الإجراءات إلى هبوط تصنيف المؤسسات الوطنية الجزائرية لحقوق الإنسان في تشرين الأول من عام ٢٠١٠ من الدرجة (أ) إلى الدرجة (ب). إضافة إلى الملاحظات الخطيرة التي أعربت عنها لجنة المصادقة الفرعية المنبثقة عن لجنة التنسيق الدولية

فيما يتعلق بالافتقار إلى الشفافية في تعيين أعضائها. فضلاً عن افتقار المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى الاستقلال عن الحكومة.^{١٤} وقد خلصت اللجنة الفرعية إلى أن "التشريعات المعدلة قد فشلت في إرساء عملية واضحة لاختيار الأعضاء. تتسم بالشفافية والمشاركة. فضلاً عن أنها لم تقدم أسساً موضوعية وواضحة لفصل الأعضاء. كما هو مبين في "مبادئ باريس".^{١٥}

وأكد الرئيس بوتفليقة أيضاً على الأهمية التي توليها حكومته لحقوق الإنسان. والدور الهام الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الوطنية في حماية وتكريس حقوق الإنسان. كما دعا رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. السيد فاروق قسطنطيني. لبذل كل الجهود لتوسيع نطاق تمثيل جميع القوى الاجتماعية داخل المجتمع. بما في ذلك منظمات المجتمع المدني. وذلك من أجل ضمان استعادة مصداقية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.^{١٦}

صدر في المغرب بتاريخ ٢٠١١/٣/١ المرسوم الملكي ذا الرقم ١٩.١١.١. والخاص بتعديل قانون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٠. والقاضي بتوسيع صلاحيات هذه المؤسسات. وضمان استقلال أعضاء المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان. والتأكيد على ضرورة توسيع مشاركة مؤسسات المجتمع المدني. إضافةً إلى آليات جديدة ومعايير واضحة لاختيار الأعضاء. وقد حصر التعديل صلاحية الملك بتعيين ثمانية أعضاء فقط من أصل ٤٤ عضواً. أما بقية الأعضاء. فتعين منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية ١١ عضواً منهم. ويعين البرلمان (٨) أعضاء. وتعين المنظمات الدينية (٢) عضوين. وتعين السلطة القضائية (١) عضواً واحداً. ويتم تعيين ثلاثة عشر عضواً من ممثلون الأكاديميين والصحافيين والنقابات. وغيرها من القطاعات. وتضم العضوية في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً وسيط ديوان المظالم. وتكون مناقشة التقرير السنوي للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الجلسة الرسمية العامة في البرلمان. ويتم نشرها في الجريدة الرسمية المغربية.

أما بعض الدول العربية الأخرى. مثل العراق ولبنان. فقد فاجهت نحو إنشاء مؤسسات وطنية جديدة. ولم تكن هناك أية محاولة في ليبيا لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان حتى الآن. أما بالنسبة لسوريا واليمن. فمن السابق لأوانه التكهن بالتطورات السياسية. وانطلاقاً من ذلك. فإنه ينبغي حث الديمقراطيات الحديثة المنبثقة عن الثورات

العربية في المنطقة. للمبادرة لإنشاء مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان فور فراغها من إعادة بناء مؤسساتها الوطنية الديمقراطية وانتخاب البرلمان.

وبينما بات من الواضح أن التغيرات السياسية والاجتماعية في العالم العربي ما زالت مفتوحة على جميع أشكال التحول. ومختلف السيناريوهات السياسية المتناقضة. فإنه قد بات من الجلي أيضاً أن طموح الشعوب واهتمامهم قد أصبح ينصب على تحقيق انتخابات حرة ونزيهة. والكرامة. والحرية. والمساواة. واحترام حقوق الإنسان.

لقد تغلبت الشعوب على مخاوفها. ولم يعد بوسعها احتمال الأنظمة القمعية التي تتعدى على حقوقها وحرثاتها. هذا درس في غاية الأهمية. ينبغي على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. والأحزاب السياسية. والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان. ومنظمات المجتمع المدني الأخرى. استيعابه جيداً. وأخذة على محمل الجد.

الفرص

صحيح أن الوضع السياسي الحالي ينطوي على الكثير من التحديات. غير أنه في الوقت ذاته يقدم للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فرصاً جديدة. من مثل:

١. امتلاك الإرادة السياسية لوضع مسألة حقوق الإنسان على رأس أولوياتها. ودعم إنشاء. أو إعادة إنشاء. المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على أساس من الاستقلالية. والشفافية. والتعددية في تمثيل القوى الاجتماعية. وإنشاء هذه المؤسسات بعد التشاور مع مؤسسات المجتمع المدني الأخرى. ويتطلب تحقيق هذا الهدف. جهوداً جادة لمراجعة القوانين والأطر القانونية التي تنظم عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. والسعي بجد لإنشائها في البلدان التي ليس فيها مثل هذه المؤسسات. وينبغي العمل على جعل هذه المؤسسات متوافقة مع متطلبات "مبادئ باريس" والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان. إلى جانب بناء قدراتها في التعامل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. ويمكن لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أن يقدم الدعم الفني اللازم للحكومات المنتخبة حديثاً. وذلك لضمان أن عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي أنشئت ينسجم مع

"مبادئ باريس". ويمكن لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية المستقلة، مثل "الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان" أن تساعد في تنفيذ المبادرات الساعية لإنشاء، وإعادة إنشاء، مؤسسات حقوق إنسان في العالم العربي من خلال تبادل الخبرات وتقديم المشورة لتلك المبادرات.

٢. الاضطلاع بدور هام في تكريس حقوق الإنسان والدفاع عنها. ويتقضي هذا الدور الهام من هذه المؤسسات أن تقوم بالوساطة بين مؤسسات الدولة من جهة، ومنظمات المجتمع المدني من جهة أخرى. والحرص على تشجيع الحكومات على وضع خطط وطنية واستراتيجيات وسياسات وتشريعات تستند إلى مبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون. إضافة إلى ضرورة تخصيص المبالغ المناسبة من الميزانية السنوية لتحقيق هذا الغرض. وهذا يفرض على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بذل الكثير من الجهد والعمل، ليس فقط من أجل تكريس الحقوق المدنية والسياسية. بل أيضاً من أجل تكريس الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. مؤكداً أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حظى بالاهتمام الذي تستحقه. كغيرها من الحقوق. وأن الحديث عنها ليس كلاماً حسب.

٣. إذا ما وضعنا بعين الاعتبار صعود قوى سياسية جديدة بعد حركات الربيع العربي. فإنه ينبغي عدم الانتقاص من حقوق الفئات الاجتماعية المهمشة. كقطاع النساء. على سبيل المثال. كما ينبغي علينا أيضاً أن ندرك أن الانتخابات الديمقراطية الأخيرة في مصر وتونس تشير إلى أن قوة الأحزاب الإسلامية تتزايد. وهذا الأمر يثير شيئاً من القلق لدى قطاع النساء وبعض الشرائح الاجتماعية الأخرى. "بنظرٍ إلى الإسلام السياسي وحقوق المرأة، بشكل عام، على أنهما على طرفي نقيض. حيث إن فوز أحد الطرفين يعني حتماً خسارة الطرف الآخر. فإذا ما فاز المسلمون، تخسر النساء. والعكس صحيح".^{١٧} أما في تونس. فإن البعض يشعر بالقلق من أن يتحول الربيع العربي إلى صيف إسلامي مع ازدياد شعبية "حزب النهضة الإسلامي". وبالرغم من أن هذا الحزب يتسم بالاعتدال. فإن هذا التطور يشير إلى تحديات مستقبلية ستواجه حقوق الإنسان. الأمر الذي يتطلب

تضافر جميع القوى الديمقراطية في المجتمع للتحقق من أن عملية التحول إلى الديمقراطية عملية مستمرة وليست مقتصرة على إجراء انتخابات ديمقراطية لمرة واحدة.

٤. ينبغي على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تعمل مع القوى الناشئة حديثاً في المجتمع. خاصة الشباب الذين أخذوا المبادرة وقاموا وحشدوا الجماهير: ينبغي على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تستغل الأدوات ذاتها للوصول إلى هذه العناصر السياسية الجديدة. لا سيما وسائل الإعلام الاجتماعية. وحيث أن أهمية وسائل الإعلام الاجتماعي هذه في تزايد مستمر. فإنه من المتوقع أن يغير هذا الإعلام طبيعة وشكل عمليات المناصرة لحقوق الإنسان والتواصل عبر العالم. خاصةً أن أنصار حقوق الإنسان والمنظمات. تواصل تقوية وجودها في العالم الافتراضي. وتوسع من قدراتها على التواصل".^{١٨}

٤. الإجراءات والنتائج

توفر هذه التحولات السياسية فرصة غير مسبوقه لاتخاذ إجراءات جادة نحو إعادة بناء الثقة بالتوازي مع تكريس حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الوطني. وينطوي ذلك على ما يلي:

١. ربط البرامج والأنشطة الخاصة بحقوق الإنسان ربطاً وثيقاً باحتياجات الناس. لذلك، فإنه ينبغي على الحكومات أن تحول تطلعات الناس إلى تحسين الأوضاع الخاصة بحقوق الإنسان إلى برامج وأنشطة ملموسة. وذلك بالاشتراك مع القوى السياسية حديثة النشوء. كما ينبغي على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تبذل قصارى جهدها من أجل إرساء قواعد الديمقراطية. وبناء المؤسسات. والحفاظ على المنجزات. وتقديم النصح والمشورة للحكومات.

٢. رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها وإعداد تقارير عنها. وذلك حتى تبرهن هذه المؤسسات على أنها تقوم بالفعل بحماية وتكريس حقوق الإنسان. كما ينبغي على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تستخدم جميع الوسائل الممكنة للكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان وممارسة ضغطٍ منهجيٍّ على الحكومات

٥. الرصد والتقويم

إن بناء شبكات المعلومات، وتبادل الخبرات بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي، هو أمرٌ مطلوب. لذلك، فإن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تستطيع الاستفادة من تجارب بعضها بعضاً. فإن التجارب الناجحة التي خاضتها بعض مؤسسات حقوق الإنسان، قد تكون نبأً ومصدرًا للإلهام بالنسبة لبعض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تسعى إلى ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في البلدان التي تعمل فيها.

ينبغي على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تراقب أداء المؤسسات الرسمية بشكلٍ منظم، إضافةً إلى مراقبة مدى احترام هذه المؤسسات لمبادئ حقوق الإنسان أثناء التعامل مع المواطنين. وينبغي على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تقوم بمراقبة الحكومة بشكل عام، وذلك من أجل التثبت من أن المؤسسات العامة تعمل وفق قواعد الديمقراطية ومبادئها، وأن المؤسسات القضائية والأجهزة الأمنية لم تعد تعمل وفقاً للنظام القمعي القديم، كما ينبغي عليها التثبت من وجود قدرٍ كافٍ من الشفافية والرقابة، بما يضمن خضوع الأجهزة والمؤسسات الرسمية للمساءلة أمام البرلمان وجمهور العامة.

ينبغي على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً أن تراقب حجم التقدم في العمل والعقبات التي تعترض الطريق، وأن تقوم بتحديد مواضع الإخفاقات التي حدثت في السابق والتي حالت دون الارتقاء إلى مستوى "مبادئ باريس". كما إنه من الضرورة بمكان أن تقوم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالبحث عن جذور المشكلات التي أدت إلى انعدام ثقة العامة بهذه المؤسسات، وعليها استخدام كافة الوسائل المتاحة من أجل استعادة تلك الثقة، وذلك لن يتأتى إلا من خلال ترسيخ مبدأ الاستقلال، والتعددية، وتكثيف الفعاليات والأنشطة اللازمة للدفاع عن حقوق الإنسان والترويج لها.

لمساءلة مرتكبي هذه الانتهاكات ومحاكمتهم، وتُعدُّ وسائل الإعلام الأداة الأقوى في نقل الرسائل وفضح مثل هذه الانتهاكات. وينبغي أن يشعر الجمهور أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قد استنفذت جميع الوسائل الممكنة لحماية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وأن هذه المؤسسات تعمل بشكل مستقل عن الحكومات.

٣. الإسهام في العملية الانتقالية لإرساء قواعد العدالة، وذلك من خلال معالجة الانتهاكات الخطيرة التي حصلت في الماضي، وتعويض ضحايا الانتهاكات، وتأهيلهم، وتعويضهم عن الضرر الناجح، ومعاقبة المجرمين على أفعالهم: فيمكن لمؤسسة حقوق الإنسان أن تستعيد الكثير من ثقة الناس بها إذا ما دفعت باتجاه معاقبة المنتهكين لحقوق الإنسان، وهو ما لن يتحقق إلا من خلال الضغط على الحكومات وحثها على ملاحقة المسؤولين. ويمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن توفر المعلومات اللازمة لضمان المساءلة، بحيث تقضي على "ثقافة الإفلات من العقاب". كما يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الإسهام في عملية المصالحة وبناء السلام والتسامح بين الأطراف المتنازعة، أثناء المراحل الانتقالية للنزاع وما بعده، وذلك من خلال برامج التوعية.

٤. دعم بناء مؤسسات وطنية ديمقراطية، والدعوة إلى الفصل بين السلطات، والتحقق من وجود ضوابط ومعايير وآليات للتحقيق والمساءلة. وينبغي على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان السعي لتحقيق استقلال القضاء الذي يُعدُّ الملجأ الوحيد للضحايا في حالة انتهاك حقوقهم.





دور مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في عمليات الإصلاح الدستوري

**بنت فازه . أنالي كريستيانسن . ليزبت آرنه ثونبو
المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان**

١. تمهيد

إيضاح بعض المفاهيم الأساسية، التي غالباً ما تكون مفتاح للإصلاح.

ما هو الدستور؟

الدستور هو مجموعة من المبادئ الأساسية، أو الأعراف الراسخة، التي بموجبها تُحكم دولة ما، أو منظمة ما. تلك القواعد مجتمعة تشكل (أي تؤسس) ماهية كيانٍ ما.

إن الدساتير تُعدُّ على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية بالنسبة لـتختلف المستويات التنظيمية، ابتداءً من الدول ذات السيادة، وانتهاءً بالشركات والجمعيات. عندما يتم تأسيس منظمة دولية بموجب معاهدة، فإن تلك المعاهدة تُعدُّ دستوراً^{١٠} في الدول ذات السيادة، أو الدول الفيدرالية. يحدد الدستور المبادئ التي تقوم عليها الدولة والإجراءات التي يتم بموجبها صياغة القوانين، والجهة الخوطة بذلك، فيما تفرض بعض الدساتير، خاصة الدساتير المكتوبة، حدوداً لسلطات الدولة، وتضع خطوطاً لا يمكن لحكام الدولة تجاوزها، مثل الحقوق الأساسية.

غالباً ما تكون الدساتير المكتوبة نتاج بعض التغييرات السياسية الدرامية، مثل الثورات، فالعملية التي تتبنى دولة ما من خلالها دستوراً ما، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياق التاريخي والسياسي الذي أدى إلى مثل هذا التحول. كما إن مشروعية الدساتير المكتوبة غالباً ما ترتبط بالعملية التي من خلالها تبني مثل هذه الدساتير منذ البداية.

إنه لمن الطبيعي أن تشمل الدساتير المكتوبة عادة على ديباجة رسمية تحدد أهداف الدولة، ودوافع وضع الدستور، إضافةً إلى عدة بنود تشتمل على أحكام موضوعية. أما الديباجة، التي يتم الاستغناء عنها في بعض الدساتير، فقد تشتمل على إشارة إلى بعض السلطات العليا، أو بعض القيم الأساسية للدولة، مثل الحرية، أو الديمقراطية، أو حقوق الإنسان.

يهدف النص التالي إلى تقديم بعض الأفكار حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تشجيع ودعم الإصلاح الدستوري. كما إننا بتناولنا لبعض المفاهيم المركزية المرتبطة بالإصلاح الدستوري، نقوم بتذكير القارئ ببعض محتويات ومعاني تلك المؤسسات، ثم يتبع ذلك بياناً لمراكز السلطة في الدولة والتطور الذي حقق تبعاً لذلك، ثم ننتقل للحديث عن نطاق صلاحيات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والدور الذي تنهض به في المجتمع وفقاً لمبادئ باريس^{١٩}، ثم نتناول، باختصار، دورها المحتمل المتعلق بعمليات الإصلاح.

إن هذا البحث لا يعتمد الصيغة، أو الأسلوب ذاته، الذي تم اعتماده في باقي فصول هذه الدراسة، الذي يفترض مسبقاً تبادل الخبرات في مجال عمليات الإصلاح في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وحيث أن تلك العمليات لم تكتمل بعد، فإنه ليس من الممكن تقديم تحليل يعتمد على مثل تلك الخبرات، وهذا هو السبب في أن هذا النص يعرض لبعض المفاهيم الرئيسية، ومراكز السلطة، وبعض الأفكار حول المهمة التي من الممكن أن تنهض بها مؤسسة وطنية قوية لحقوق الإنسان في بيئة غير منظمة نسبياً، إضافةً إلى بنية هذه المؤسسة والدور الذي يمكن أن تقوم به، والمتمثل في الإصلاح الدستوري في دولة تمر بمرحلة تحول. كما إنه يجدر القول إن نطاق صلاحية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، المشار إليه أدناه، وبنيتها، والدور الذي تنهض به، عناصر تشكل في مجملها مصدر إلهام لبناء مؤسسة وطنية قوية لحقوق الإنسان، إن إنشاء مؤسسة قوية لحقوق الإنسان، كجزء من عملية الإصلاح الدستوري، من شأنها أن تعزز التوعية بحقوق الإنسان والدفاع عنها في المستقبل.

٢. مفاهيم الدستور والدولة والأمة والوطن

إنه لمن المفيد، في فترات التغيير والتحول، أن يُصار إلى

ما هي الدولة؟

٣. هياكل السلطة وتطور البلد

إن تطور بلد ما يتم من خلال أنواع مختلفة من هياكل السلطة. ومن خلال تفاعل تلك الهياكل وفق أنماط معقدة في أغلب الأحيان. إن هياكل السلطة تعمل من خلال أنماط مختلفة من العمليات. أما التفاعلات، فتنتج عن مختلف أشكال التكامل بين العمليات. ومن حيث المبدأ، فإن جميع عمليات صنع القرار، وعمليات التطوير، تتبع الخطوات ذاتها. والمتمثلة في:

- صنع السياسة
- صنع القوانين واللوائح
- التطبيق
- المراقبة
- التقويم

قد تتأثر جميع هذه الخطوات برغبات أصحاب المصالح. وقد يتحقق التكامل عند أية خطوة. أما الأطر التي يتم بموجبها إدارة عمليات صنع القرار، فيحددها الدستور، الذي يمنحها لسلطة، أو كيان معين.

يتكون أي مجتمع^٤ في بلد ما، من مراكز السلطة الرئيسية التالية:

١. هيكل سلطة الدولة، والذي ينقسم عادة إلى سلطة تشريعية، وسلطة تنفيذية، وسلطة قضائية. غير أنه يمكن إضافة سلطات أخرى.
٢. هياكل السلطة المالية، كقطاعات الأعمال الخاصة، على سبيل المثال.
٣. المجتمع المدني المنظم، مثل المنظمات غير الحكومية، والنقابات، والجامعات، ووسائل الإعلام الحرة، الخ.
٤. الحركات والتنظيمات الشعبية، مثل حركتي "الضمير السياسي" و"صوت الشعب".

كل بني البشر لديهم عدد من الاحتياجات المادية والمعنوية التي يسعون إلى تحقيقها. أيماناً منهم بأن تحقيق تلك الاحتياجات سوف يوفر لهم يصفونه بـ "الحياة الكريمة". في تلك الحقبة من الزمن، وتبعاً لذلك، فإن تعريف المرء "للحياة الكريمة" يتغير بمرور الزمن، ويبدأ كل شخص بممارسة حياته بشكل فردي، ووفق سياق محدد. إن جزءاً من طريقة تلبية الاحتياجات أنفة الذكر يتمثل في اتخاذ القرار المناسب لتحديد الاتجاه الذي ينبغي السير فيه، وكيف.

الدولة هي عبارة عن هيئة سياسية منظمة، تخضع لحكومة واحدة تحتكر شرعية استخدام القوة ضمن إقليم معين. وتضم الدولة الكيانات التي تقرر واجبات الدولة ومهامها؛ متى، وكيف يمكن للدولة أن تستخدم سلطتها. ولأبى غاية. ففي حالة الطوارئ، تمتلك الدولة السلطة والآليات التي تمكنها من تعليق العمل بالقوانين النافذة. وفي الوقت الذي يمكن فيه تغيير الأشخاص العاملين في الحكومة، والمؤسسات الرسمية ذات الصلاحية، فإن الدولة وأجهزتها الحاكمة تبقى قائمة.

تتميز الدولة بما يلي: أرض؛ وشعب يقيم على تلك الأرض؛ وجهاز شرعي للدولة يمكنه أن يتفاعل رسمياً مع الدول الأخرى. بما في ذلك ربط الدولة بالتزامات واتفاقيات.^{١١}

ما هي الأمة؟

الأمة هي الشعب الذي يعيش داخل حدود الدولة. حيث تحتكر الدولة، بموجب الدستور، مشروعية ممارسة القوة.

الأمة هي إقليم تعيش فيه مجموعة من الناس يحملون الثقافة ذاتها.^{١٢} ويمكن لأراضي الدولة أن تضم أمة أو أكثر. كما يمكن لأمة ما أن تتواجد في أراضي دولة واحدة أو أكثر.^{١٣}

ما هو الوطن؟

الوطن هو أرض الدولة التي يعيش فيها شعب له حقوق وعليه التزامات تحدها القوانين والإجراءات التي تقررها الدولة بما يتفق ودستورها.

الشعب الذي يعيش على أراضي الدولة هو عبارة عن مجموعات معقدة من الأفراد من ذوي الثقافات والمناهج الفكرية المتباينة، ويسهم هؤلاء الأفراد في بناء المجتمع بأفكارهم، ومن خلال عملهم في جميع أنواع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

إذا جميع بني البشر يتطلعون إلى "الحياة الكريمة". فإن المنطق يقول إن الهدف العام ينبغي أن يتمثل في إقامة مجتمع يستند إلى منظومة من القواعد التي من شأنها أن تحفز التطور السلمي. وينبغي لتلك القواعد أن تضمن ما يلي:

- أن يحظى كل فردٍ بفرصة كاملة لاستخدام أكبر قدر من إمكانياته لتلبية أكبر قدر من احتياجاته. شريطة عدم المساس بمشاعر الأفراد الآخرين وكرامتهم.
- توجيه الإمكانيات المجتمعية نحو تحقيق التطور الاجتماعي.
- إرساء قواعد الحرية. وتحسين ظروف المعيشة. حتى يشعر كل فرد في أنه حرٌّ فيما يفعل.

القواعد تساوي سيادة القانون. والذي تعرّفه الأمم المتحدة على أنه:

... مفهوم من صميم مهمة المنظمة الدولية. وهو يشير إلى مبدأ في الحكم. حيث الأشخاص. والمؤسسات. والكيانات العامة والخاصة. بما في ذلك الدولة نفسها. يتساوون في خضوعهم للمساءلة أمام القوانين المعمول بها. والتي تنسجم مع قواعد ومعايير حقوق الإنسان الدولية. وهذا يتطلب أيضاً. إجراءات لضمان الالتزام بمبادئ سيادة القانون. والمساواة أمامه. والمساءلة أمام القانون. والعدالة في تطبيقه. والفصل بين السلطات. والمشاركة في صنع القرار. واليقين القانوني. وتجنب التعسف. والحرص على الشفافية الإجرائية والقانونية.^{٢٥}

إن القواعد والمعايير الخاصة بحقوق الإنسان تستند إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^{٢٦} الذي يحدد إطار الحقوق الواجب احترامها في المجتمع لجميع المخلوقات البشرية. لمنح الأفراد الفرصة في عيش "حياة كريمة". أي. توفير معايير أفضل للحياة. وقدر أكبر من الحرية.

إن الدستور المعمول به في أية دولة يحدد. إلى حد بعيد. القيم. التي هي (أو ينبغي أن تكون) أساس المجتمع. ويتعين على الدستور أن يحدد مبادئ سيادة القانون في السياق الوطني. علاوة على تحديد ودعم المؤسسات. والمهام

الموكولة إليها. وطرق جعل مبادئ سيادة القانون تخرج إلى الحياة. ويشمل ذلك وضع نظام انتخابي. كما يجب أن تضمن القيم الأساسية للدستور أن "قواعد اللعبة" في المجتمع - أي القوانين واللوائح. والعادات والثقافة- تنسجم مع احتياجات الأمة. وتطلعاتها ورغباتها. وأن تعكس ما تعتبره "صحيحاً" أو "خطأ" استناداً إلى البيئة. والثقافة. والمزايا ذات الصلة. ويتعين على الدستور ضمان الأطر الضرورية لتحقيق الاستقرار والتطور المستمر للمجتمع. بحيث أن ما يجري تصوره على أنه "صحيح أو خطأ" عُرْفاً. لا يتعد كثيراً عما يُعدُّ "صحيحاً" أو "خطأ" من الناحية القانونية.

٤. المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

في العام ١٩٤٥. أكدت الشعوب المنضوية تحت مظلة الأمم المتحدة. في ديباجة ميثاق المنظمة الدولية. إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية. وبكرامة الإنسان وقيمه في المجتمع. وبالمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء. وقررت هذه الشعوب أن تدفع باتجاه التقدم الاجتماعي. وتحسين مستويات المعيشة. وسط قدر أكبر من الحرية.^{٢٧}

بتوقيع ميثاق الأمم المتحدة^{٢٨} والإعلان العالمي^{٢٩} تعهدت الدول الأعضاء أن تتعاون مع هيئة الأمم المتحدة من أجل نشر الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وصرحت الدول الأعضاء أيضاً. بأن فهما مشتركا لتلك الحقوق والحريات له أهمية بالغة في تحقيق هذا التعهد بالكامل.^{٣٠}

بموجب قرار العام ١٩٩٣. ألزمت الدول الأعضاء نفسها بإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان بما يتفق و"مبادئ باريس".^{٣١} ووفق تلك المبادئ. يتم تحويل تلك المؤسسات بنشر مبادئ حقوق الإنسان وحمائتها. وأن يتم منحها أكبر قدر من الصلاحية للقيام بذلك. وأن يتم الإشارة إلى تلك الصلاحيات والمسؤوليات من خلال نص تشريعي أو دستوري يحدد مكونات هذه المؤسسات ومجال اختصاصها.^{٣٢}

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان هي مؤسسة مستقلة تابعة للدولة. وهي بصفتها هذه. تُعدُّ جزءاً من الدولة. غير أنها لا تخضع لتوجيهات أي من سلطات الدولة. وتعمل بما يتفق ومبادئ سيادة القانون. الهدف من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هو خلق فهم مشترك لحقوق الإنسان وحرياته

في المجتمع. خاصة في عمليات صنع القرار من قبل جميع هياكل السلطة. وهي تتعاون مع المؤسسات الوطنية الأخرى لحقوق الإنسان. وذلك تحت مظلة لجنة التنسيق الدولية.^{٣٣} وتتعاون أيضاً مع مؤسسات حقوق الإنسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى لحقوق الإنسان.

وباعتبار المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مؤسسة مستقلة. فإنها لا تخضع لسيطرة الحكومة وإدارتها. وهذا سبب آخر في أنه لا يمكن لهذه المؤسسة أن تكون مركز تنسيق حكومي بالنسبة لحقوق الإنسان. خاصة فيما يتعلق بتقديم تقارير للهيئات الناشئة بموجب معاهدات. والتابعة لهيئة الأمم المتحدة.^{٣٤} أو فيما يتعلق بالمراجعة الدورية الشاملة.^{٣٥} وتطبيق خطة العمل المتعلقة بحقوق الإنسان.

تتمثل رؤية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تحقيق حقوق الإنسان كما وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الأخرى الخاصة بذلك. وهذا يعني مجتمع يفي بحقوق الإنسان. ويحترمها. ويحميها بما يتفق مع مبادئ سيادة القانون.

وتتمثل مهمة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مراقبة أوضاع حقوق الإنسان في الدولة التي تتبع لها. وتقويم هذه الأوضاع. ثم تقوم. استناداً إلى ذلك. بوضع جدول لحماية حقوق الإنسان. والشروع في تنفيذ هذا الجدول.

وحتى تتمكن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من التأثير في جميع الخطوات ذات الصلة بعمليات صنع القرار في الدولة. وبالتالي تحسين مستويات معيشة الناس بما يتفق مع مبادئ حقوق الإنسان. فإنها تستطيع ممارسة نفوذها بتقديم الحقائق والتحليلات. وتقديم الدعم والنصح. والعمل كحافز لعمليات المشاركة. وطرفاً فيها.

٥. تكوين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ودورها. وصلاحياتها. في ضوء علاقتها بعمليات الإصلاح

إن بنية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تتباين من بلد إلى آخر. وهي. في معظم الأحيان. تتكون من مجلس إدارة (لجنة). وإدارة. وموظفين. في بعض الحالات. تشتمل المؤسسة

الوطنية لحقوق الإنسان على مجلس استشاري (المجلس الوطني لحقوق الإنسان) مع تمثيل واسع للمجتمع. ويُجد تالياً موجزاً حول المهام الرئيسية للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. وبنيتها. ودورها الذي يتوافق مع مقاصد "مبادئ باريس". والتي تتضمن التعددية في التمثيل. والخبرات ذات العلاقة بحقوق الإنسان. وإقحام المجتمع كله في الترويج لحقوق الإنسان وحمليتها من خلال عمليات الإصلاح.

أما فيما يتعلق بالعمليات الدستورية. فينبغي أن تتركز مهمة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الحث على تحقيق مشاركة واسعة في العملية الدستورية. وذلك من أجل ضمان الشرعية. والقبول عند عامة الشعب. ويجب أن تضم العملية خبراءً وأشخاصاً من المجتمع المدني. وأن تشتمل على آليات استماع تناول القضايا الرئيسية. ومن الضروري أن تحفز المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على القيام بحملة وطنية تشرح الهدف من الدستور. ومحتواه المتوقع. بما في ذلك سيادة القانون وحقوق الإنسان. وإيضاح معانيها للأفراد.

التفويض

تستطيع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. استناداً إلى الصلاحية المحوّلة لها. المبادرة إلى دعوة ممثلين من جميع هياكل السلطة للمشاركة في جلسة حوارية حول "الحماية الدستورية لحقوق الإنسان". ويكون الهدف من ذلك هو الخروج بوثيقة حوار وطني تتضمن توصيات يُصار إلى تقديمها إلى واضعي مسودة الدستور والجمعية التأسيسية. ويمكن أن يكون حوار حواراً قائماً على الحقائق. ويتضمن النقاط الثلاث الأولى من النقاط المبينة أدناه.

يشتمل الحوار القائم على الحقائق على أربع خطوات: الأولى. وتمثل في تحديد مجال التركيز. وتصميم العملية. ووضع برنامج لتسهيلها. وتشتمل الخطوة الثانية على تحليلات لتحديد الحقائق. وتنظيم مؤتمر للحوار. والاتفاق لاحقاً على التوصيات. وتشتمل الخطوة الثالثة على تقصي المزيد من الحقائق. والتعرف على مجالات العمل كأساس لعقد مؤتمر ثانٍ للحوار. وإصدار توصيات. أما الخطوة الرابعة. فتعتمد ببرمجة مجال التدخل. وإعداد بيان حول المشروع يوفر أساساً للحوار والالتزام من قبل الجهات المسؤولة عن التنفيذ.

إن إقامة مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفق "مبادئ باريس"^{٣٦} ومقاصدها. يضع هذه المؤسسة في موقع تستطيع من خلاله التأثير على سلطات الدولة والمجتمع بشكل عام. وينبغي تشكيل تلك المؤسسة بطريقة تخلق انطباعاً لدى جميع الفعاليات في المجتمع بأنها مؤسسة مؤهلة. وجديرة بالثقة. ومستقلة. وقادرة على الوصول إلى جميع قطاعات المجتمع.

التركيبة والاختصاص

عند البدء بأية عملية إصلاح دستوري، يُنصح البدء بمعالجة بنية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان واختصاصاتها. وكما تبين "مبادئ باريس"، فإنه يتعين على المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الحصول على صلاحيات تُمنح لها من الدولة بموجب نصّ دستوري أو تشريعي.^{٣٧} وينبغي للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن يضمن. من حيث المبدأ، ممثلين لجميع هياكل السلطة المذكورة. لكن بطريقة تجعلها قادرة على الاحتفاظ باستقلاليتها عن سلطات الدولة. رغم أنها مؤسسة تابعة للدولة. ويتعين على هذه المؤسسة أن تمتلك خبرة كافية، ودرايةً، بالقوانين التي تبين أن مبادئ ومعايير حقوق الإنسان تقوم على المعاهدات والالتزامات الدولية. وعلى القانون الوطني القائم على سيادة القانون. بما في ذلك التسلسل الهرمي للقانون. وينبغي أيضاً أن تتمتع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بخبرة خاصة ومعرفة بالإدارة العامة والخاصة. وبالقدر الذي يظهر أن حقوق الإنسان تتحقق من خلال الهياكل الإدارية في المجتمع. ومن خلال العمليات المشتركة القائمة على مبادئ الشفافية. والمساءلة. والحوار. والمشاركة. إضافة إلى ذلك، يتعين على المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن تتمتع بخبرة خاصة ومعرفة بالثقافة الوطنية. والمزايا الخاصة. الأمر الذي من شأنه أن يعكس الفلسفة القائلة بأنه ينبغي تطبيق حقوق الإنسان وفق الواقع البيئي. وفي سياقٍ من المشاركة العامة. واحترامٍ لسياسة عدم التمييز.

الهيكل/التنظيم

من حيث المبدأ. ينبغي أن يكون للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مجلس إدارة يمثل تشكيلات السلطة الرئيسية. ومختلف مناطق الاختصاص. يمكن اختيار الأعضاء الذين يمثلون مناطق الاختصاص. أو ترشيحهم. من الجامعات

ومؤسسات التعليم العالي. أما الأعضاء الذين يمثلون هياكل السلطة. فيمكن انتخابهم من قبل مجلسٍ وطنيٍّ لحقوق الإنسان.

وينبغي لهذا المجلس أن يتكون من ممثلين كبار عن:

- المنفذين الرئيسيين من القطاع العام. بما في ذلك الوزراء.
- جمعيات قطاعات الأعمال الكبرى.
- البرلمانيين الذين يمثلون الأحزاب السياسية الرئيسية.
- النقابات/ الجمعيات.
- الجمعيات التي تمثل المهنيين الرئيسيين المشاركين في تطبيق حقوق الإنسان (مثل جمعيات القضاة. والمحامين. والعاملين الاجتماعيين. والعاملين في المهن الطبية. والمدرسين. والصحفيين..الخ).
- المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية. والباحثين الأفراد. وغيرهم. علاوة على جماعات لديها اهتمام خاص بحقوق الإنسان). ويمكن انتخاب هؤلاء الممثلين من قبل. ومن ضمن. أولئك الذين أظهروا اهتماماً بحقوق الإنسان. استناداً إلى الحملة الدستورية سابقة الذكر. ويمكن لجميع المهتمين أن يصبحوا أعضاء في منتدى للحوار المجتمعي. إذا ما قرر المجلس تشكيل مثل هذا المنتدى.

وبالاستناد إلى حقيقة أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يجب أن تكون مستقلة عن سلطة الدولة. فإنه يحق للمجلس انتخاب أفراد يمثلون مؤسسات الدولة.

وتتمثل واجبات المجلس في:

- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
- العمل كمستطلع لآراء الآخرين. وبالتالي تقديم النصح لمجلس الإدارة. وإدارة المسائل المتعلقة بالأنشطة والنتائج المتحققة.
- ضمان إقامة حوار حول قضايا ومسائل ذات الصلة بحقوق الإنسان. يحددها المجلس. بين مختلف ممثلي المجتمع. ونتيجة لذلك الحوار. يتم تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة حول عمل/ مساعي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان للنظر فيها. ويمكن لمجلس الإدارة أيضاً أن يطلب من المجلس إبداء الرأي والنصح حول قضايا معينة.

يمكن للمجلس الوطني لحقوق الإنسان البدء بإقامة منتدى حوارى للمجتمع المدني بهدف تعزيز المشاركة الشعبية في نشر حقوق الإنسان وحمايتها. وينبغي على المنتدى أن يمثل المجتمع المدني، والباحثين، والأفراد الذين لديهم اهتمام خاص بحقوق الإنسان.

يجب أن يكون المنتدى طوعيا ومستقلا. ويعمل كخزان أفكار شعبي يطرح التحليلات ويقدم التوصيات للترويج لحقوق الإنسان وحمايتها. أما التحليلات والتوصيات ذات الصلة، فيتم تقديمها إلى المجلس ونشرها كوئائق للنقاش.

ويمكن تحقيق التكامل في المنتدى من خلال تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة حول عمليات إعداد البلاغات، ومن خلال عملية المراجعة الوطنية الدورية الشاملة.

ويمكن لمجلس إدارة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اتخاذ قرار بأن تبدأ المؤسسة بعمليات حوار محددة، وفق هو مبین أعلاه. أو بأن يقوم "منتدى الحوار المجتمعي" بترتيب جلسات حوارية حول قضايا معينة، ذات صلة بتقديم الخدمة العامة، وأنواع أخرى من عمليات الإصلاح. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحوارات القائمة على الحقائق هي عمليات تشكل حوارا مستنيرا بين المجتمع المدني المنظم والسلطات العامة. وبالتالي، فهي تعزز مبدأ المشاركة العامة في جهود الإصلاح. الحوارات القائمة على حقائق هي عمليات يمكنها تعزيز المشاركة المدنية في تقديم الخدمات العامة ومراقبتها. كعمليات إعداد موثيق الخدمة العامة، على سبيل المثال.



٦. الاعتبارات الأخيرة المتعلقة بدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمليات الإصلاح الدستوري

إن أية مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تم تأسيسها وفق البنية التي تم الإشارة إليها سابقاً، وتتسم بمقدرة عالية في المنافحة عن حقوق الإنسان، ومراقبتها، وتقويم أوضاعها، وتبسيط الإجراءات اللازمة لذلك، ستكون، بلا ريب، قادرة على التأثير في عمليات صنع القرار، بما في ذلك العمليات المتعلقة بالإصلاح.

يمكن النظر إلى موجة الاشتياق إلى الحرية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على أنها تعبير عن رؤية مشتركة لحياة أفضل، مع إمكانية تحقيق المرء لاحتياجاته وفق إمكاناته الذاتية، بعبارة أخرى، هي رؤية مجتمعية يتوق إلى الديمقراطية، ويحترم حقوق الإنسان، ويمكن النظر إلى هذه الرؤية على أنها رؤية مجتمع يشدد على المشاركة المجتمعية، ويحترم القانون، ويدعو للمحافظة على الحقوق المدنية لجميع الأفراد.

يمكن القول إن الرؤية تقع في مجال البصر، لكنها بعيدة المنال، ذلك أنه ليس من السهل معرفة كيفية الوصول إليها، إن الاهتداء إلى الطريق السديدة يتطلب معرفة ودراية بالبيئة والمكان المقصودين بالبحث، ويتطلب أيضاً دراية ومعرفة بالتقنيات والأدوات اللازمة للعثور على الطريقة المناسبة للوصول إلى الهدف المنشود، وفي هذه الحالة، فإن الهدف يتمثل في التطلع نحو بناء مجتمع ديمقراطي، يحترم حقوق الإنسان.

للووصول إلى الهدف المنشود، فإن الدولة التي تشهد ضغطاً داخلياً قوياً يدفع باتجاه تحقيق الديمقراطية والإصلاح الوطني، ستكون في حاجة إلى عددٍ من الاستراتيجيات التي تستطيع توجيه قوى المجتمع المدني والناشطين المؤيدين للديمقراطية نحو عمليات سلمية يدعم بعضها بعضاً، وصولاً إلى تنفيذ إصلاحات حقيقية في المجتمع، حيث يمكن للناس أن يعايشوا - بالتدرج - التحسن الحقيقي تجاه "الحياة الأفضل في ظل الحرية". ويمكن وصف هذه الاستراتيجيات بأنها تتمثل في أربعة مجالات متعاضدة ومتراطة للعمل:

- عمليات ذات علاقة بقضايا الإصلاح الدستوري، والغاية من ذلك تتمثل في دعم العمليات الفرعية للقضايا الحساسة ذات الصلة بحقوق الإنسان، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس على عمليات الإصلاح الدستوري الشامل.

- عمليات ذات صلة بقضايا العدالة^{٣٨} وسيادة القانون، بما في ذلك إصلاح مؤسسات الدولة، القائمة على فلسفة أن الديمقراطية الحقيقية لا يمكن أن تقوم إلا إذا كان هناك مؤسسات فاعلة للدولة تعمل وفقاً لسيادة القانون والتسلسل الهرمي للقوانين.

- عمليات تتعلق بالمشاركة المدنية وآلياتها، حيث يتفاعل المجتمع المدني المنظم والسلطات العامة بشكل أكثر، انتظاماً مع المواطنين والناشطين المؤيدين للديمقراطية، والغاية من ذلك هي تشجيع المشاركة الشعبية، وتعزيز فهم المواطنين للمجتمع ولحقوقهم وواجباتهم.

- عمليات ذات صلة بتطوير مجتمع يضم مواطنين واعين، ويتمتع بشفافية في صنع القرار، بما في ذلك الآليات التي تعزز المساءلة فيما يتعلق بالإدارة العامة واستخدام السلطة.

إن العامل المشترك بين هذه العمليات جميعها يتمثل في أنه ينبغي ترسيخها في الهياكل الوطنية، التي يفترض أن تعمل وفق التوصيات المنبثقة عن العمليات، كما ينبغي تنفيذ برامج الإصلاح الناجمة عن العمليات، وبناء على ذلك، فإن تصميم العمليات وتوقيتها، يجب أن يتم بعناية فائقة، إن العملية التي لا تتضمن هدفاً واضحاً، ولا تستند بقوة إلى البنى الاجتماعية، لا يمكن أن تكون قادرة على الاستمرار، ولا يمكن أن نتوقع منها أن تؤدي إلى تحقيق النتائج المنشودة، أما العمليات الصحيحة، التي يتم تنفيذها في الوقت المناسب، يمكن أن تكون أدوات سلمية لتحقيق التغيير الديمقراطي، وفي هذا المناخ، تستطيع أية مؤسسة وطنية قوية لحقوق الإنسان، تمتلك برنامجاً واضحاً وشفافاً، أن تلعب دوراً رئيساً كأداة حافزة.



كيف يمكن لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية أن تتعاون مع مؤسسات السلك الأمني في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية؟

وولفغانغ هاينز

الشريعة والقانونية لاستخدام القوة عن الضرورة - حكومة منتخبة، وأن تكون مسؤولة أمامها. وليس أمام مجموعة دينية، أو عرقية، أو حزب سياسي، أو بعض القادة السياسيين. وهذا يتضمن أيضاً الاحترام التام لحقوق الإنسان المنصوص عليها في دستور الدولة، وقوانينها، والمواثيق الدولية التي ألزمت نفسها بها، مع ضرورة الالتزام بالتطبيق الكامل لمنطوق تلك النصوص الدستورية، والقوانين والمواثيق.

أما المؤسسات الأمنية الهامة، فتتمثل في جهاز الأمن العام، ومديرية السجون، والجيش، ووكالات الاستخبارات، وقوات الحدود، التي قد تكون مؤسسة مستقلة، أو تشكل جزءاً من الجيش أو الشرطة، وذلك وفقاً للبنية الإدارية للدولة المعنية (لن يتم مناقشة المؤسسة الأخيرة في هذه الورقة).

درس الدكتور وولفغانغ هاينز العلوم السياسية وعلم النفس في جامعة برلين الحرة في ألمانيا. ويُعدُّ واحداً من كبار الباحثين ومستشاري السياسة في المعهد الألماني لحقوق الإنسان. وتتمثل مجالات مسؤوليته في سياسات الأمن الدولي ومنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومناهضة التعذيب، وهو عضو اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان التابع لهيئة الأمم المتحدة، واللجنة الأوروبية لمناهضة التعذيب التابعة للمجلس الأوروبي. وهو أيضاً يقوم بتدريس مادة العلاقات الدولية في الجامعة الحرة في برلين. له عدة إصدارات تم نشرها على نطاق واسع. موقعه الإلكتروني على الإنترنت: www.wsheinz.de

مقدمة

١. المبادئ والمعايير

على الدول أن تتحقق من أن تشريعاتها الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان، وممارساتها، تنسجم انسجاماً كاملاً مع الالتزامات المترتبة عليها بموجب القوانين الدولية لحقوق الإنسان، وذلك من خلال دمج الالتزامات الدولية في الدساتير والقوانين الوطنية.^١ ويحتوي نظام هيئة الأمم المتحدة تسع معاهدات دولية رئيسية حول حقوق الإنسان، إلى جانب بعض البروتوكولات الاختيارية، وعدد من الوثائق غير الملزمة.^٢ إضافةً إلى ذلك، وبالتوازي مع الحوار العربي/الأوروبي حول حقوق الإنسان، هناك "الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب" و"الميثاق العربي لحقوق الإنسان".

في عام ٢٠١١، أوصت لجنة الحوار العربي الأوروبي لحقوق الإنسان بأنه ينبغي على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تضع استراتيجيات ترمي لتشجيع حكوماتها على المصادقة الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان، والتي تُعدّها هيئة الأمم المتحدة، وذلك من خلال تقديم توصيات رسمية، ومن خلال عمليات الضغط على الحكوميين والبرلمانيين وبناء الوعي العام بهذه القضايا. كما ينبغي على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً أن تضغط على حكوماتها للانضمام إلى الآليات الخاصة بشكاوى

صحيح أن التعاون والتدريب مع مؤسسات السلك الأمني يشتملان على وعودٍ كثيرة، غير أنهما، في الوقت ذاته، يفرضان على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عدداً من التحديات، فالبنية الإدارية للمؤسسات الأمنية تتخذ شكلاً هرمياً، وهي مؤسدة، إلى حد كبير، بوجه الرأي العام، خاصة بالمقارنة مع أية مؤسسة من المؤسسات الأخرى للدولة. وغالباً ما يتم انتقاد هذه المؤسسات بسبب انتهاكها لحقوق الإنسان، خاصة أجهزة الشرطة، ذلك أنها المؤسسات التي لها اتصالٌ مباشرٌ مع الناس، هذا إلى جانب انعدام الثقة، وتوجس الجهات الأمنية، التي غالباً ما تشعر بأنها محل انتقاد من الجمهور والسياسيين ومنظمات المجتمع المدني بغير وجه حق. لهذا، فإن تعاون أية مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان مع المؤسسات الأمنية يُعدُّ تحدياً لا يُستهان به.^٣

بعد هذا التوضيح، أشير إلى أن هذه المداخلات ترمي إلى تقديم بعض الأفكار، وطرحها للنقاش - مع إدراك اختلاف التجارب وتباينها بين الدول - ولا ترمي إلى تقديم دليل إرشادي حول كيفية التعامل مع المؤسسات الأمنية، إن المنطلق الأساسي الذي تنطلق منه هذه الورقة، يتمثل في النظر إلى المواطنة الحقّة على أنها تعبيرٌ حقيقيٌّ عن الديمقراطية، الأمر الذي يقتضي خضوع المؤسسات الأمنية - التي تملك الصلاحية

الأفراد، والصادرة عن الهيئات الناشئة بموجب معاهدات، والمنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة، بما في ذلك الهيئات الموقعة على اتفاقية مناهضة التعذيب، والميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، ومن المحبذ كذلك أن تصادق على آليات الشكاوى الفردية الجديدة، كتلك الخاصة بالميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.^{٤٢}

وهناك عدد من التوصيات تتناول موضوع المؤسسات الأمنية على وجه التحديد، مثل الشرطة، والسجون، ووكالات الاستخبارات، أما فيما يتعلق بالقوات المسلحة في زمن الصراعات العسكرية، فينبغي تطبيق القانون الإنساني الدولي، حيث يجب أن يتم تدريس هذا القانون بانتظام لجميع أفراد القوات المسلحة.^{٤٣}

٢. دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

يعتبر التدريب على حقوق الإنسان من المهام الجوهرية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وغالباً ما يتم وضع برامج التدريب الجيدة استناداً إلى معرفة عميقة بالمؤسسة المستهدفة وكادرها الوظيفي، وينبغي أن تمتلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بصيرة ثاقبة فيما يتعلق بالبنية التنظيمية، وآلية العمل، والثقافة المتبعة، في المؤسسة موضوع البحث، وينبغي أيضاً أن تكون على دراية تامة بأساليب التعليم الداخلي، وأن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع المدربين الداخليين كي تتيقن من أن المواضيع والمفاهيم التي يتم تعليمها قد رسخت لدى المؤسسة المعنية، إن احتكاك موظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالمؤسسات الأمنية غالباً ما يكون محدوداً للغاية، لذلك، فإنه من الضرورة بمكان، وقبل البدء بالعمل، تدريب موظفي هذه المؤسسات في أكاديميات متخصصة بحقوق الإنسان، خاصةً فيما يتعلق بالتعليمات الخاصة بالأمم المتحدة، والمجلس الأوروبي، والمنظمات غير الحكومية المتخصصة في هذا الشأن، وقد يكون من المفيد إقحام عددٍ من المؤسسات الزميلة، فعلى سبيل المثال، يمتلك الفرع الهولندي لمنظمة العفو الدولية موقعاً إلكترونيّاً متخصصاً في مجال الأجهزة الأمنية وحقوق الإنسان، ويقوم هذا الموقع بتدريب رجال الشرطة وضباط القوات المسلحة منذُ سنواتٍ عدّة.^{٤٤}

أما فيما يتعلق بالمحتوى والمقاربات التعليمية، فإنه من الضرورة بمكان معالجة القضايا القانونية ذات الصلة على النحو المبين في الدستور والقوانين والمراسيم وتعليمات السلك الأمني، وفي الوقت ذاته، ينبغي أن لا يحصر المرء نفسه بالقضايا القانونية فقط، إن العمل الأمني ميدانيّ بطبيعته، وهو يعكس مواقف واقعية، وبفرض اتخاذ قرارات معينة، مثل القرارات ذات العلاقة بكيفية مواجهة المواقف عندما تحدث، إنه لمن الأفضل تطوير مناهج التدريب التي تسمح بمناقشة المواقف العملية، بدلاً من تقديم أوراق العمل، والمعارف المجردة، كما إنه من الضرورة بمكان البقاء على اتصال مع ضباط التدريب، والاطلاع على المواد التدريبية، وقد يكون من المفيد وجود موظفين لديهم خلفية أمنية في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ أما الفئات المستهدفة المتخصصة، فتتطلب وجود مدربين متخصصين من بين موظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وينبغي أن يتم تحديد وتعريف أدوار هؤلاء بشكل واضح، وذلك كي لا يتم التشكيك بوجود ارتباطٍ أمنيٍّ بين هؤلاء وبين المؤسسات الأمنية التي استخدمتهم في السابق.

ويجب على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إطلاع العامة على عملها، ويشمل هذا الفعاليات التي تنفذها هذه المؤسسات بالتعاون مع المؤسسات الأمنية، ويعد هذا الموضوع في كثير من البلدان واحداً من المواضيع الحساسة التي تصطبغ بالصبغة السياسية، لا سيما في ظل ما شهدناه مؤخراً من أحداث، كما إنه من الضرورة بمكان، أن تقوم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بتوضيح ما تقوم به، والهدف من وراء انخراطها في هذا العمل، فعلى سبيل المثال، قامت المؤسسة الألمانية لحقوق الإنسان بإدراج النص التالي على موقعها على الإنترنت:

متطلبات حقوق الإنسان من منظور سياسة الدفاع والأمن الدوليين

ينبغي احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، على المستويين الداخلي والخارجي، حتى في زمن الحرب، أو الكوارث، أو التهديدات الإرهابية، تتمتع بعض مبادئ حقوق الإنسان، مثل حظر التعذيب، بحصانة المعايير المطلقة، التي لا يمكن تقييدها، أما بعض حقوق الإنسان، فيمكن تقييدها فقط في حال تحقق المتطلبات الخاصة بقواعد حقوق الإنسان ذات الصلة، وإذا ما كان التقييد يتوافق مع الهدف المشروع

المنشود. إن المؤسسة الألمانية لحقوق الإنسان ترفض الافتراض الشائع بأن هناك تناقضاً عاماً بين الاعتبارات الأمنية ومبادئ حقوق الإنسان. أضف إلى ذلك أن حماية حقوق الإنسان تمثل هدفاً وشرطاً مسبقاً من شروط أية سياسة أمنية. أو دفاعية مستنيرة، تقوم على الثقة والالتزام الحضاري من قِبَل الشعب. وينبغي أن تكون المشاركة الفاعلة للمرأة هي السمة المميزة لمثل هذه السياسة.^{٤٥}



إنه من الضرورة بمكان أن نعلم كيف ينظر بعض أصحاب المصالح - مثل أعضاء البرلمان، ووسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني - إلى الأنشطة التدريبية التي تقوم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بتنفيذها في مجال الأمن. غالباً ما ينظر المجتمع المدني ووسائل الإعلام إلى المؤسسات الأمنية نظرة سلبية. لذلك، فإنهم قد ينظرون إلى التعاون الذي قد ينشأ بين إحدى مؤسسات حقوق الإنسان وإحدى المؤسسات الأمنية، بعين الريبة والتشكك. لذلك، فإنه ينبغي أن يتم اتباع سياسة إعلامية واضحة، لإطلاع الجمهور على مضمون وأهداف مثل هذا البرنامج، وذلك من أجل مواجهة أية معلومات، ووَأد أية شائعات قد تنتشر حول هذا الأمر.

٣. التحديات والفرص والدروس المستفادة

من أجل الشروع في العمل، فإنه قد يكون من المفيد إجراء بعض الأبحاث على بعض المسائل مثل:

- ما هي السياسات الأمنية الفعلية في الدولة؟
- ما هي الجهة التي تعمل على صياغة هذه السياسات وتطويرها (الهيئات الحكومية ذات الصلة، والبرلمان، ودور المؤسسات البحثية، والشركاء الأجانب)؟ وهل هناك جهات للرقابة والإبلاغ؟
- ما هي المخاوف الخاصة المتعلقة بحقوق الإنسان التي يمكن التعرف عليها؟ وبالتالي، ما هو الجانب الذي على البرنامج التدريبي التركيز عليه؟ من المستحسن ابتداءً، التركيز على عدد محدود من القضايا بدلاً من اختيار البرامج واسعة التركيز والمعقدة.
- من هم كبار موظفي الوزارة / المؤسسات الأمنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الواجب التواصل معهم لتيسير بدء العمل مع تلك المؤسسات؟

إنه من الضرورة بمكان أن تستعد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان استعداداً جيداً قبل أن تقحم نفسها في برنامج تدريبي مع إحدى المؤسسات الأمنية. لذلك، فإنه ينبغي، في البداية، وضع بعض الأفكار الأولية حول المواضيع التي سيتم التركيز عليها في التعاون المقترح. وقد تكون هذه الموضوعات على نحو:

- إيجاز عن عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (وينبغي تجنب المحتوى الجدلي)
- تقديم لمحة عامة عن معايير حقوق الإنسان، والالتزامات المترتبة على الدولة في ذلك الشأن.
- الحديث عن القضايا التي تهم المؤسسات الأمنية، مثل مكافحة الإرهاب، والاتجار بالبشر، والاعتقال، وصلاحيات الاحتجاز والاستجواب، والحقوق المترتبة للأشخاص المعنيين.. الخ.

ويمكن أن يتم ذلك بطرق معينة يتم الاتفاق عليها. كأن يتم الاتفاق على إعداد عروض توضيحية (PowerPoint) في مناسبات معينة، أو، إذا ما كان ذلك ممكناً، الاتفاق على تنفيذ برنامج تدريبي مستمر، حيث يمكن أن يتم تناول موضوعات معينة بطريقة أكثر منهجية، أما فيما يتعلق بالعروض التوضيحية، فإنه ينبغي أن تبعتها دائماً فترات من النقاش والعصف الذهني، ذلك أن تبادل الخبرات والآراء شيء على قدر كبير من الأهمية في العملية التعليمية، وما من شك في أنه قد يكون من الصعوبة بمكان، في بعض الأحيان، جعل المشاركين الذين ينتمون إلى مؤسسات ذات بنية إدارية قوية، ينخرطون في نقاش جماعي. لذلك، فإنه ينبغي على المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن تبذل جهداً متميزاً من أجل تعزيز روح المناقشة والمشاركة، وتبادل الآراء والخبرات بين المشاركين.

٤. الإجراءات والنتائج

تتباين المداخل والأساليب المتبعة في التدريب وفق المؤسسة المستهدفة، وتعمل كل مؤسسة وفقاً لقوانين وطنية محددة، ومراسيم، وآليات رقابية مثل مديريات التفتيش الموجودة في الوزارات ذات الصلة (كوزارة الداخلية، ووزارة العدل، ووزارة الدفاع)، واللجان البرلمانية (لجنة الأمن الداخلي، ولجنة الدفاع، ولجنة القانون والعدالة).

مؤسسات الشرطة

لقد أتاح المشاركون في فصول التعليم المدني الفرصة لضباط الشرطة للحصول على درجات متميزة قد تكون ذات فائدة لهم في المستقبل. وفي العام ٢٠١٠، تولى مكتب الشرطة الجنائية في برلين مسؤولية عقد الحلقات الدراسية، ما يعني أن هذا المكتب قد أصبح جزءاً من آلية بناء القدرات والكفاءات.

ما من شك في أن المدربين قد واجهوا بعض الصعوبات، بالرغم من أن بعض الضباط كانوا ينظرون إلى حقوق الإنسان على أنها من القضايا السهلة. ذلك أنها لا تتطلب من رجل الشرطة المهارات التي قد يتطلبها استخدام الأسلحة النارية، أو إجراءات التحقيق وتقنياته، غير أنه، لسوء الحظ، قد تم وقف الميزانية المخصصة لتدريب جهاز الشرطة طوال فترة سريان البرنامج، ما كان له أكبر الأثر على برنامج التدريب.

لقد أسس المعهد خبراته من خلال عمله مع جهاز الشرطة الألماني، ثم قام بتوظيف هذه الخبرات في مجال التدريب على مبادئ حقوق الإنسان، وذلك من خلال العمل مع وزارة حقوق الإنسان العراقية. لقد وفر البرنامج - الذي تم تمويله من قبل وزارة التطوير والتعاون الاقتصادية الألمانية - تعليماً منهجياً حول حقوق الإنسان لعددٍ من الموظفين التابعين للوزارة العراقية، ليتحملوا، بدورهم، مسؤولية تدريب رجال الأمن في المؤسسات الأمنية العراقية. وقد تمثلت إحدى نتائج هذا المشروع في صدور كتيب إرشادي حول تدريب المدربين تحت عنوان "دليلنا: دليل عملي لبناء القدرات الخاصة بالمدربين العراقيين المتخصصين في حقوق الإنسان"^{٤٧}، ويبين الدليل كيفية إعداد دوراتٍ تدريبية للمؤسسات الأمنية (جهاز الشرطة، وإدارة السجون، الخ) تتضمن أنشطة عملية، ونماذج تعليمية جاهزة للاستخدام.

إن المؤسسات الأمنية هي المرشح الأنسب لتلقي التدريب في مجال حقوق الإنسان. ذلك أنها المؤسسات الأكثر احتكاكاً مع المواطنين في حياتهم اليومية. والمؤسسة الأمنية في الكثير من الدول تمتلك أذرعاً مختلفة، منها شرطة الأمن العام، وشرطة البحث الجنائي، وشرطة مكافحة الشغب، وشرطة المرور، وشرطة الحدود، الخ.

في الفترة الواقعة ما بين الأعوام ٢٠٠٣ - ٢٠١٠، عقد المعهد الألماني برنامجاً تدريبياً خاصاً حول موضوع الأجهزة الأمنية وحقوق الإنسان. وقد اشتمل المشروع على دراسةٍ وأنشطةٍ تدريبية حول حقوق الإنسان، حيث عمل المعهد بالتعاون مع أحد ضباط الشرطة السابقين، والذي كان يعمل مدرباً للشرطة، وله باع طويل في ذلك المجال، فضلاً عن أنه قام بتأليف دراسة هامة حول هذا الموضوع.^{٤٨}

في هذه الدراسة، لم يتبع المؤلف المقاربة المعتادة التي تكيل الانتقادات لانتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها الشرطة، بل ركز على المؤسسة الإدارية من الداخل، وحدث عن سبل التحقق فيما إذا كانت هنالك أخطاء تم ارتكابها، وعن كيفية تحسين خدمة الشرطة. وقد بحثت الدراسة بالتفصيل في كيفية تعامل الأجهزة الأمنية مع الحالات التي اتسمت بسوء الإدارة أو التصرف، والبحث في الأسباب التي أدت إلى سوء التصرف ذلك، وكيفية سير التحقيقات الخاصة بذلك.

أضف إلى ذلك أن المعهد قد قام بطلب مواد تدريبية من جهاز الشرطة الألماني، وقام بتحليل هذه المواد استناداً إلى مدى توافقها مع حقوق الإنسان. ثم بعد ذلك رفع عددٍ من التوصيات إلى صانعي السياسة الألمان والمؤسسات الأمنية الألمانية حول كيفية تحسين المنهاج التدريبي حول حقوق الإنسان، والمخصص للتطبيق على الأجهزة الأمنية. لقد تم دمج جميع الفصول الدراسية الموزعة على كامل فترة المشروع، في برامج تدريبية دائمة خاصة بالأجهزة الأمنية، مع ربط هذه البرامج مع شبكة النظام العالمي للمعلومات، وإتاحة الدخول إليها لجميع المستخدمين في الشرطة الاتحادية، إضافةً إلى الأجهزة الأمنية في ولايتي برلين وبراندبيرغ.

قد يكون الجيش هدفاً محتملاً آخر لبرامج التدريب الخاصة بحقوق الإنسان. غير أنه ينبغي أن يكون قد تم إعداد البرنامج التدريبي إعداداً جيداً. ويكتسب تدريب أفراد الجيش أهمية بالغة في الدول التي يقوم فيها الجيش بدور الشرطة إضافةً إلى دوره الأصلي.

ويمكن للجيش أن يقوم بأدوار إضافية مختلفة. فقد يقوم بحماية الحدود إذا لم تتوافر شرطة حدود خاصة، أو وكالة حرس حدودي. وقد يكون رديفاً لجهاز الشرطة في مكافحة الإرهاب والجرائم الخطيرة الأخرى. ففي بعض الدول، يتم استخدام الجيش كقوة شرطية إضافية في المظاهرات الحاشدة. وقد ينخرط الجيش في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. من المهم جداً - في جميع هذه السيناريوهات وغيرها - أن يتم تحديد النظام القانوني الذي يعمل الجيش بموجب، وتحديد الجهة التي تتمتع بصلاحيات القيادة والمراقبة.

يحظى الجيش باهتمام خاص بالنسبة لمؤسسات حقوق الإنسان. لأن تدخله غالباً ما يفضي إلى حالات عنف واسعة النطاق. وانتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان. لا سيما أن الجيش يتمتع بخبرة وتدريب واسعين على العمليات العسكرية واستعمال السلاح. فالجيش مدرب على محاربة العدو الأجنبي في سياق الحرب. وتقديره لمسألة النسبية في استعمال القوة يكاد يكون معدوماً في حالة الصراع الداخلي (المظاهرات والاضطرابات الأهلية).

لقد تطرق عدد كبير من النشرات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية متعددة الأغراض، والمنظمات المتخصصة غير الحكومية، وغيرها، لموضوع حماية حقوق الإنسان في السجون. وفيما يلي إشارة إلى بعض المصادر والوثائق المرجعية المتخصصة. أكثر مما هي محاولة لتلخيص هذا الموضوع:

- مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة "السجون وحقوق الإنسان. دليل لمسؤولي السجون حول حقوق الإنسان". نيويورك، ٢٠٠٥.
- (سلسلة التدريب المهني رقم ١١ الصادرة عن الأمم المتحدة)
- مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع لهيئة الأمم المتحدة "كتاب الجيب حول المعايير الدولية لحقوق الإنسان لموظفي السجون". ٢٠٠٥. (سلسلة التدريب المهني رقم (١١)، ورقم ٣).
- مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع لهيئة الأمم المتحدة "دليل المدرب في مجال حقوق الإنسان: دليل تدريب مسؤولي السجون على مستلزمات حقوق الإنسان". ٢٠٠٥ سلسلة التدريب المهني رقم ١١ و ٢.
- قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بكين)
- مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث (مبادئ الرياض التوجيهية)
- قواعد الأمم المتحدة لحماية الأحداث المحرومين من حرياتهم (قواعد هافانا)
- مبادئ فينا التوجيهية المتعلقة بالأطفال في نظام العدالة الجنائية.
- مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع لهيئة الأمم المتحدة، بروتوكول اسطنبول. "كتيب حول التوثيق والتحقيق الفاعلين في قضايا التعذيب، والعنف، والعقوبات القاسية، وضروب المعاملة غير الإنسانية". ٢٠٠٥. (سلسلة التدريب المهني رقم ٨).
- المجلس الأوروبي: قوانين السجون الأوروبية، ٢٠٠٦.
- المجلس الأوروبي. لجنة مناهضة التعذيب. مجموعة المعايير ستراسبورغ ٢٠١٠ (قسم السجون).

يتناول هذا الفصل موضوع المراقبة والتقويم من جانبين: أولاً، رقابة الدولة على مؤسساتها الأمنية. ثانياً، رقابة مدى توافق هذه المؤسسات مع معايير حقوق الإنسان المعتمدة من قبل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

أما على المستوى السياسي، فإن أهمية المؤسسات الأمنية ونفوذها، يجعلان من رقابة البرلمان وبعض المؤسسات التنفيذية على عملها أمراً ذا أهمية خاصة. إن المسؤولية الأولى تقع دائماً على عاتق الحكومة. لذلك، فإنه ينبغي علينا تحيد الأجهزة الحكومية التي تتمتع بالصلاحيات لممارسة هذا النوع من الرقابة.

إن الرقابة البرلمانية على المؤسسات الأمنية أمر هام للغاية.^{٤٨} وفي بعض الدول يوجد لجان برلمانية للأمن الداخلي ذات علاقة بعمل الأجهزة الأمنية. ولجان للدفاع ذات علاقة بعمل القوات المسلحة. أما بالنسبة لوكالات الاستخبارات، فقد أنشأت بعض الدول هيئات برلمانية منفصلة. وختاماً، ينبغي أن يكون هناك قواعد قانونية واضحة تحدد الجهة القضائية المتخصصة في النظر الادعاءات التي تيم تقديمه بحق أعضاء هذه المؤسسات (عادة ما يتم تنفيذ إجراءات أنظمة تأديبية في حالات الادعاءات البسيطة). هل المحاكم النظامية هي المسؤولة عن التحقيق بالدعاوى والنظر فيها؟ أم إنه يوجد فرع قضائي داخل المؤسسة الأمنية ذاتها. متخصص في النظر في مثل هذه الدعاوى (كمحاكم الشرطة والجيش) على سبيل المثال؟ (إن أفضل تطبيق عملي في هذا المجال يتمثل في التحقيقات، والأماكن المناسبة لعقد محاكمات للضباط الذين تبين أنهم ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان، وذلك من قبل هيئة قضائية مستقلة. ليس لديها أية ارتباطات بالمؤسسة الأمنية موضوع البحث). فهل تخضع الشخصيات الأمنية للقضاء الجنائي العادي، أم الخاص (العسكري)؟

من بين جميع المؤسسات الأمنية، تُعدُّ وكالة الاستخبارات من آخر الأجهزة الأمنية التي يمكن أن تمثل مرشحاً محتملاً للخضوع لبرنامج تدريبي حول حقوق الإنسان. لذلك، فإنه ينبغي على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تكون شديدة الحذر قبل الانخراط في أنشطة مع مؤسسة أمنية تُعدُّ أنشطتها بطبيعتها غامضةً ومخفية عن جمهور العامة. ويمكن لوكالة الاستخبارات أن تكون مؤسسة هامة بالنسبة لتطبيق البرامج التدريبية الخاصة بحقوق الإنسان إذا ما كانت تتمتع بصلاحيات الضابطة العدلية، مثل التفتيش والاستجواب والتوقيف.

وفي هذا السياق، تستطيع أية مؤسسة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بذل الاهتمام اللازم من أجل بناء علاقات مؤسسية مع بعض المؤسسات الحكومية أو اللجان البرلمانية، التي تتمتع بصلاحيات مراقبة أنشطة وكالة الاستخبارات. غير أنه ليس من الضرورة أن تمتلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الخبرة الكافية في هذا المجال، لذلك، فإنه يترتب عليها تطوير خبرتها في ذلك المجال إذا ما كانت تريد أن تلعب دوراً بئناً.

حتى هذا الوقت، لا يوجد أية إصدارات أو وثائق تشير إلى أن العلاقة بين أنشطة أجهزة المخابرات ومبادئ حقوق الإنسان قد حققت أي تطور ملحوظ على المستوى الدولي. إن الوثيقة الوحيدة التي لي علم بها هي دراسة تشتمل على خطوط إرشادية حول حقوق الإنسان والأمن، تم تقديمها إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في عام ٢٠٠٩، من قبل "مارتن نسين"، المراسل الخاص السابق للأمم المتحدة، والمتخصص في إعداد التقارير حول الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة، ودور ذلك في مواجهة الإرهاب.

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ودورها الرقابي على حقوق الإنسان

إن العمل في هذا المجال ينبغي أن يخضع لرقابة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عن كثب، وذلك من أجل تحديد مواطن الضعف والخلل، والوسائل المثلى لمعالجتها. وحيث أن هذا الموضوع موضوع سياسي محض، فإنه يترتب على إدارة المؤسسة أن توليه اهتماماً خاصاً.

إن من أهم التزامات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الإبلاغ عن حالات الانتهاك الخاصة بحقوق الإنسان في الدولة، سواء كانت تلك الحالات عامة أو خاصة.^{٤٩} وقد تنشأ قضية ما إذا ما واصلت مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان بواجب مراقبة (سراً أو علناً) مدى شرعية عمليات إحدى المؤسسات الأمنية، وانتقادها، في أثناء خضوع هذه المؤسسة لدورة تدريبية حول حقوق الإنسان من قِبَل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان موضوع الحديث، بعض المؤسسات الأمنية تفترض أنها إذا ما قبلت عرضاً للتدريب على يد إحدى مؤسسات حقوق الإنسان، فإن الأخيرة لن تنتقدها. لذلك، فإنه من الضرورة بمكان نشر آليات العمل ووسائله قبل الشروع في برنامج التدريب، وقد يكون من الأفضل أن لا يمارس الأشخاص الذين يقومون بالتدريب لصالح المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، أية نشاطات رقابية لصالح المؤسسة ذاتها.

ملاحظة ختامية

إن التعاون مع المؤسسات الأمنية هو واحد من مجالات العمل الأكثر صعوبة بالنسبة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وللمؤسسات حقوق الإنسان عامة، وكما ذكرنا في المقدمة، فإن التوتر غالباً ما ينشأ بسبب من سوء الفهم، وجهل كل مؤسسة بصلاحيات المؤسسة الأخرى ووسائل عملها، فضلاً عن أن جوهر المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، يختلف في فحواه عن جوهر المؤسسة الأمنية، ما قد يسبب مشاكل في التواصل، على أية حال، لقد قام العديد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في الكثير من البلدان، بإجاز الكثير من العمل في دول عدة، حيث من الممكن لهذه التجارب، التي استطاعت أن تنكيف مع السياق العام للدول التي تتبع لها، أن تمثل نموذجاً يُحتذى.

في كثير من البلدان، حدث بعض التوترات، والإضرابات، والمظاهرات، من وقت إلى آخر، وغالباً ما تحمل هذه الأحداث معها بعض العنف الذي يمارسه طرف بحق الطرف الآخر. لذلك، فإن تنمية قدرات مؤسسات الدولة، وتعزيز إرادتها في العمل بما يتوافق مع متطلبات حقوق الإنسان، وحمل المساءلة عن أية انتهاكات لحقوق الإنسان، هو أمر هام للغاية بالنسبة للدول جميعها، إنه من الأهمية بمكان تحدي جميع الممارسات القائمة، وإرساء قواعد قوية لثقافة المساءلة في الدول التي تخلصت من أنظمتها الديكتاتورية، وباتت تتجه نحو ترسخ الديمقراطية ودولة القانون. لذلك، فإنه ينبغي على مؤسسات حقوق الإنسان في الدول التي استطاعت أن ترسخ قواعد الديمقراطية فيها، أن تضاعف جهودها في العمل من أجل المحافظة على هذا الوضع: عليها أن تبني علاقات تفاعلية إيجابية مع المؤسسات الأمنية، مع التشديد على ضرورة خضوع هذه المؤسسات للمساءلة القانونية عند الضرورة.

دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إعادة بناء النظام القضائي

محمد الصبار

ليس هناك من نموذج واحد ووحيد للعدالة الانتقالية يمكن اتباعه، حيث يختلف ذلك حسب اختلاف السياقات التاريخية والسياسية لكل مجتمع على. فإطلاق عملية المصالحة يمكن أن يتم بعد فترة من القطيعة مع الماضي الأليم مجتمع ما، أو أثناء فترات الانتقال السياسي، وهو ما حدث في أغلب تجارب العدالة الانتقالية في العالم. وهناك أمثلة في العالم حول دول استطاعت أن تفرض قطيعة مع الماضي، والبدء بإنشاء مرحلة انتقالية من العدالة، مع الإبقاء على النظام القديم قائماً. ويمكن حدوث هذا إذا ما كانت الدولة تمتلك إرادة سياسية قوية لتنفيذ الإصلاحات الضرورية، والإجراءات اللازمة لعملية المصالحة.

ويمكن أن تركز تجارب العدالة الانتقالية على مجموعة من المجالات، من بينها:

- الكشف عن الحقيقة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وترسيخها.
- إطلاق برامج من أجل إصلاح ما وقع من ضرر فردي أو جماعي، وترميمه.
- إصدار توصيات من أجل تعزيز الإصلاحات الديمقراطية والترويج لها.
- إجراء إصلاحات في أنظمة العدالة، والقوانين، والمؤسسات القانونية.
- تعزيز احترام الممارسات الخاصة بحقوق الإنسان، وعدم السماح بتكرار أحداث الماضي.

ولد محمد الصبار في الرباط في عام ١٩٥٥. وفي الثالث من آذار من عام ٢٠١١، عينه جلالة الملك محمد السادس أميناً عاماً للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٧٨، قامت وزارة التعليم الوطني بإعادة تعيينه معلماً في إحدى المدارس في الرباط. وفي عام ١٩٩٧، حصل على درجة الدبلوم العالي في التعليم. ثم ما لبث أن استقال من عمله في وزارة التعليم لإكمال دراسته العليا في كلية الفنون والعلوم الإنسانية في جامعة الرباط، حيث حصل على درجة البكالوريوس في علم الاجتماع.

عمل مديراً لمعهد الإمام الغزالي الخاص في "سالي"، وفيما بعد، حصل على درجة البكالوريوس في القانون العام، وهو يمارس المحاماة في الرباط منذ عام ١٩٩٣، وكان ناشطاً سابقاً في الجناح الشبابي في "الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية"، وعضواً في اللجنة المركزية لـ "حزب الطليعة الاشتراكي الديمقراطي"، وعضواً في السكرتارية العامة لهذا الحزب في الرباط. تم انتخابه نائباً لرئيس "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان"، ورئيساً لـ "المنتدى المغربي للحقيقة والعدالة" لدورتين متتاليتين.

١. مبادئ عامة

يمكن تعريف العدالة الانتقالية على أنها "مجموع المسارات والآليات التي يعتمدها مجتمع ما من أجل تحقيق المصالحة مع تاريخه المثقل بانتهاكات حقوق الإنسان، وتحديد المسؤوليات، وإنصاف الضحايا، وضمان عدم تكرار ما جرى". وينبغي أن يتم إطلاق عملية ترسيخ مسلسل الحقيقة والعدالة كنتيجة لتوافق إرادات الفاعلين السياسيين وأعضاء الهيئات المتخصصة في الدفاع عن مبادئ حقوق الإنسان، وتلك المتخصصة في الدفاع عن حقوق الضحايا. وذلك من أجل البحث عن أجمع السبل الكفيلة بتسوية نزاعات الماضي وحلها بشكل عادل ومنصف.

إن أفضل الآليات القادرة على تحقيق مبدأ العدالة الانتقالية يتمثل في تشكيل لجنة لتقصي الحقائق. وإرساء قواعد الديمقراطية والمصالحة. فالمصالحة تهدف إلى تجاوز الانقسامات، وبث روح الثقة بين مكونات المجتمع الذي خرج لتوه من نزاعات مسلحة. أو تخلص لتوه من نظام مارس انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ولا ينبغي أن يُنظر إلى المصالحة على أنها بديل للإفلات من العقاب. ولا على أنها مسلسل يتم تطبيقه خلافاً لإرادة الضحايا من أجل إرغامهم على الصفح والعتف. ومن هذا المنطلق، ينبغي أن تركز الجهود على احترام حقوق الضحايا في معرفة الحقيقة وإنصافهم وضمان تعويضهم.

كما ينبغي أن تركز الجهود الرامية لتحقيق المصالحة على السعي إلى استعادة ثقة المواطن في المؤسسات العمومية. من خلال إجراءات تتوخى الاعتراف بالضرر الذي لحق بالضحايا واقتراح إجراءات لجبره. ويمكن أن تشكل اتفاقات السلام والإصلاحات الشاملة فرصة لمعالجة هذه الأسباب وضمان حماية الحقوق والحريات.

ومن هذا المنطلق، يمكن أن تلعب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دوراً محورياً في مسلسل الحقيقة والإنصاف.

٢. دور المؤسسات الوطنية في عملية المصالحة

يمكن للمؤسسات الوطنية أن تساهم في إطلاق نقاش وحوار عام وتعددي على الصعيد الوطني حول حق الناس في معرفة حقيقة ما جرى من انتهاكات لحقوق الإنسان. واستخلاص الدروس من ذلك، والانخراط في البناء الديمقراطي للبلد. مع إشراك جميع الفاعلين الحقوقيين والمدنيين والسياسيين، وذلك بهدف النظر في السبل الكفيلة بمعالجة هذه الانتهاكات.

وانطلاقاً من دورها المتمثل في تقديم المشورة، يمكن للمؤسسات الوطنية أن تساهم في إطلاق عملية المصالحة. وذلك باعتبارها حلقة وصل بين المجتمع المدني والدولة. ويمكن لهذا الدور أن يتعاضد، خاصة إذا كانت المؤسسة الوطنية مؤسسة مستقلة تتوافق مع "مبادئ باريس" المتعلقة بالمؤسسات الوطنية من حيث النشأة والتكوين والأهداف.

وفي هذا السياق، يمكن للمؤسسات الوطنية أن ترفع توصية إلى البرلمان أو الحكومة أو رئاسة الدولة من أجل تأسيس لجنة لتقصي الحقائق، بغرض بحث الانتهاكات الجسيمة

لحقوق الإنسان. ومن المستحب أن تضم هذه اللجنة في عضويتها كفاءات مختلفة المشارب والتجارب والخبرات والتخصصات. ويكون هدفها حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وينبغي أن يتم تشكيل هذه اللجنة استناداً إلى تشريع معين، يبين صلاحياتها. ومهامها. ونوع الانتهاكات التي تستطيع التحقيق بشأنها. والقيود الزمنية القضائية (هل هناك مدة زمنية ينبغي على هذه اللجنة التقيد بها؟). ووسائل عملها. التي ينبغي أن تتضمن ما يلي:

- البحث والتحري. من خلال تلقي الإفادات والمعلومات والمعطيات، والاطلاع على الوثائق المحفوظة من أجل الكشف عن الحقيقة وتحديد المسؤوليات.
- تحليل السياقات السياسية والتاريخية التي صاحبت هذه الانتهاكات.
- البت في طلبات التعويض المعروضة عليها من قبل الضحايا. والنظر في مدى حاجة الضحايا إلى العلاج البدني، وإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي، وتسوية مشاكلهم الإدارية والوظيفية، واستعادة ممتلكاتهم المفقودة.
- إصدار تقرير نهائي يتضمن توصيات تكفل ما يلي:
- حفظ وتوثيق ذاكرة الضحايا حول ما تعرضت له حقوقهم من انتهاكات.
- منع تكرار مثل هذه الأحداث في المستقبل.
- تشجيع ثقافة المساءلة، والعدالة، واحترام حقوق الإنسان.

٣. التحديات والفرص والدروس المستفادة

قد تواجه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عدة تحديات أثناء تفعيلها للتوصيات التي تصدر عن لجان تقصي الحقائق. ويمكن أن ترتبط هذه التحديات بمدى استعداد الحكومة لتنفيذ هذه التوصيات. كما يمكن أن ترتبط بالضحايا الذين قد يرفضون الاقتراحات المطروحة من أجل تعويض ما لحق بهم من ضرر. ويمكن للوثائق الأرشيفية أن تكون عاملاً حاسماً في المساعدة على إثبات الحقيقة حول ما جرى. وتسوية الأوضاع الإدارية والمالية للضحايا.

أضف إلى ذلك، أنه قد تنشأ صعوبات في التواصل مع الضحايا، حيث إن وجود بعض الضحايا في مناطق نائية قد يساهم في عدم معرفتهم بوجود لجنة لتقصي الحقائق تعمل على إنصافهم، وبالتالي، قد يقدمون ملفات خارج

كما يمكن النظر في صيغ أخرى بديلة لمنح التعويضات. كأن يتم صرفها للمستحقين، أو من يقوم مقامهم، على دفعات، ووفق فترات زمنية محددة، على سبيل المثال.

ومن المشاكل الأخرى التي قد تواجه ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، مشكلة التغطية الصحية، حيث قد يتم حرمانهم من الحصول على الخدمات الصحية اللازمة إذا ما عجزوا عن دفع كلفة هذه الخدمات. وقد يكمن الحل في أن تتولى الدولة دفع كافة النفقات الصحية، أو أن تتولى محكمة التعويضات دفع هذه النفقات، ثم يتم اقتطاعها من مجمل التعويضات التي سيتم صرفها للضحية.

٤. الأعمال والنتائج

تشجيع الدول على مواصلة الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

في إطار تعزيز مسلسل العدالة الانتقالية، يمكن للمؤسسات الوطنية أن تقوم بتشجيع الدولة على توقيع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والمصادقة عليها، ودراسة القوانين الوطنية من زاوية حقوق الإنسان من أجل مواءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويمكن للمؤسسات الوطنية في هذا الإطار أن تقوم بإعداد دراسات وأبحاث بعد ودراسة التشريعات الوطنية ومراجعتها.

إصلاح القضاء وتعزيز استقلاله

حرصاً من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تفعيل توصيات لجان تقصي الحقائق، فإنها ينبغي أن تعمل على تمهيد الطريق لإجراء حوار رصين، يتسم بالتعددية والمشاركة الواسعة، وفي مقدورها أيضاً أن تقوم بإعداد توصياتها الخاصة بإصلاح القضاء وتعزيز الضمانات المتعلقة باستقلاله. وقد تشتمل التوصيات على مقترحات مثل:

- تدريب القضاة على القوانين الخاصة بحقوق الإنسان.
- تحسين الموارد البشرية والمادية في المحاكم.
- وضع مسودة خاصة بالحاكمة الرشيدة في الجهاز القضائي.
- القيام بأنشطة متواصلة من أجل تنمية الوعي العام، وتعزيز الثقة بالجهاز القضائي.

المدة القانونية المخصصة لذلك، الأمر الذي من شأنه أن يجعل تسوية أوضاعهم أمراً في غاية الصعوبة. وهنا يأتي دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي ينبغي أن تقوم بحملات لتوعية الناس وإخبارهم بوجود لجان لتقصي الحقائق يمكنهم اللجوء إليها من أجل الانتصاف وتعويض ما لحق بهم من ضرر أثناء فترات النزاع، أو أثناء فترات التوترات السياسية أو الاجتماعية، فعدم معرفة الضحايا المحتملين بوجود مثل هذه اللجان، قد يحرمهم من تقديم طلباتهم ضمن المدة القانونية التي خددها اللجنة.

أما فيما يتعلق بالذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان، فإن لجنة تقصي الحقائق لا تملك بشأنهم سوى خيارين اثنين: الأول، التفاوض على منحهم عفواً مقابل المساعدة في كشف الحقيق، والثاني، مقاضاة كل من ثبت ارتكابه لأي انتهاك لحقوق الإنسان، إن المخاطرة باللجوء إلى الخيار الثاني، قد تؤدي إلى زعزعة الأمن الوطني، خاصة إذا لم يكن الجيش والأجهزة الأمنية الأخرى تحت السيطرة الكاملة للبرلمان، الأمر الذي من شأنه أيضاً إعاقة تحقيق الهدف العام للجنة تقصي الحقائق، ومنعها من إرساء قواعد السلم والمصالحة.

كما إن المصالحة لا تعني بالضرورة القطيعة مع النظام السياسي القائم، لكنها تتطلب بالضرورة الكشف عن الحقيقة وترميم الأضرار، وتحديد المسؤوليات الجماعية، شريطة ترك المجال مفتوحاً أمام الذين يرغبون في اللجوء إلى المتابعات القضائية ضد الأفراد المحتمل ضلوعهم في انتهاكات، وشريطة ضمان عدم تكرار ما جرى.

إن برامج التعويض عن الضرر الجماعي قد تتحول إلى مبادرات تنموية حسب، شبيهة بتلك البرامج التي تطلقها الدولة في المجال، خاصة إذا لم يتم التعامل مع البعد المتعلق بالذاكرة الجماعية كما ينبغي.

ومن بين التحديات التي يمكن أن تنشأ في هذا المجال أيضاً، هو الحاجة إلى خدمات استشارية، وبرامج للتوعية وتعزيز القدرات، من أجل دعم الضحايا الذين تلقوا تعويضات، إذ قد ألا يحسن هؤلاء الضحايا استثمار هذه التعويضات، وبالتالي، يمكن أن يجدوا أنفسهم وقد أصبحوا فريسة للفقر والفاقة. وبالتالي، فإن وجود برامج لمواكبة أوضاع الضحايا، أمر ضروري من أجل مساعدتهم على حسن استثمار التعويضات التي يتلقونها.

الحاكمية الأمنية

إعداد خطة عمل وطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

إن المؤسسات الوطنية تلعب دوراً محورياً في دفع الدولة إلى اعتماد خطة وطنية في مجال حقوق الإنسان، وذلك من خلال المبادرة إلى فتح نقاش وطني يتوخى إعداد هذه الخطة، وذلك وفق مقاربة تشاركية لضمان تمثيل كل الأطراف المعنية - مثل المؤسسات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية، والجمعيات المهنية، والهيئات الإعلامية - في هذا المشروع بالغ الأهمية.

ويمكن أن تسعى هذه الخطة إلى وضع استراتيجية وطنية تضع تعزيز وحماية حقوق الإنسان في صلب السياسات العمومية من خلال التوافق على إطار منسجم يتيح التنسيق بين مختلف العمليات والتدابير الرامية إلى تحسين المعرفة ونشر حقوق الإنسان والمواطنة وتعزيزها واحترامها، فضلاً عن تحقيق الانسجام بين مختلف البرامج والخطط القطاعية في مجال حقوق الإنسان، ويمكن أن تركز الخطة على عدد من المبادئ والقيم والمعايير، من أبرزها:

- احترام حقوق الإنسان وصونها
- المساواة وعدم التمييز
- شمولية حقوق الإنسان
- سيادة القانون
- سمو المعايير الدولية على القانون الداخلي

أما المحاور التي يمكن أن تشملها، فيمكن ذكر ما يلي:

الحاكمية والديمقراطية

يرتكز هذا المحور على مبادئ احترام حقوق الإنسان والمساواة وتكافؤ الفرص وإعمال طرق الحكمية الجيدة، بكل ما تقتضيه من شفافية ومحاسبة ومشاركة. كما إنه من الضرورة بمكان إعادة بناء العلاقة بين المواطنين وأجهزة الدولة من جهة، وبينهم وبين الهيئات المنتخبة من جهة ثانية، وذلك من خلال إصلاح القوانين والتشريعات، لتتواءم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومن خلال تمكين المواطنين من المشاركة في إدارة الشؤون العامة صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم اليومية.

تستطيع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تقوم بإعداد توصيات حول كيفية تنفيذ إصلاحات في المؤسسات الأمنية ضمن الإطار العام لحقوق الإنسان، إن مثل هذه العمليات الإصلاحية تشدد على ضرورة تطبيق المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، مثل المشاركة الاستشارية الواسعة في وضع آلية الإصلاح وتطبيقها، والتركيز على مبدئي المساءلة والشفافية، وإدراج مبادئ حقوق الإنسان في الخطط الاستراتيجية التي يتم وضعها، وفي إجراءات إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية وتحديد صلاحياتها ونطاق عملها.

ويمكن للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن ترفع توصياتها للحكومة بصفتها وسائل تستطيع المؤسسات الأمنية من خلالها تعزيز مصداقيتها وكسب ثقة العامة، وينبغي على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تشدد على أهمية إتاحة الوصول إلى المعلومات الخاصة بأنشطة المؤسسات الأمنية، وممارسة الرقابة السياسية والقانونية والإدارية على هذه المؤسسات، وينبغي وضع معايير عامة من أجل قياس أداء المؤسسات الأمنية، وينبغي على رجال الأمن تلقي تدريبات مكثفة حول كيفية ضبط النفس عند استخدام القوة، وحول مدى أهمية احترام الحقوق والحريات العامة بالنسبة لوظيفتهم، وينبغي أن يكون هناك تغييراً جذرياً في أساليب التكيف مع الأمور، بحيث لا نشعر المؤسسات الأمنية أنها تعمل في فراغ، بل ينبغي أن تفهم دورها الذي تقوم به، وأن واجبها يتمثل في الحماية والتصرف بطريقة تتوافق مع القيم الديمقراطية التي تأسست عليها الدولة.

الأرشيف الوطني

نظراً لما للأرشيف من أهمية في المساعدة على كشف الحقيقة حول أية انتهاكات تتعلق بحقوق الإنسان، فإنه في مقدور أية مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان أن تنخرط في لقاءات تشاورية مع مختلف الناشطين الوطنيين في مجالات الأرشيف والتاريخ والذاكرة، وذلك من أجل الوقوف على واقع حال الأرشيف الوطني، ودعم إعداد قوانين تتعلق بالأرشيف، ودعم إنشاء مؤسسة وطنية للأرشيف، وإعداد استراتيجية وطنية للحفاظ على الأرشيف، وتشجيع تدريب متخصصين في مجال الأرشيف.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية

يرتكز هذا المحور على أولويات ذات علاقة بحزمة اختيارية من حقوق الإنسان، من مثل حق التعليم، والحقوق الثقافية واللغوية، والصحة، والعمل، والسكن، والبيئة. ويمكن للنشاطات التي يتم تنفيذها ضمن هذا المحور أن تتضمن تطبيق المبادئ والمقاربات القائمة على حقوق الإنسان في السياسات العامة، وتوزيع الموارد، والخدمات العامة التي تقدمها بعض المؤسسات الحكومية، من مثل التعليم، والصحة، والتنمية الاجتماعية، والعمل، وغير ذلك من الخدمات. وفيما يتعلق بوزارة التربية والتعليم، فإنه ينبغي الاهتمام بكيفية تضمين المناهج الدراسية معلومات تتحدث عن الحقوق المدنية، ومبادئ المساواة، أما فيما يتعلق بوزارة الصحة، فينبغي الاهتمام بكيفية إتاحة الفرصة للفقراء للحصول على الخدمات الصحية، خاصة الذين يعيشون في المناطق الريفية، أو الذين ينتمون إلى جماعات تمثل أقلية في المجتمع، أما فيما يتعلق بوزارة التنمية الاجتماعية، فينبغي الالتفات بشكلٍ جديّ إلى ضرورة تأمين السكن المناسب والكرام، والبيئة المعيشية اللائمة لجميع الأفراد بالتساوي.

حماية الحقوق الفئوية واليهود بها

يركز هذا المحور على الفئات الاجتماعية المستضعفة، مثل ضحايا العنف من النساء والأطفال، وذوي الاحتياجات الخاصة، وكبار السن، والأقليات العرقية، والنازحين، وغير ذلك من الشرائح الاجتماعية، وذلك من خلال تنفيذ إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى تحسين ظروف حياتهم المعيشية، ومشاركتهم المجتمعية. ويرمي هذا المحور إلى تحدي كل السياسات والإجراءات القائمة، التي تشجع الإقصاء والتهميش، والدفع باتجاه تنفيذ المبادرات التي تدعو إلى ترسيخ مبادئ المساواة، وعدم التمييز، وتكافؤ الفرص.

الإطار القانوني والمؤسسي

يركزُ هذا المحور على أولوية ترسيخ الضمانات الدستورية الخاصة بحقوق الإنسان، بوصفها أقوى الوسائل القانونية والمؤسسية لترسيخ تلك الحقوق وحمايتها، إلى جانب إصلاح القضاء وتأهيله، وتقوية

وتعزيز صلاحيات المؤسسات والهيئات الوطنية، وغيرها من الآليات المعنية بحماية حقوق الإنسان. ويمكن أن يتم ذلك عبر ضمان وحماية حق المشاركة في إدارة الشأن العام، وتعزيز الحماية القانونية لحقوق النساء، وحماية الحق في حرية التعبير، وتعزيز حماية الحق في التجمع والتظاهر، وحفظ الأرشيف الوطني وصيانه.

إلى جانب المحاور سالفة الذكر، يمكن للخطة الوطنية لحقوق الإنسان أن تتضمن أنشطة أخرى، من مثل دراسات، وحلقات دراسية، وجلسات عصفٍ ذهني، من شأنها أن تساعد في تحديد الاحتياجات، ووضع الخطط الاستراتيجية، ووضع آليات لتطبيق الإصلاحات الخاصة بحقوق الإنسان، وينبغي على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، أن تسهم أيضاً في المعايير اللازمة لقياس مدى التقدم في تطبيق خطة العمل، ومدى الالتزام بحقوق الإنسان بشكلٍ عام.

الإصلاح الدستوري

إن عمليات المراجعة الدستورية تشكل فرصة مناسبة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل تقديم اقتراحات من شأنها أن تعزز آليات حماية حقوق الإنسان، وأن ترتقي بمستوى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسات المتخصصة بالمساءلة، إلى مستوى الندية للهيئات الدستورية. فإذا ما تم إرساء قواعد الحقوق المدنية والحريات دستورياً، فإن السلطات التنفيذية والقضائية سوف تعمدان إلى وضع هذه الحقوق والحريات بعين الاعتبار عند اتخاذ، أو مراجعة، أية قرارات. إن حصين أية مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، أو أية مؤسسة متخصصة بالمساءلة، بمواد الدستور، يجعل هذه المؤسسات أقل عرضة للاعتداء على استقلاليتها أو صلاحياتها. وقد تتضمن التوصيات التي ترفعها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى لجان المراجعة الدستورية ما يلي:

- النص دستورياً على احتمال البراءة.
- تجريم التعذيب، والاعتقال التعسفي والسري، وإخفاء الأشخاص بالقوة، وجرائم الإبادة الجماعية، وكافة الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان.
- إدراج مواد دستورية تحث على احترام القانون ووضع آليات عامة للمساءلة.



© AFP/Scanpix

• للمؤسسات الأمنية، وذلك من خلال إنشاء مجلساً أعلى للأمن، بصفته هيئة للتشاور بشأن استراتيجيات الأمن الداخلي والخارجي للبلاد، وإدارة الأزمات.

• إدراج مادة دستورية تنص على أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان هي مؤسسة تعددية ذات استقلالية، وأنها تهتم بقضايا الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة، وحث على الاحترام الكامل للمبادئ والقوانين الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان.

• إدراج مادة دستورية تنص على الشرعية القانونية لمؤسسة الوسيط كمؤسسة مستقلة متخصصة في الدفاع عن الحقوق والحريات العامة في إطار العلاقة بين الإدارة والمستفيدين، والإسهام في ترسيخ سيادة القانون، وإشاعة مبادئ العدل والإنصاف، وإرساء قواعد الأخلاق والشفافية في إدارة المديرات، والمؤسسات العامة، والجماعات المحلية، والهيئات التي تمارس صلاحيات السلطة العمومية.

• نبذ كل صنوف التمييز، أو أية دعوات للتحريض على أي نوعٍ من أنواع العنف المستند إلى التمييز.

• تعزيز الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية.

• ضمان حق الوصول إلى المعلومة ذات العلاقة بالإدارة العامة، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام القطاع العام.

• إدراج مادة دستورية تنص على أولوية الاتفاقيات الدولية التي تعقدها الدولة على التشريع الوطني، وينبغي اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان توافق التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية التي تلتزم بها الدولة.

• تحقيق مبدأ المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء.

• التشديد على مؤسسية ضوابط الحكمية الرشيدة

٥. متابعة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لعمل لجان تقصي الحقائق

نظراً لأن المدة الزمنية لعمل لجان تقصي الحقائق محدودة. فإن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تستطيع أن تلعب دوراً هاماً في لفت الانتباه إلى توصيات هذه اللجان. والدفع باتجاه تأسيس آلية عمل فاعلة لمتابعة عمل هذه اللجان. إن تنفيذ التوصيات يقع على عاتق الحكومات. وينبغي أن يتم ذلك في إطار عملية تضامنية. تشمل المندوبين عن الضحايا. والمنظمات المجتمعية المعنية بحقوق الإنسان.

وتستطيع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً أن تشكل لجنة عمل لمتابعة تنفيذ التوصيات التي تصدر عن لجنة تقصي الحقائق. واستكمال التحقيق في القضايا التي لم تتمكن اللجنة من وضع حلول لها أثناء فترة عملها. وينبغي أن يتم كل ذلك بمشاركة أهالي الضحايا. مع ضرورة تضمين قرار طلب التعويضات توصية للحكومة لإخطار الأهالي بمصير ذويهم من الضحايا إذا ما كان ذلك ضرورياً. وينبغي أن يأخذ قرار صرف التعويضات توفير الخدمات الصحية للضحايا وعائلاتهم بالحسبان. إضافةً على ضرورة معالجة أية مشكلة مالية قد تنشأ فيما بعد بسبب انتهاك الحقوق. ومعالجة مشكلة ذات علاقة بالتأهيل الاجتماعي. بما في ذلك كلفة برامج التأهيل المهني. وإعادة الممتلكات. وقد يتطلب ذلك الدخول في اتفاقيات شراكة مع بعض المؤسسات الحكومية. من مثل وزارة الصحة. ووزارة التنمية الاجتماعية.

أما فيما يتعلق بشروط التعويض للجماعات التي تم انتهاك حقوقها الإنسانية. أو ممارسة التمييز الدستوري أو التهميش بحقها في ظل نظام الحكم السابق. فإن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تستطيع في شراكات مع الناشطين المحليين. أو الوطنيين. أو الدوليين. من أجل تأسيس هيئات للتطوير المجتمعي. ومن أجل تأسيس أرشيف وطني لحماية الذاكرة التاريخية التي تسجل ما حدث وتوثقه. إن هذه الإجراءات. التي تهدف إلى تحسين ظروف الحياة. وتنمية قدرات المواطنين المحليين ومهاراتهم. تُعدُّ حجر الأساس لإعادة بناء الثقة بين الدولة والجماعات المتضررة.

حتى لو لم تنخرط المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إجراءات متابعة تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق. فإنها تستطيع أن تلعب دوراً هاماً في مراقبة وتقييم نتائج الإجراءات التي تتخذها الحكومة أو الهيئات الأخرى. وتستطيع. من خلال ذلك الإجابة عن أسئلة من مثل: هل كان العلاج الذي تم تقديمه ناجعاً في إعادة الضحايا التي تم انتهاك حقوقها وعائلاتهم إلى الوضع الذي كانوا عليه قبل أن يحدث ذلك؟ وفيما يتعلق بالانتهاكات التي تم ممارستها بحق الجماعات العرقية أو الديني. فهل يقدم التقصي الذي تم إجراؤه أي مؤشر على وجود أي قدر من التحسن في الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي لهذه الجماعات. بالمقارنة ببقية فئات المجتمع؟ إلى أي مدى تُعدُّ هذه الجماعات قادرة على المشاركة في نظام الحكم. أو مهياًة لأن يتم تمثيلها فيه؟

نظراً للقدرات والمهارات التي تتمتع بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مراقبة مدى الالتزام بحقوق الإنسان. فإنها تستطيع أن تضيف بعداً هاماً للحوار الوطني حول مدى كفاية استجابة الدولة للإرث التاريخي في هذا المجال. وتحديد ما إذا تم اتخاذ الإجراءات المناسبة لتقوي المؤسسات الديمقراطية لمنع أية محاولة للعودة بالبلاد إلى العهود الماضية.



دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز ودعم إصلاح التعليم في مجال حقوق الإنسان

كيرستن روبرتس

يركز هذا الفصل على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في اتباع منهجية عامة على مستوى السياسات الهادفة لإصلاح تعليم حقوق الإنسان من خلال دعم تطوير خطة عمل وطنية لتعليم حقوق الإنسان والتدريب عليه. أما بالنسبة للدول التي قد لا يكون لديها حتى الآن أي نوع من التعليم والتدريب على حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، فيمكن وضع خطة وطنية تفتح المجال لإصلاح مركز للتعليم والتدريب. وبالتالي تعزيز بناء مجتمع يستند إلى حقوق الإنسان.

إلى جانب دعم تطوير مثل تلك الخطة وبالتوازي معه، يمكن أن تتولى المؤسسات الوطنية أيضاً تعليم وتدريب قطاعات معينة من المجتمع، مثل الشرطة، والجيش، وموظفي الخدمة المدنية والعامّة، أو المدرسين. حيث إن وجود خطة عمل وطنية لن يساعد فقط في ضمان وجود برنامج طويل الأجل ومستدام لإصلاح حقوق الإنسان داخل الدولة، ولكنه أيضاً سيساعد المؤسسات الوطنية في تركيز عملها التدريبي في إطار استراتيجي، والتأكد من استدامة أي تدريب يتم. ولهذا، فإن هذا الفصل يشمل أيضاً التركيز على تدريب قطاع الخدمة المدنية والعامّة، ويقدم مقترحات حول دور المؤسسات الوطنية في دعم وضع خطة عمل وطنية، وفي تقديم التدريب الموجه.

في حين أن وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية هو دور الدولة في المقام الأول، فإنه يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تتولى الصدارة في اقتراح خطة، وأن تؤدي دوراً فاعلاً في عملية إعدادها وتنفيذها، حيث إنه في مقدور تلك المؤسسات - باعتبارها مؤسسات مستقلة تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان في الدولة وحمايتها - تعزيز التعليم والتدريب على حقوق الإنسان، وتوجيهه، ويمكنها أيضاً الاستفادة من الدعم الكبير المتاح من داخل مجتمع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومن الهيئات الإقليمية والدولية المعنية بتطوير خطط التعليم الخاصة بحقوق الإنسان. ووضع برامج التدريب الخاصة بذلك، كما أنه في مقدور هذه المؤسسات الاتصال بالحكومة لتحديد وتطوير الدعم المطلوب لتقديم التدريب في مجال حقوق الإنسان لقطاع الخدمة المدنية والعامّة.

كيرستن روبرتس: هي مديرة البحوث والسياسات والترويج في الهيئة الأيرلندية لحقوق الإنسان، وهي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في أيرلندا. كما عملت خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١ كمندوبة للمجموعة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتي تضم ٣٥ عضواً. وقبل انضمامها إلى الهيئة الأيرلندية لحقوق الإنسان، عملت السيدة روبرتس كموظفة قانونية في محكمة الأمم المتحدة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد شملت خبرتها السابقة التمثيل الدائم لأيرلندا لدى مجلس أوروبا، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ومحكمة العدل الأوروبية، ومنظمة العفو الدولية، وكتبت السيدة روبرتس عن موضوع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وعملت كخبيرة في ذلك المجال لدى المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما عملت أيضاً بصفة خبيرة مستقلة في الحقوق الأساسية لدى وحدة المساعدة الفنية وتبادل المعلومات في المفوضية الأوروبية كجزء من برنامج المساعدات للدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة.

١. مقدمة

تعتبر التوعية في مجال حقوق الإنسان وسيلة أساسية ومستدامة لخلق مجتمع قائم على حقوق الإنسان، لا سيما في أوقات التطور الديمقراطي والإصلاح. ويمكن أن يغطي موضوع حقوق الإنسان في إصلاح التعليم مجموعة واسعة من القضايا، كما وتعتبر التوعية والتدريب في مجال حقوق الإنسان أمراً في غاية الأهمية لجميع قطاعات المجتمع، بدءاً من التعليم الرسمي (الابتدائي والثانوي والعالوي) وصولاً إلى الخدمة المدنية والعامّة والمجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية)، هذا، ويتطلب كل قطاع من القطاعات اتباع نهج مستقل، حيث أن لكل واحد منها احتياجاته الخاصة. ومع ذلك، فإن هناك بعض المبادئ الأساسية للتوعية والتدريب على حقوق الإنسان التي تنطبق على جميع القطاعات.

لماذا التوعية بحقوق الإنسان؟

١. مبادئ ومعايير التوعية بحقوق الإنسان والتدريب عليها

البرنامج العالمي لتعليم حقوق الإنسان

يعتبر تعليم حقوق الإنسان عنصراً أساسياً من الجهود التي تبذلها الدولة بهدف تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. هذا وقد تم الاعتراف بضرورة وإمكانية التعليم بحقوق الإنسان باعتباره واحداً من الأدوات الرئيسية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان منذ تأسيس الأمم المتحدة.

شكل إعلان فيينا لعام ١٩٩٣، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، بدايةً لجهود متضافرة داخل المجتمع الدولي لتعزيز التوعية بحقوق الإنسان. وفي عام ١٩٩٥، أطلقت الأمم المتحدة العقد الدولي للتوعية بحقوق الإنسان، ولتابعة ذلك، وضعت الأمم المتحدة البرنامج العالمي للتوعية بحقوق الإنسان، وأعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٤ أن المرحلة الأولى من البرنامج (٢٠٠٥-٢٠٠٩) تهدف للمضي قدماً في تنفيذ برامج التثقيف حول حقوق الإنسان،^{٥٠} وبدأت المرحلة الثانية في عام ٢٠١٠، وهي تركز على التوعية بحقوق الإنسان لـ "المعلمين والمربين"، وموظفي الخدمة المدنية، والضابطة العدلية، والعسكريين من جميع المستويات، وتقدم المرحلة الثانية من البرنامج العالمي بياناً واضحاً تمثل أهدافه في:

- التشجيع على تأسيس ثقافة خاصة بحقوق الإنسان.
- الاستناد إلى المواثيق الدولية في تعزيز الفهم المشترك للمبادئ والمنهجيات الأساسية للتوعية بحقوق الإنسان.
- التأكد من التركيز على التوعية بحقوق الإنسان على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.
- توفير إطار عمل جماعي مشترك لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة.
- تعزيز الشراكة والتعاون على جميع المستويات.
- مسح وتقويم ودعم البرامج القائمة للتوعية بحقوق الإنسان، لتسليط الضوء على الممارسات الناجحة، وتوفير حافز لمواصلتها، أو توسيعها، وإعداد برامج جديدة.^{٥١}

يعتبر تعليم حقوق الإنسان والتدريب عليه جزءاً مفصلياً من عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ويمكن لذلك أن يؤدي إلى إحداث تغيير في كل النواحي المجتمعية، بما يشمل القوانين والسياسات والممارسات ذات التأثير طويل المدى. لذلك، فإنه من الضرورة بمكان أيضاً إحداث تغيير في المواقف تجاه تطوير المجتمع بالاستناد إلى حقوق الإنسان. وقد يؤدي تعليم مبادئ حقوق الإنسان في مراحلها الأساسية إلى تنمية الوعي بحقوق الإنسان، ما يزيد من التفاهم بين الناس حول طبيعة حقوق الإنسان، ويقدم علامات إرشادية حول المواضيع التي يمكن العثور على المعلومات الخاصة بحقوق الإنسان فيها. وقد تتعدى نتائج ذلك بكثير، فقد يؤدي تعليم مبادئ حقوق الإنسان والتدريب عليها إلى تطوير معرفة الناس بحقوق الإنسان، ما قد يؤدي بدوره إلى اتخاذ إجراءات للحصول على هذه الحقوق والسعي لإنصاف الضحايا من الانتهاكات.

لا يهدف تعليم حقوق الإنسان والتدريب عليه إلى رفع مستوى الوعي حسب، ولكن إلى تطوير المعرفة، وبناء المهارات، وتشكيل القيم وتشجيع العمل. إن تعليم حقوق الإنسان والتدريب عليها، يحظيان باهتمام بالغ في جميع الدول، خاصةً الدول ذات الأنظمة الديمقراطية حديثة النشوء، والتي تمر بمرحلة انتقالية، أو مل يسمي بمرحلة ما بعد الاضطرابات. ومن واجب الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة التحقق من أن كل مواطن في هذه الدول على دراية تامة بحقوقه، إضافةً إلى التحقق من وجود آليات لمنع الانتهاكات ومعالجتها، ومع ذلك، فإن الدول في كثير من الأحيان لا تأخذ دوراً فاعلاً في تعزيز الوعي بحقوق الإنسان بين مواطنيها، بالرغم مما يترتب عليها من التزاماتٍ كنتيجةٍ لعضويتها في الأمم المتحدة، ويمكن أن يُحرم الناس في جميع أنحاء العالم من حقوقهم من خلال الممارسات التي تقوم بها الدولة، أو من امتناعها عن إحقاق تلك الحقوق. وتضطلع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بصفتها هيئات مستقلة، بدور رئيسي في التحقق من انتشار الوعي بحقوق الإنسان في المقام الأول، والتشجيع على إحداث التغيير على المستوى الوطني، وذلك من خلال إصلاح القوانين والسياسات والممارسات على نطاق كامل.

لقد تم تقسيم كل مرحلة من مراحل "البرنامج العالمي للتوعية بحقوق الإنسان" إلى خطوات عملية من خلال إدراجها في خطة عمل. وسيتم النظر في هذه الخطوات لاحقاً وبمزيد من التفصيل. في سياق دراسة دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إعداد خطة عمل وطنية.

تعريف التوعية بحقوق الإنسان

إن النقطة الرئيسية التي ينبغي على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تنطلق منها. تتمثل في التحقق من استناد العمل الذي تقوم به إلى تعريف واضح للتوعية بحقوق الإنسان. ويُعرّف البرنامج العالمي للتوعية بحقوق الإنسان التوعية بحقوق الإنسان بأية جهود تعليمية وثقافية وتدريبية ومعلوماتية ترمي إلى بناء ثقافة عالية خاصة بحقوق الإنسان.^{٥١}

يهدف نشاط التوعية بحقوق الإنسان إلى تطوير:

- المعارف والمهارات: تنمية المعرفة بحقوق الإنسان وآلياتها. إضافة إلى اكتساب المهارات اللازمة لتطبيقها بصورة عملية في نواحي الحياة اليومية.
- القيم والمواقف والسلوك: تنمية القيم وتعزيز المواقف والسلوكيات التي تدعم حقوق الإنسان.
- العمل: اتخاذ إجراءات للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها.

حقوق الإنسان والحكم الرشيد

إن تعليم حقوق الإنسان والتدريب عليه يقدمان صيغة عملية وفاعلة لتعزيز الحكم الرشيد. وترسيخ قواعد السلوك، ووضع المعايير. وتتضمن عملية تعليم حقوق الإنسان أيضاً اختصاصات من مثل إرساء آليات للمشاركة. وتعزيز التكافل العالمي. والحفاظ على المفاهيم التاريخية والثقافية، والتفكير النقدي، وتكنولوجيا المعلومات، والمناصرة، وتمكين المرأة، والديمقراطية، والعدالة، والمساءلة، وسهولة الوصول، والشفافية، وتوجيه الحقوق المتضاربة. وهناك قدرٌ كبير من المعلومات والموارد المتاحة حول هذه المواضيع. لقد أعد المجلس الأوروبي نطاقاً واسعاً من المعلومات حول تجارب الديمقراطيات التي نشأت تسعينيات القرن المنصرم.

وينبغي إدراج هذه الكفاءات في جميع جوانب خطة العمل الوطنية. وينبغي أن تكون على المدى المتوسط والطويل. وأن يتم إدراج هذه المبادئ أيضاً في صلب المناهج المدرسية. وهناك طائفة واسعة من الموارد والدعم المتاح لتطوير المناهج الدراسية في مجال تعليم حقوق الإنسان. والتي يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان استخدامها في تطوير عملها المتعلق بالمناهج المدرسية.

ركائز حقوق الإنسان

يتعين على أية مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان أن تحقق من أن الركائز الأساسية لحقوق الإنسان تتوافر في أي برنامج يهدف إلى إصلاح النظام التعليمي الخاص بمبادئ حقوق الإنسان. والمقصود بالركائز الأساسية هو المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. والتي تعني أن حقوق الإنسان ينبغي أن تكون:

- شاملة: أي أن حقوق الإنسان تنطبق على كل شخص. بصرف النظر عن حالته.
- متأصلة وغير قابلة للتصرف: لا تعطى لنا الحقوق من قبل أية حكومة أو سلطة. بل غننا نمتلكها منذ الولادة بحكم كوننا بشراً. ولا يمكن انتزاعها من مستحقيها.
- غير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة: جميع الحقوق مترابط ويعتمد بعضها على بعض.

إن المهمة التعليمية التي تقوم بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ينبغي أن تقوم على مبدأ عدم التمييز أي أنه لا بد من توفير جميع أشكال التعليم والتدريب للرجال والنساء دون أي نوع من أنواع التمييز. مثل ذلك القائم على العرق، أو الجنس، أو اللون، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو غيره.^{٥٢}

المشاركة

ينبغي على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. بصفتها مؤسسات فاعلة ومستقلة على الصعيد الوطني. التعامل مع جميع أصحاب المصلحة. وإنه لمن الضروري بمكان. عند إعداد استراتيجية وطنية لتعليم حقوق الإنسان. أن يُصار إلى إقحام الجماعات ذات الصلة في المجتمع في وضع هذه

الاستراتيجية وتنفيذها، وينبغي على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تشجع ذلك وتدعمه، بالنسبة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، فإن أصحاب المصلحة من ذوي الصلة قد يتضمنون الجهات التالية:

- الحكومة
- المؤسسات الحكومية: كالجيش، والشرطة، على سبيل المثال.
- مجلس النواب.
- الهيئات الحكومية المستقلة الأخرى.
- المجتمع المدني.
- المنظمات المهنية (النقابات، أو الجمعيات المهنية).
- الجامعات/ الكليات.

إنه لمن الضرورة بمكان أن تخطى أية خطة عمل وطنية بـ "القبول" من المجموعات ذات الصلة، بحيث لا تستفيد خطة العمل من آرائهم وخبراتهم حسب، بل تكون مناسبة لعملهم كذلك. كما إنه من الضرورة بمكان أيضاً أن يقوم أصحاب المصلحة بتعزيز هذه الخطة ودعم تنفيذها.

٢. دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

وفقاً للمرحلة الثانية من "البرنامج العالمي للتوعية بحقوق الإنسان"، فإن المدخل الشامل لأي برنامج تعليمي لمبادئ حقوق الإنسان ينبغي أن يتضمن سياسات، وآليات لتطبيق السياسات، وآليات للتدريب والتعليم، وتهيئة للبيئة التعليمية، وآلية مستدامة للتطوير، ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق كل ذلك إلى ما يُسمى بـ "التعليم النوعي لمبادئ حقوق الإنسان"^{٥٤}، واسترشاداً بالنهج المتبع في خطط العمل للمرحلتين الأولى والثانية من البرنامج العالمي لتعليم حقوق الإنسان، يجب معالجة العناصر الخمسة التالية لضمان نجاح الخطة:

- السياسة^{٥٥}
- تنفيذ السياسة^{٥٦}
- التعليم والتعلم^{٥٧}
- بيئة التعلم والعمل^{٥٨}
- التعليم والتطوير المهني المستمر^{٥٩}

وينبغي على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان - عند البدء بالتعامل مع العملية الإصلاحية للبرامج التعليمية الخاصة

بحقوق الإنسان - أن تأخذ كل الأمور السالف ذكرها بعين الاعتبار.

إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، كما هو مبين أعلاه، لا تُعدّ مكاناً محورياً لدعم تطوير خطة العمل الوطنية، ومراقبة تنفيذها، وجمع كل الأطراف المعنية حولها حسب، بل أيضاً لتقديم التدريب بشكل مباشر، ويمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً تطوير ونشر مواد إعلامية عن حقوق الإنسان، وتطوير "إرشادات" بسيطة حول هذه الحقوق، ونشر هذه المواد الإعلامية على شبكة الإنترنت.

٣. التحديات والفرص والدروس المستفادة

قد يفرض تنفيذ خطة تعليم حقوق الإنسان تحدياً من نوع خاص، فهو يتطلب موافقة الدولة والجهات المعنية، والالتزام على المدى الطويل بالتنفيذ، ولدى اختيارها للمقاربة التي تنوي اتباعها في إجمالي عملها بتعليم حقوق الإنسان والتدريب عليه، قد ترغب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالتركيز، في المقام الأول، على موظفي الخدمة المدنية والعامّة، حيث أنهم، وبصفتهم المنفذين لسياسة الدولة ومقدمي الخدمات للمواطنين، يُعدّون عنصراً أساسياً لضمان التمسك بحقوق جميع المواطنين وحمايتهم.

دراسة حالة

مشروع اللجنة الوطنية الأيرلندية لحقوق الإنسان لتدريب موظفي الخدمة المدنية والعامّة على حقوق الإنسان

قررت اللجنة الوطنية الأيرلندية لحقوق الإنسان تنفيذ مشروع لدعم تدريب موظفي الخدمة المدنية والعامّة (بما في ذلك الشرطة والجيش) على حقوق الإنسان، بعد أن بينت الدراسات والأبحاث المتعلقة بتعليم حقوق الإنسان، وجود فجوة في هذا القطاع. لقد تم تأسيس "مشروع التعليم والتدريب الخاصين بحقوق الإنسان" في شهر آذار من عام ٢٠١٠، وتمويل من جهات إنسانية.

لقد استمرت المرحلة الأولى، التي اعتبرت مرحلة تجريبية، لمدة ١٧ شهراً، وانتهت في أواخر آب ٢٠١١، وفي تلك الفترة، تلقى ما يقرب من ٣٠٦ من موظفي الخدمة المدنية والعامّة، الذين ينتمون إلى الإدارة المتوسطة والعليا، تدريباً على حقوق الإنسان، هذا بالإضافة إلى مجموعة من المدربين الذين

السرية للتقويم قبل المشاركة وبعدها
• التغذية الراجعة من المدربين والتدريب - إجراء مقابلات فردية مع المدربين.

دليل حقوق الإنسان

في أيلول من عام ٢٠١٠، تم إنشاء نقطة مرجعية قصيرة تحت عنوان "دليل حقوق الإنسان لقطاع الخدمة المدنية والعامّة". وقد تم، حتى الآن، تعميم ما يقرب من ٧٠٠٠ نسخة من الدليل، وقد شمل ذلك نسخة من الدليل قام جهاز الشرطة بوضعها في كل مركز للشرطة في أيرلندا.

الموقع الإلكتروني

لقد تم إنشاء موقع الإلكتروني متخصص في مجال تدريب قطاع الخدمة المدنية والعامّة حول حقوق الإنسان. وقد اشتمل ذلك على كافة الوسائل التعليمية، وأسئلة الامتحانات، والمراجع والمنشورات اللازمة، مع مقترحات لعقد دورات تعليمية مباشرة عبر الإنترنت. ويتضمن الموقع مادة تعليمية إلكترونية تحت عنوان "مقدمة لحقوق الإنسان لقطاع الخدمة المدنية والعامّة"، ويمكن استعراضها على الموقع الإلكتروني www.ihrc.ie/training To date . وقد بلغ عدد زوار هذا الموقع ما يزيد عن ٣٠٠٠.

تدريب المدربين

يُعدُّ تدريب مدربي قطاع الخدمة المدنية والعامّة على حقوق الإنسان عنصراً أساسياً في المشروع ككل. وقد أتاح ذلك المجال لتكثيف التعليم والتدريب على حقوق الإنسان. مع التفكير في جعل هذا التدريب جزء من التطوير المهني الشامل والمستمر لموظفي الخدمة المدنية والعامّة.

وقد تم، أثناء البرنامج التدريبي، تطوير حزمة من الموارد التدريبية فضلاً عن موارد إضافية أخرى لكل مشارك. وقد اشتملت أيام التدريب على معلومات حول الوسائل والأساليب المستخدمة في برامج تعليم حقوق الإنسان والتدريب عليها. ومقدمة حول حقوق الإنسان في القوانين والسياسات والممارسات، ومواضيع حول السياسة والممارسة، ووسائل الربط بين حقوق الإنسان والأدوار الموزعة على جميع جوانب الخدمة المدنية والعامّة، بما في ذلك الموارد البشرية. وقد تم اختتام البرنامج التدريبي بتسليم المشاركين شهادات التخرج في مجال حقوق الإنسان.

خضعوا لدورة مكثفة ليوم واحد خاصة بـ "تدريب المدربين". وتجري عملية تقويم مستقل للمشروع تحت إشراف أحد كبار موظفي "اللجنة الوطنية الأيرلندية لحقوق الإنسان". ويتم تنفيذها من قِبَل مدير المشروع، أو مدرب باحث. وقد نُجِح المشروع في التواصل مع العديد من الأشخاص من خلال الندوات، والمقالات، والمعلومات، والدورات، ومن خلال الموقع الإلكتروني، ووسائل أخرى.

لقد وضعت "اللجنة الوطنية الأيرلندية لحقوق الإنسان" مشروع خطة يتكون من ثلاث مراحل على النحو التالي:

- المرحلة ١: إعداد مواد تدريبية لتنمية الوعي بحقوق الإنسان وتجريب المنهجيات التدريبية، وتطوير الدليل المرجعي حول حقوق الإنسان ونشره والترويج له.
- المرحلة ٢: إجراء تدريب لتنمية الوعي بحقوق الإنسان عبر قطاع الخدمة المدنية والعامّة، ورصد آثاره، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتبادل وتقديم المشورة بشأن الجهود العالمية الرامية إلى زيادة التدريب المقدم لهذا القطاع حول حقوق الإنسان، كما أقره "البرنامج العالمي لتعليم حقوق الإنسان".
- المرحلة ٣: تأسيس التدريب في مجال حقوق الإنسان كجزء من التعليم المعياري المستمر لجميع موظفي الخدمة المدنية والعامّة في أيرلندا.

إن الهدف الأسمى لهذا العمل هو تعزيز التحول نحو سياسة إدماج أفضل لمعايير حقوق الإنسان عبر قطاع الخدمة المدنية والعامّة، وعبر القوانين والسياسات والممارسات في أيرلندا.

التقويم

إن نتائج التقويم المستقل الذي تم إجراؤه حتى الآن، تدعم المنطق العام للمشروع، حيث يتناسب إطاره العام مع ممارسات التدريب الجيدة المألوفة بالفعل في قطاع الخدمة المدنية والعامّة. وقد تضمنت المنهجية المستخدمة في التقويم ما يلي:

- التشاور الداخلي مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
- متابعة التشاور مع الحاضرين لفعاليات المشروع
- التشاور مع الجهات الخارجية الرئيسية الأخرى التي تعتبر من مصادر المعلومات
- التغذية الراجعة المستمرة من المتدربين عبر الاستمارات

٤. الإجراءات والنتائج

التعرف على الوضع الراهن للشؤون المتعلقة بتعليم حقوق الإنسان والتدريب عليه، لذلك، قد ترغب المؤسسات الوطنية في دعم إجراء تقويم أساسي للوضع الحالي، وذلك من حيث تقديم تعليم حقوق الإنسان والتدريب عليها من خلال القطاعات الرسمية وغير الرسمية. ويمكن القيام بذلك على مستوى بسيط، وذلك من خلال دراسات استقصائية قصيرة، على سبيل المثال، وعقد اجتماعات مع الهيئات الحكومية والمعلمين والمجتمع المدني. ويمكن الحصول على دعم لإجراء هذه الدراسات المسحية من المؤسسات الوطنية الأخرى لحقوق الإنسان.

الخطوة ٣: تحديد الأولويات

ينبغي تحديد أولويات تعليم حقوق الإنسان والتدريب عليها على المدى القصير، والمتوسط والطويل، وذلك على أساس النتائج التي توصلت إليها الدراسة الاستقصائية الأساسية، ويمكن تحديد هذه الأولويات على أساس الاحتياجات الأكثر إلحاحاً، وعلى أساس الفرص المتاحة، ولا ينبغي أن تكون خطة العمل الوطنية مجرد "قائمة رغبات"، حيث أن تحديد الأولويات أمر ضروري لضمان اتخاذ نهج استراتيجي، والاستفادة من الفرص المتاحة، ومع مراعاة الحالة على المستوى الوطني، ينبغي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان النظر في الجوانب التي يجب أن تحظى بالأولوية عند تنفيذ خطة العمل الوطنية، وقد يشمل هذا، في الديمقراطيات الناشئة، ما يلي:

- قطاع الخدمة المدنية والعامّة، والشرطة، والجيش، والمدارس.
- تطوير منظمات المجتمع المدني ودعمها.
- برامج تعليمية محددة تهدف إلى ضمان فهم حقوق الأقليات واحترامها.

الخطوة ٤: وضع الخطة الوطنية

في إطار الاستجابة للاحتياجات المحددة في الدراسة الأساسية والأساسية وخطة العمل الوطنية، ينبغي تحديد المجالات ذات الأولوية، والتحديات، والفرص المتاحة في تلك المجالات، وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها، ووضع أهداف محددة، ومؤشرات أداء قابلة للقياس، وينبغي أيضاً أن يتم تحديد الجهة المسؤولة، وتخصيص الموارد حيثما كان ذلك ضرورياً، وينبغي وضع إطار زمني للتنفيذ، وعلى الخطة أن تحدد أيضاً الجهة التي تتولى المسؤولية عن الرصد والتقويم، وتلعب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً دوراً رئيسياً في إعداد خطة العمل الوطنية ومراقبة تنفيذها.

لقد قام مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بوضع كتيب حول كيفية إعداد خطط العمل الوطنية،^{١٠} حيث يحدد مراحل تطوير تلك الخطط، ويقدم أمثلة عملية على ذلك، وينصح "مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان" بضرورة ارتكاز خطط العمل الوطنية على الممارسة، وأن:

- تشير بوضوح إلى طبيعة الوضع الحالي
- تحدد المشاكل التي يجب التغلب عليها
- تحدد الإجراءات التي سيتم اتخاذها (من حيث توفيرها لمعايير لتقويم مستوى التقدم)
- تحدد الجهة التي ستقوم باتخاذ الإجراءات
- تحدد إطاراً زمنياً ثابتاً لاتخاذ الإجراءات المطلوبة.^{١١}
- توفر عملية فاعلة لرصد وتقييم ما تم القيام به

كما أعدت المفوضية مجموعة من المبادئ التوجيهية لخطط العمل الوطنية لتعليم حقوق الإنسان.^{١٢} وتبين المبادئ التوجيهية الخطوات التي ينبغي اتخاذها من أجل التوصل إلى خطة عمل وطنية.

وتوفر هذه الخطوات "خارطة الطريق" للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ إصلاح تعليم حقوق الإنسان، ودعم تطوير خطة العمل الوطنية.

الخطوة ١: تشكيل لجنة وطنية للتثقيف والتدريب في

مجال حقوق الإنسان

يجب على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تقترح على الدولة تشكيل لجنة للتعليم والتدريب في مجال حقوق الإنسان تضم ممثلين من مختلف الدوائر الحكومية/الوزارات، والوكالات الحكومية، والهيئات التشريعية، والمجتمع المدني، وينبغي أن تكون هذه اللجنة مسؤولة عن وضع وتنفيذ ورصد وتقويم خطة العمل الوطنية، وينبغي لعملية وضع الخطة أن تكون عملية تشاورية، وأن يطلب من اللجنة استطلاع آراء المجتمع المدني في عملها، بما في ذلك النقابات والمجموعات الأخرى، ويجب أن يكون للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان دوراً بارزاً في أي لجنة من هذا القبيل.

الخطوة ٢: إجراء دراسة الخطوط الأساسية

إنه من أهمية بمكان أن تسعى خطة العمل الوطنية إلى

الخطوة ٥: تنفيذ خطة العمل الوطنية

إن التنفيذ الفاعل يُعدُّ أمراً أساسياً لتعزيز مصداقية خطة العمل الوطنية. إنه من الأهمية بمكان أن يتم إعداد الخطة بطريقة تشاورية، وذلك كي حظى بـ "القبول" عند الجهات التي ستكون مسؤولة عن تنفيذها. وإنه لمن الضرورة بمكان أيضاً تحديد المسؤوليات بوضوح، بحيث يتم وضع مجموعة من الأهداف والغايات، وجداول زمنية واقعية لتحقيق تلك الأهداف والغايات.

الخطوة ٦: مراجعة الخطة الوطنية وتنقيحها

ينبغي أن تتسم خطة العمل الوطنية بقدرٍ كافٍ من المرونة، وذلك لإتاحة المجال لتعديلها عند الحاجة، ويجب مراجعتها دورياً للتأكد من فاعلية استجابتها للاحتياجات التي حددتها الدراسة الأساسية، وهذا يعني ضرورة إجراء تقويم دوري للخطة. وتُعدُّ المراقبة الحثيثة من المتطلبات الأساسية لضمان تنفيذ الخطة، لذلك ينبغي وضع آلية مراقبة واضحة وفاعلة. كما يجب إجراء مشاورات منتظمة مع الجهات المعنية في تنفيذ الخطة، والمستفيدين من نشاطات التثقيف والتدريب المنصوص عليها في الخطة، وأن يتم رصد وتقويم التقدم الذي يتم إحرازه في هذا المجال.

٥. الرصد والتقويم

إن عملية رصد وتقويم البرامج التعليمية التي تقوم بها المؤسسات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، تُعدُّ على قدرٍ كبير من الأهمية في التحقق من مدى الاستفادة من دروس الماضي، ومدى التقدم الذي حرزه برامج التدريب. إن البرامج الخاصة بتعليم حقوق الإنسان والتدريب عليها، تمثل منهجاً تعاونياً في عملية التعليم، بحيث يجري تبادل المعرفة الشخصية والخبرات في إطار مبادئ حقوق الإنسان. إضافةً إلى تشجيع التفكير الناقد، حيث يخلق هذا المزيج الظروف المواتية لأناس من خلفيات وثقافات مختلفة لتطوير تعليم مشترك لحقوق الإنسان. ويشكل التقويم جزءاً أساسياً من تعليم حقوق الإنسان والتدريب عليها. إلا أنها تظل في نفس الوقت عملية معقدة، ونحن نتطلع لقياس التغيير في المواقف والعمل، وعلى هذا النحو، ينبغي أن يوضع التقويم جنباً إلى جنب مع خطط المشاريع.

هناك نموذجان استخدمتهما اللجنة الوطنية الأيرلندية لحقوق الإنسان في عملها في مجال تعليم حقوق الإنسان والتدريب عليها، وقد أشار إليهما مكتب المفوض السامي

لحقوق الإنسان ونظرائه في كتيب حمل عنوان "تقويم

أنشطة التدريب في مجال حقوق الإنسان" (سلسلة التدريب المهني رقم ١٨)، وهما، دورة التطوير المتواصل (نيوباي، وآخرون، ١٩٩٦)، ونموذج كيركاتريك للتقويم، والذي يتكون من أربعة مستويات (كيركاتريك، وآخرون، ٢٠٠٦) تُحدد خمس خطوات لتقويم الأنشطة الخاصة بتعليم حقوق الإنسان، وهي:

- فهم التغيير المطلوب - تقويم احتياجات التدريب.
- وصف التغيير المنشود - تحديد النتائج.
- زيادة الفاعلية - التقويم التكويني.
- تحديد التغيير الذي حدث - نهاية التقرير التقويمي
- الموجز لعملية التدريب، والتقريران التقويميان لعملية التحول والتأثير.
- نتائج التواصل - إعداد تقرير تقويمي.

تستطيع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تطور أدوات تقويم بسيطة لرصد ما تقوم به من برامج تدريب في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الالتزام بإجراء تقويم للاحتياجات، وذلك من خلال الاجتماع بالمشاركين المزمع تدريبهم، وإجراء دراسات استقصائية قصيرة، وإعداد استمارات تقويمية في بداية كل تدريب وفي نهايته، ويمكن الاستعانة بالمؤسسات الوطنية الأخرى لحقوق الإنسان للحصول على نصائح حول الوسائل المثلى للتقويم، وتلك الخاصة بالتطبيق العملي، والمتعلقة بتعليم حقوق الإنسان والتدريب عليها.



مؤيد مهيار

مؤيد مهيار هو مدير برنامج حوار حقوق الإنسان العربي- الأوروبي في المعهد الديمقراطي لحقوق الإنسان.

يحمل مؤيد درجة الماجستير في فض النزاعات الدولية، مع تركيز خاص على عمليات السلام المقارنة وفض النزاعات والتحويلات الديمقراطية، وحقوق الإنسان. ولديه معرفة متنوعة بمضامين ديناميكيات السياسة في بلدان الشرق الأوسط.

عمل السيد مهيار في جميع القطاعات تقريباً عامة، وخاصة، وفي المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، و خلال عمله في جميع هذه القطاعات، طوّر، وتتبّع، وراقب، وقيّم التطورات والإصلاحات والبرامج والأنشطة ذات الصلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما أسس وطور نماذج شراكة لتنفيذ برامج ومشاريع ناجحة، قائمة على مبادئ التمكين، والمسؤولية، والخيار للشركاء والمشاركين. مؤكداً على التعلّم التجريبي ونموذج الاتصال الواضح وقدم تشكيلة من المنهجيات لمعالجة العديد من وسائل التعلّم واحتياجات بناء الفريق.

١. المبادئ والمعايير

لكي تتمكن مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من إقامة عملية حوار وطني حول حقوق الإنسان، فإن عليها أن تعمل وفق مبادئ باريس المنبثقة عن الأمم المتحدة. إن المبدأ الرئيس الذي يحدد مدى فاعلية أي مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان يتمثل في استقلاليتها، حيث أنها ستكون في وضع أفضل للوفاء بما هي مكلفة به من دون تدخل. ومن المبادئ والمعايير الأخرى ذات الصلة بأنشطة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مهمات عريضة تغطي التشجيع، والمراقبة والحماية. كما يتعين عليها التعامل مع جميع حقوق الإنسان وتغطيتها (المدنية، والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية)، ويجب ألا تقتصر على الحقوق المنصوص عليها في الدساتير الوطنية لبلدها. يضاف إلى ذلك، ترتيب الأولويات ومعالجة قضايا حقوق الإنسان الأكثر أهمية، مع إعطاء الأولوية للطريقة الأكثر فاعلية وفق

سياقها، ومع أخذ الفعاليات، والمصادر، والاختصاصات الأخرى بعين الاعتبار.

ويرى كاتب هذه الورقة أنه يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية أو تلك التي في طور التحول نحو الديمقراطية، أن تلعب دوراً محورياً أكثر مما في الدول الديمقراطية. حيث أنها توفر منبراً حيويًا للتحقيق في شكاوى حقوق الإنسان وحلها، نظراً لأن النظام القضائي فيها يتسم بالضعف، أو مسيئ، أو بطئ، أو عاجز. أضف إلى ذلك، أنه قد يكون في وسع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن تطور ثقافة أقوى لحقوق الإنسان في الدولة التي هي في طور التحول، وتساهم بالتالي في عملية التحول نحو الديمقراطية.

إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عناصر بالغة الأهمية للتغيير، ويمكنها أن تعمل كجسر بين الدول التابعة لها والجمهور في فترات التحول والإصلاح الحاسمة. اليوم وبعد التطورات الأخيرة في العالم العربي، تهيأت الفرص أمام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للإسهام في تطورات إصلاح حقوق الإنسان وعمليات الحوار التي ستجري نتيجة لتغيير الأنظمة، وذلك بفضل موقعها الفريد وعملها كمحفز ومثجع لإصلاح حقوق الإنسان، بما في ذلك إقامة حوار بين الثقافات، وعلاقات متنوعة ومتناغمة بين المجتمعات المختلفة، والمجتمعات المحلية، والجماعات، والمنظمات، والأفراد. إضافة إلى ذلك، يتعين على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تقدم النصح للحكومات والبرلمان بالنسبة للإصلاحات والسياسات الرئيسية ومعايير امتثالها لحقوق الإنسان وتطبيقها. من جهة أخرى، إن لم يكن في وسع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان النهوض بكامل مهامها بسبب الظروف السياسية، فإن عليها، على الأقل، أن تراقب أوضاع حقوق الإنسان، وأن تؤثّقها وتعد التقارير المختلفة حولها، بما في ذلك التقارير التقييمية.

يعتبر العمل على إصلاح الدستور أو بنائه، في الدول التي هي في طور التحول، أهم عمل يمكن للدولة القيام به، لا بل يجب عليها العمل على بناء ثقافة لحقوق الإنسان. إن بناء

دستور بمشاركة جميع المجموعات التشريعية والقوى الاجتماعية، والفعاليات، وأصحاب المصلحة، سيتمخض على الأغلب عن خيارات مؤسسية تعزز التحول إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان. إنه لمن الأهمية القصوى هنا هو ضرورة اشتغال الدستور الذي يتم إصلاحه أو بنائه على قيم ومبادئ تدعو لتأسيس لثقافة خاصة بحقوق الإنسان في المجتمع إستناداً على المواثيق والمعايير الدولية، وهنا يأتي دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتشجيع مثل هذا العمل وذلك من خلال إعداد الإجراءات الضرورية ذات الصلة وصياغتها على شكل مقترحات للدراسة والتنفيذ.

٢. الحوار حول حقوق الإنسان ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

كما في حوارات المجتمع المدني والحوارات التي على مستوى الدولة، فإن الهدف الإجمالي للحوار الوطني حول حقوق الإنسان هو تحسين وضع حقوق الإنسان في البلد وتحسين أوضاع جميع المجتمعات والهيئات المحلية من مختلف القطاعات. إن الهدف الرئيس لحوارات حقوق الإنسان الوطنية هو إقامة معرفة أكثر عمقا بالقضايا الرئيسية لحقوق الإنسان بين الأطراف المتحاورين/ المشاركة لتعميم معايير حقوق الإنسان الدولية علاوة على إنشاء قاعدة عريضة تمكن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والوكالات والدوائر الحكومية من التحوار حول قضايا ومواضيع حقوق الإنسان، وأن تتبادل الخبرات على مستوى وطني حول أفضل طريقة لتعميم هذه الحقوق.

إن الحوار، بشكل عام، عملية من التفاعل الحقيقي، حيث يستطيع المشاركون فيه أن يستمعوا لبعضهم بعضاً، بعمق يكفي لحملهم على تغيير ما تعلموه، وببذل كل طرف جهوداً حقيقية لدمج اهتمامات الآخرين في التصور الذي يحمله، وليست الغاية من الحوار المدافعة والمجادلة ومحاولة إقناع الآخرين بل الاستفسار؛ والاستكشاف وبناء فهم مشترك.^{١٣}

يتطلب الحوار، خلافاً لأشكال النقاش الأخرى، أن يكون لدى المرء توجه للتأمل الذاتي، وروح الاستقصاء، والتغيير الشخصي، فينبغي، على سبيل المثال، أن يكون المشارك مستعداً لمعالجة الجذور الأساسية لأزمة ما، وليس الأعراض السطحية. كما إن تشريع مبدأ التعليم عن طريق تبني موقفاً استقصائياً هو عنصر أساسي للنهج الحوارى. كما

إن انخراط المرء في حالة استقصائية يعني طرح الأسئلة، ليس لتحقيق أهدافه فقط، بل ليكتسب فهماً جديداً أيضاً.

إن الحوار حول حقوق الإنسان هو طريقة لخلق تفاعل، وتبادل المعلومات، ووجهات نظر، وخبرات، وبناء إجماع على قضايا هامة لحقوق الإنسان، بين مختلف الفعاليات ذات الصلة بموضوع أو موقف معين، وتركز الحوارات على مواضيع محددة لحقوق الإنسان عرّفت بأنها حاسمة بالنسبة للسياق، وجمع معاً فعاليات لمناقشة القضايا وتحليلها، إضافة إلى مواضيع مختارة أخرى في حقوق الإنسان في السياقين الوطني والإقليمي، ولها صلة مرجعية معايير وممارسات القانون الدولي، وغالباً ما تتمثل نتيجة الحوار في تبني مجموعة من التوصيات مع إطار عمل، وإرشادات أو خطة عمل لإتباعها وتنفيذها.

في معظم الأحيان تتشكل منتديات وجلسات الحوار من ممثلين عن الدولة، ومؤسسات مستقلة، من مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والأكاديميين والمجتمع المدني، ويمكن للحوار أن يكون نشاطاً قائماً بذاته، لكنه غالباً ما يتم التخطيط له ليكون عملية من سلسلة أحداث منظمة، ويمكن أيضاً أن يكون الحوار مؤسساً بحيث يشمل هيكلاً للأمانة العامة (السكرتارية) تدير وتسهل الأمور لمجموعات العمل، ومجموعات المشاريع، وورش العمل.

وقد يتخذ الحوار، أيضاً، شكل منبر مفتوح يتبادل المشاركون والمشاركات عبره تفسيراتهم الشخصية عن موضوع حقوق الإنسان، إضافة إلى ذلك، يمكن للخبراء في موضوع معين أن يضيفوا أبعاداً مهنية لمتابعة تبادل وجهات النظر.

إضافة إلى ذلك، هناك أيضاً الحوار القائم على الحقائق،^{١٤} والذي يبدأ من الدراسات والتحليلات التي توثق حوادث الانتهاك لحقوق الإنسان، ويخلق هذا النهج فهماً واقعياً مشتركاً للموضوع المتنازع قبل أن تبدأ الأطراف في تبادل وجهات النظر حول كيفية معالجة التحديات التي تم حديدها.

إن للحوار آليته الداخلية لفضّ النزاعات، وهو طريقة فاعلة للجمع بين الدولة والمجتمع المدني في علاقة عمل بناءة، كما أنه طريقة جيدة ينبغي استخدامها في حالات النزاع، أو في الدول الضعيفة، حيث يوفر تعدد الفعاليات المشاركة قاعدة قوية ومشروعة للعمل لمزيد من التخطيط، وللحصول على حوار فاعل فإنه ينبغي على المشاركين فيه الاستماع بانتباه.

ودون إصدار أحكام مسبقة حتى تتحقق الفائدة المنشودة من هذا الحوار وينبغي أن يتحلى المشاركون بالصبر وحسن الإصغاء والتأمل (Reflection) وإدراكهم بأن الحوار سيثري تفكيرهم .

إن عملية حوار منتجة، يتم من خلالها جذب المشاركين للحوار، وحثهم على الموافقة على المنهج المتبع في الحوار طوعاً وبالتوافق والإجماع وعلى كيفية إقامة حوار مبني على الحقائق مع مجموعة من القواعد والقيم ووضع أساس لإطار العمل الأخلاقي للحوار حول حقوق الإنسان.

ثمة طريقة مهمة لضمان ألا يساء استخدام الحوار وتحويله إلى أداة للترويج لتصور أحد الأطراف أو مسوغ لعدم المشاركة في تغييرات هامة من مثل تطوير معايير لقياس النجاح أو مؤشرات لتحديد اتجاه الحوار وإيجاد أدوات للتقويم (المصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛ والتعاون مع آليات الأمم المتحدة للمراقبة؛ والانفتاح؛ واستخدام الإنترنت، والشفافية؛ ومحاربة التمييز؛ وتحسين حقوق المرأة والطفل؛ ومعلومات عن المنشقين المعتقلين؛ وإلغاء عقوبة الإعدام؛ ومنع التعذيب؛ وتعزيز المجتمع المدني؛ وحرية التعبير). علاوة على ذلك، هناك آليات إضافية تضمن الشفافية والمساءلة يجب اعتمادها. أخيراً، إنه من الأهمية بمكان تطوير صيغة مرنة وقابلة للتعديل، تأخذ في اعتبارها

الوضع السياسي القائم وتكون منفتحة بما يكفي لأن تسمح بالانسحاب والنقد.

وللحصول على أساس منطقي لحوار جيد وفاعل، فإنه من الضرورة بمكان تطوير دليل للحوار يشتمل على ثلاثة أجزاء على الأقل: (١) تسهيل الحوار لمساعدتنا على التفكير في دعوة الآخرين للحوار وماهية ذلك، (٢) وثائق تواكب الأحداث مع محتوى للمعلومات يكون أساساً للحوار، (٣) منطلقات حوار، يكتبها أصحاب المصلحة، تبين المسائل والقضايا والأولويات والمشاكل والفجوات والتحديات لتوجيه الحوار.

تستطيع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن تشرع في حوار حول حقوق الإنسان يستند إلى حقائق، وهي طريقة لخلق تفاعل وإجماع على قضايا هامة حول حقوق الإنسان بين فعاليات مختلفة لها صلة بموضوع أو موقف معين. هنا يتعين على المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن تسعى لإقامة حوار يركز على مواضيع معينة تُعدّ حاسمة بالنسبة للسياق وتجمع بين فعاليات لتحليل وفهم البيئة الوطنية، والقانون والممارسات الدولية، وتخرج بتحليلات وطنية، وإطار عمل أو سلسلة من التوصيات. ويمكن لخطّة عمل أن تكون أيضاً طريقة لتنظيم العمليات والإجراءات بين مختلف الفعاليات التي تعمل جميعها مع المجموعة نفسها من الأفراد، مثل اليافعين، أو السجناء.. الخ.

خطوات تسهيل عملية حوار حقوق الإنسان

١	تحديد قيم ومبادئ مشتركة لحوار فاعل
٢	تحليل عملية استماع تحليلية استقصائية
٣	تأهيل الأطراف المتحاورين على فض النزاعات بما في ذلك إيجاد خيارات لمكاسب متبادلة بناءً على معايير حقوق الإنسان
٤	تدريب على عمليات تحليل واستقصاء لقضايا حقوق الإنسان بما في ذلك رصد انتهاكاتها
٥	خبرة بحقوق الإنسان ذات صلة بمواضيع ومجالات الحوار
٦	التدريب على عمليات الحوار القائمة على حقائق واستخدام نتائجها للتأثير إيجابياً في مسيرة الإصلاح
٧	إعداد الأدوات والوسائل اللازمة للحوار
٨	بناء الثقة والإتصال الفاعل

٣. التحديات والدروس المستفادة والفرص

فما هو الدور الذي يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تلعبه حين تتعارض المصلحة في السلم مع العدالة ؟ ليس هناك إجابات سهلة عن هذا السؤال. قد تعطي المؤسسات المذكورة أولوية لتشجيع السلام لأنه يوفر أفضل فرصة لإنهاء العنف وسفك الدماء الذي يمكن أن يدمر البلد ومجتمعاتها. لكن لا بد من اتخاذ قرارات صعبة عن أفضل طريقة للتعامل مع مقترفي الجرائم البشعة. إذا أريد للسلام أن يعم.

٤. الأعمال والنتائج

لتطوير استراتيجية حوار وطني لحقوق الإنسان. لا بد من وضع تقنية^{١١} لبناء المفاهيم. وتمثل ميزة هذه التقنية في أنه بالإمكان تطويرها بالتعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين. وهذا بدوره قد يؤدي إلى درجة عالية من القبول لنتائج أي حوار حول حقوق الإنسان. إضافة إلى ذلك، فإن هذه الإستراتيجية قد توفر مرونة ملحوظة في ردود الأفعال حول التغييرات. فضلاً عن تسهيل مثل هذا الحوار.

إطار عمل لعملية حوارية حول حقوق الإنسان

لا بد من الاعتراف بأنه يتعين على إطار أية استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان وأية عملية حوار ذات علاقة بهذه الاستراتيجية، ترتبط بعلاقة ثلاثية الأطراف؛ بالجهات التي تسهل عملية الحوار المتمثلة هنا بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والمشاركين في عملية الحوار، الممثلين هنا بجميع المواطنين أصحاب المصلحة، وموارد ومصادر المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان،

بدايةً، لا بد من وضع إطار عمل لتنظيم وتقوم عملية الحوار والعلاقة بين الأطراف المتحاور، على أساس اعتبار أن العملية تمثل سلسلة من ردود الفعل. بدءاً من المتغيرات المستقلة التي تؤثر في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بوصفها المسهل لعملية الحوار. وهذا بدوره يؤثر في النتيجة. يطرح إطار العمل المقدم هنا تسلسل مراحل لا بد من تأسيسها والتفكير فيها بتمعن للحصول على عملية حوار فاعل حول حقوق الإنسان. وأن تؤثر المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بوصفها ميسر لهذه العملية، في احتمال الإنتقال إلى مرحلة النتيجة على كل واحد من مستويات المتغير المستقل.

تقوم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بمجموعة من الأدوار المختلفة. فهي تقوم بالتحقق والتحقيق والوساطة في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان وتنظر في الشكاوى. وقد تقوم بتقديم النصح والمشورة لمنح تعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وتراقب وتقيّم أعمال حكوماتها لصالح المواطنين والمقيمين. وتنشر معلومات عن حقوق الإنسان ونصائح عن تطبيقها في القانون والسياسة المحلية. وهي تثقف الجمهور حول حقوقهم كبشر وكيفية المحافظة عليها وحقيقتها. لذلك، فهي بحاجة لأن تكون متعددة المهارات والاستراتيجيات في المناهج التي تختار استخدامها في قضايا معينة. وهذا حد متواصل بالنسبة لها. حيث ينبغي أن لا تتوقف عن إعادة تقويم الطريقة التي توصل بها رسالتها بأكثر الوسائل فاعلية وكفاءة.

كثيراً ما تواجه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان صعوبات كبيرة في الحصول على موارد، سواء كانت مالية أو بشرية. كما إن تكلفة أنشطة زيادة الوعي والتثقيف، بشكل عام، كبيرة للغاية بشكل عام. ويمكننا القول بأن أكبر التحديات التي تواجهها له علاقة بحدودية الموارد اللازمة لإحداث أوسع تأثير ممكن.

إن الكثير من قضايا حقوق الإنسان لا حظى بما تستحق من تغطية في وسائل الإعلام. حيث إن التقارير الصحفية تركز على النزاعات أكثر مما تهتم بقضايا حقوق الإنسان؛ وإن الواجب المهني (وليس الأخلاقي وحسب) للصحفيين والمحررين يقضي بأن يقوموا بإعداد تقارير عن قضايا حقوق الإنسان وشرحها كما يفعلوا في المجالات الأخرى. في الوقت الحاضر لا يتم هذا بالقدر الكافي، ونتيجة لذلك، فإن الناس الذين يعتمدون على وسائل الإعلام في معلوماتهم ليسوا في وضع يتيح لهم أن يفهموا أو يحكموا بالشكل الصحيح على أعمال أو سياسات الحكومات والسلطات الأخرى.^{١٥}

في المجتمعات التي لديها تاريخ حديث من الانتهاكات البليغة لحقوق الإنسان، أو حيث يحدث تحول اجتماعي (مثل البلدان التي في طور التحول). قد نجد أن تلك المجتمعات تكافح ضد ثقافة الإفلات من العقاب. ونجد أن هناك أفراداً يعتبرون أنفسهم فوق القانون. في مثل هذه المجتمعات، تحتاج المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إلى دعوة جميع الأفراد إلى احترام المؤسسات الديمقراطية الناشئة في البلد. بما في ذلك المؤسسة نفسها. هنا قد نواجه مسألة صعبة:

بكلمة أخرى. وقبل أن تختار المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تسهيل عملية الحوار. يتعين عليها أن تقيّم العوامل المتعلقة بالسياق التي تؤثر في مثل هذه العملية: طبيعتها. نوع الأطراف المتحاوره وعلاقتها السابقة. طبيعة قضايا حقوق الإنسان التي على المحك وأهلية ودور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان كمسهل لعملية الحوار حول حقوق الإنسان.

طبيعة قضايا حقوق الإنسان والوقت المناسب للحوار بشأنها

تحظى طبيعة قضايا حقوق الإنسان والوقت المناسب للحوار بشأنها بين جميع أصحاب المصلحة الوطنية بأهمية عظيمة. خاصة حين تكون الأطراف المتحاوره مستعدة لإعادة تقييم تصوراتها وفهمها للقضايا علاوة على تقييم سياساتها تجاه قضايا حقوق الإنسان. وحين تبدأ تكلفة عدم تعميم حقوق الإنسان البشرية والاقتصادية. في التصاعد.

طبيعة الأطراف المتحاوره وعلاقتهم

تؤثر طبيعة العلاقة بين المعنيين وأصحاب المصلحة: وفي الأطراف المشاركة في عملية حوار. وتؤثر أيضا في عملية الحوار وفي النتائج. إن الوضع يكون أكثر سهولة إذا ما كانت الأطراف. كافة. تمتلك أعرافا وأنظمة اجتماعية وسياسية متماثلة. من جهة أخرى. تحظى عملية الحوار بفرصة أفضل في النجاح إذا كان كل مشارك في الحوار يتمتع بالشرعية. بحيث يكونون مثلين مستقلين لأطراف الحوار سواء كانوا مثلين للمجتمع المدني أو القطاع الأكاديمي أو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أو القطاع الخاص.

كفاءة الميسر وشرعيته: المتمثلة هنا بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

يعتمد التسهيل الفاعل لعملية الحوار الوطني حول حقوق الإنسان على معرفة الميسر العميقة بجميع قضايا حقوق الإنسان. إضافة إلى القدرة على فهم مواقف الأطراف المتحاوره واتسامه بالقدرة الفاعلة على الإصغاء. وحسن التوقيت وإدارته. ومهارة في الاتصال وتنفيذ الإجراءات. ومهارة في إدارة النزاعات. والقدرة على الإقناع. والصبر. والمصداقية. والثقة. والقدرة على التأثير من خلال امتلاك مصادر والاستفادة منها.

إن معارف الميسر وكفاءته تؤثر في نتائج عملية الحوار وفي الأطراف المتحاوره أيضا: والمتمثلين في قادة الحكومة. والمجتمع المدني. ووسائل الإعلام. والأكاديميين. والقطاع الخاص. وقادة المجتمع. وممثلين عن المنظمات الدولية والخاصة والأفراد العاديين.

لذلك. فإن اختبار نموذج خارطة لتوضيح مراحل ومتطلبات الحوار وطني حول حقوق الإنسان ينبغي أن يمر عبر سلسلة من الأفعال والتغيرات. تبدأ من التغيرات المستقلة التي تؤثر في الميسر. (والممثل هنا بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان). والذي بدوره يؤثر في النتيجة. ونموذج خارطة الحوار المقدمة هنا تسلسل تلك المراحل.

جدر الملاحظة هنا أنه كي تتمكن من تقويم أي مساهمة في تسهيل عملية حوار حول حقوق الإنسان وعواقبها عبر جميع أشكالها. فثمة حاجة لبيان العوامل الذاتية والموضوعية والأبعاد التي لكل من الميسر (والممثل هنا بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان) وللأطراف المتحاوره. حيث إن ذلك سيؤثر في تحديد اتجاه عملية الحوار وفي النتائج.

أمّا العوامل الذاتية. فتشير إلى الأطراف. أو إلى تقويم مسهل الحوار وتصوره بأن أهداف الحوار قد تحققت أو أن التغيير المطلوب قد حدث. ويمكن القول أن العملية قد نجحت حين يعرب الأطراف عن رضاهم عنها أو عن نتائجها. و/أو حين يحدث تحسن في المناخ العام لعلاقة الأطراف المتحاوره. وليس مكنّا التحقق من مثل هذه النتائج بسهولة لأنها تعتمد على تقويم الأطراف لها. وفي حالة حوار حقوق الإنسان فيمكن الإعتقاد أن واحدة من معايير النجاح تكمن في التوصل إلى بيان مشترك يتم بناء الإجماع عليه بين الأطراف ويحدد أولويات مشتركة حول القضايا التي تم التحوار عليها لكن حتى إن لم يكن في الإمكان بناء إجماع بين الأطراف المتحاوره. مثلا. بالنسبة لخطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان. فإنه يمكن. في هذه الحالة. تغيير الطريقة التي يشعر بها كل واحد من الأطراف المتحاوره تجاه الآخر. وبطريقة إيجابية في معظم الأحيان.

وتشمل العوامل الموضوعية مراقبة التغيرات ومدى صلاحيتها لتشكيل دليل على نتيجة الحوار: وحجم نجاحاتها وفشلها. وتعتمد هذه العوامل على مؤشرات يمكن قياسها

والتأكد منها تجريبياً في مهمة مباشرة. ولإعطاء مثال على ذلك، يمكن للمرء قياس انخفاض مستوى العداء بين الأطراف المتحاربة.

ونتيجة لذلك، وكي نقوم نتائج الحوار بفاعلية، يجب أن يكون هناك توازن وتكامل في تطبيق العوامل الذاتية والموضوعية.

نموذج خارطة لتسهيل عملية الحوار الوطني حول حقوق الإنسان

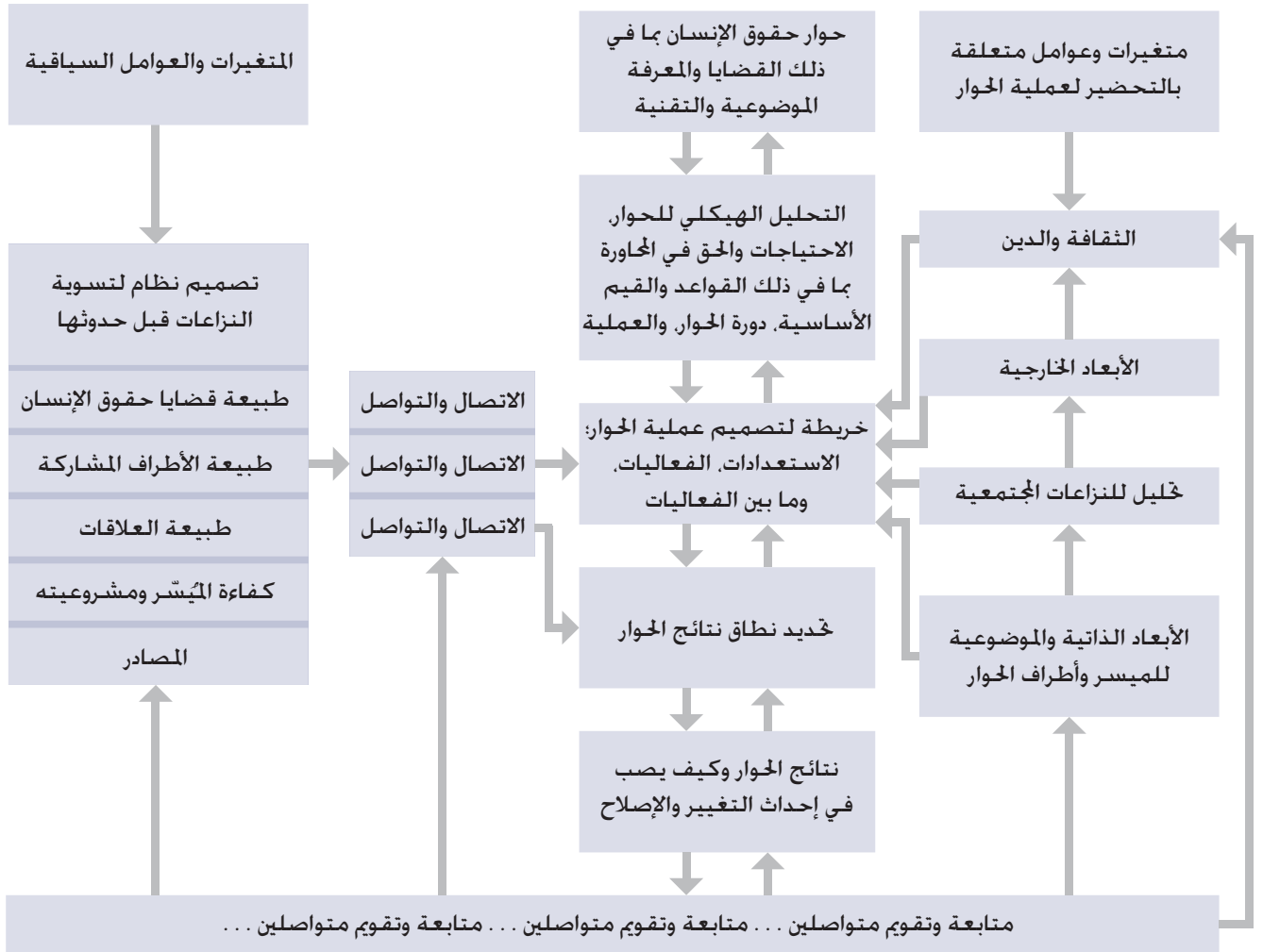
جاء مفهوم نموذج الخارطة من فكرة أننا، من جهة، لا نستطيع الحديث عن "تسهيل"، بل عن "تسهيلات". ومن جهة أخرى، فإن تعدد أصحاب المصلحة والفعاليات المشاركة في مختلف مراحل عملية الحوار قد تجعل من النموذج الطريقة الملائمة للنظر إلى تسهيل عملية الحوار الوطني عن حقوق الإنسان.

في عمليات الحوار الوطني عن حقوق الإنسان ينظر إلى الخلافات وربما أيضاً إلى النزاعات بين الأطراف المتحاربة، على أنها عمليات ديناميكية، تتفاعل فيها العوامل الذاتية والموضوعية بدرجات مختلفة، حيث تتفاقم تلك الخلافات وتتناقص مع مرور الوقت. وبالتالي، فإن هناك طرق تسهيل وتدخل مختلفة قد تكون الأكثر فاعلية للتطبيق في مختلف مراحل الخلافات والنزاعات. ويتمثل التحدي هنا في مدى مطابقة نوع التدخل لمستوى التصعيد، ومدى تنسيق تسلسل التدخلات لتسوية قضايا معينة والوصول إلى الحل النهائي لتلك الخلافات والنزاعات عند حدوثها.

ثمة حاجة لتطوير فهم كامل لديناميكيات تنظيم وإدارة تسهيل عملية حوار وطني لأجل حقوق الإنسان. الهدف هو الخروج بنموذج خارطة لما يشكّل لبنات البناء لعملية حوار وطني ناجحة ومؤثرة حول حقوق الإنسان، وكيف نستخدم الحوار كأداة لبناء إجماع للإصلاح والتغيير. لهذا السبب يجب معالجة القضايا والركائز السبع التالية:

١. استخدام تقنيات التدخل المناسبة التي يتعين على المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان استخدامها: بوصفها مسهل محتمل لحوار وطني حول حقوق الإنسان.
٢. تحديد الحاجة إلى الحوار بما في ذلك المعرفة والكفاءة اللازمين، والجو والمجال السياسي، والمهارة لإدارة العملية والعوامل الظرفية.
٣. استكشاف إمكانيات الحوار بما في ذلك شروط التحرك قديماً، وقضايا حقوق الإنسان التي هي قيد النظر وكيفية الإسهام في تعزيز الأوضاع مستقبلاً.
٤. استكشاف المناهج والأساليب بما في ذلك وضع مسودة لورقة مفاهيمية كاقترح مقدم من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يتم فيها تبيان الأهداف، والمشاركين، والمنهجية والمبادئ والقواعد الأساسية، والأدوار، والموارد المطلوبة.
٥. تصميم عملية الحوار
 - عقد الاجتماع
 - تقدم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مسودة الاقتراح وترصد ردود الأفعال
 - مخاطبة "المفسدين" - تطوير استراتيجيات لجلب الآخرين إلى العملية
 - وضع اللمسات الأخيرة لمسودة الاقتراح وتحويله إلى وثيقة تفويض
 - شروط التحرك قديماً
٦. تنفيذ عملية الحوار
 - الإعداد
 - التدريب وبناء قدرات الأطراف المتحاربة
 - فعاليات الحوار
 - المواضيع الداخلية والبيئية وتشكيل مجموعات العمل القطاعية والتسهيل
 - متابعة القضايا في الفترات الواقعة بين فعاليات الحوار
 - الاتصال والمتابعة
٧. مواصلة الرصد والتقييم
 - التعلم/ التكيف/ إعداد التقارير

نموذج خارطة لتسهيل عملية الحوار الوطني حول حقوق الإنسان



سيؤدي هذا المنهج المتكامل إلى تحسين فاعلية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بوصفها مُيسِّرة لعملية الحوار حول حقوق الإنسان، وذلك بفضل شمولية عملياته خلال جميع مراحل المتتالية. ثمة نظرة مستقبلية في هذا النموذج المتكامل لأنه يتعامل مع نتائج عملية الحوار وينظر لما بعدها، فضلاً عن أنه يتعامل مع الأسباب الأساسية للنزاعات المحتملة من خلال مرحلة تصور شامل وتشاركي وشفاف لقضايا حقوق الإنسان.

نموذج لمنهج متكامل لتيسير وتسهيل عملية حوار حول حقوق الإنسان

جاءت فكرة تطوير منهج متكامل لتيسير حوار وطني حول حقوق الإنسان وتطبيق إستراتيجية التدخل، من الخبرة بأننا لا نستطيع الحديث عن مثل إستراتيجية تدخل ما لم تقم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بوصفها المُيسِّرة الرئيسة له، وتقوم بالتالي بوضع تصور ودراسة للتعامل مع أربعة تدخلات رئيسة بمراحل مُتسقة لعملية التيسير وكذا تقويمها، والتي تبين أوضاع النتائج الناجحة.



© مؤيد مهيار

• الحكم على إستراتيجية حوار حقوق الإنسان التي سيتم تطبيقها للوصول إلى النتائج الخاصة بعملية الحوار الوطني حول حقوق الإنسان.

٣. إن تنفيذ عملية الحوار تشمل ما يلي:

- وصف النوع الملائم من التدخل لمختلف مراحل الحوار بما في ذلك تحليل النزاعات التي قد تنشأ.
- ترتيب مراحل الصراع بالتسلسل وفق مستويات تصاعدها أو تراجعها.

٤. ويشمل تقويم نتائج الحوار بما في ذلك نتائج التسهيل ما يلي:

- تقويم مدى رضا الأطراف عن عمليات إدارة الحوار الوطني لحقوق الإنسان ونتائجه. مع أخذ العوامل الذاتية والموضوعية بعين الاعتبار وفق تصورات الأطراف المتحاورة والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.
- وضع مدونة للمبادئ والقوانين الأساسية، والقواعد الإجرائية. بين الأطراف المتحاورة.

١. إن تصور قضايا حقوق الإنسان واحتمالات ظهور نزاعات مرتبطة بها يشمل ما يلي:

- جمع الوقائع عن حقوق الإنسان وتحليلها.
- معرفة وفهم الحاجات والمصالح المتعارضة وربما حقوق الأطراف المتحاورة أيضاً.
- تحديد القضايا المتعارضة المرتبطة بحقوق الإنسان عن طريق فهم ما تحمله الأطراف من تصورات جّاه بعضهم بعضاً. وما الذي يعتقد كل طرف جّاه الآخر. وكيف يتصور دوافعه. وحقوقه. وأفعاله؟
- فهم جميع العوامل الظرفية وتزويد نموذج خارطة الحوار بالمعلومات المتجددة.
- تحديد مجال عملية حوار حقوق الإنسان ونتائجها بمزيد من التحليلات واستخدام المعلومات الموجودة في نموذج الخارطة الإرشادية بمساعدة الأطراف.

٢. إن الحكم على عملية الحوار والتسهيل وإستراتيجية التدخل والنتائج يشمل ما يلي:

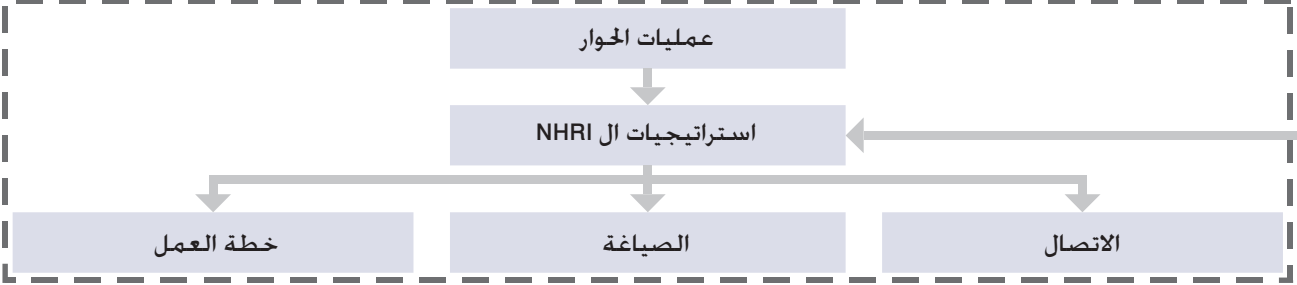
- تحديد عمليات التوسط. والتي تعتبر سلسلة من ردود الأفعال. بدءاً من التصور الذي يحمله جميع أصحاب المصلحة عن قضايا حقوق الإنسان.

نموذج منهج متكامل لتيسير عملية حوار حقوق الإنسان

١ تصور لقضايا حقوق الإنسان



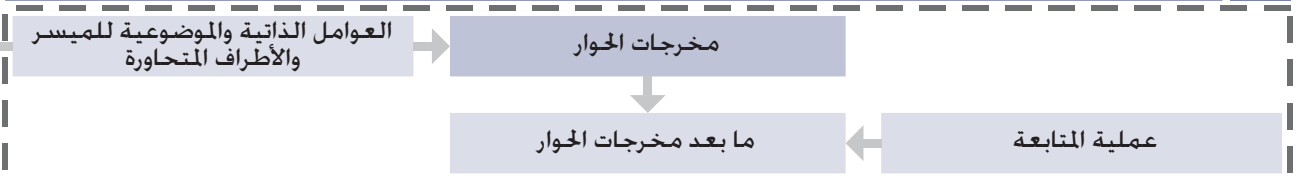
٢ الحكم على عملية الحوار وتسهيل استراتيجية التدخل والنتائج



٣ تطبيق عملية الحوار واستراتيجيتها



٤ النتائج والتقييم



٥. الرصد والتقييم

تم تأسيس وإيجاد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لخدمة الجمهور والناس عموماً، ووفقاً لذلك، يجب أن يكون لدى الجمهور آلية لتقويم مدى فاعلية المؤسسات المذكورة وفي إجاز ما كلفت به، يتطلب تقييم الجمهور أن تقوم هذه المؤسسات بتقييم برامجها وأنشطتها بشكل منتظم، وأن تضمن نتائج ذلك التقويم في تقاريرها السنوية، ويجب أن تُحلل التقييمات التي قامت بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان جميع وظائفها. إضافة إلى ذلك، يجب أن يكون لدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان جهة خارجية تقوّم أداءها، وإجازاتها، وفعاليتها. ونتائجها، وتأثير برامجها، ومشاريعها، وأنشطتها.

وتحدياتها، والدروس المستفادة، وتماسكها، وتنسيقها مع جميع أصحاب المصلحة، واستدامة برامجها وأنشطتها.

للوصول إلى اتفاق بشأن مجموعة مشتركة من المعايير لعمليات الحوار ونتائجها، من المهم تعريف سمات الحوار وآلية المساهمة الجماهيرية وكيفية تصنيف وتقويم دور المتغيرات الظرفية في تشكيل الحوار وعمليات المشاركة الجماهيرية والنتائج المؤثرة عليها.

ولكي يكون لدينا نظام رقابة وتقييم فاعل لعمليات الحوار الوطني، فإن "معايير تقييم العمليات والمنتجات/النتائج يمكن تطويرها من قبل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على النحو التالي:^{١٧}

معايير العملية	معايير المخرجات/ النتائج
التمثيل	تأثير القرار/ السياسة
الشمولية	الوقت اللازم لتطوير لوائح تنظيمية
معدل المشاركة	خفض/ إلغاء الطعون القضائية
المشاركة المبكرة/الحصول على مدخلات عملية التخطيط مبكراً/استمرارية المشاركة	الاستجابة لمطالب المشاركين السياسية
مرونة العملية	دمج وجهات النظر العامة في صنع القرار
تصور لانفتاح العملية والشفافية	التأثير على الجمهور
صنع قرار منظم	التأثير الاجتماعي
إمكانية الوصول إلى المصادر	التأثير على التفكير العام وتأثيرها على الجمهور
الاستقلالية	تغيير قيم/ آراء المشاركين
التفاعل	التفاعل مع المعارف العلمانية (التأثير على التعليم العلماني)
الاستمرارية	التأثير على العالمين وتخطيط العملية
الرضا	التأثير على التدريب (التعلم من الموظفين المطلعين)
التأني	وعي الموظفين
الإنصاف	تسوية النزاعات
الكفاءة	كسب أو استعادة ثقة الجمهور في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
تحديد المصلحة المشتركة	تصور النجاح/ الفشل و/ أو التحدي/ الفرص
دمج القيم/ والمعتقدات في النقاش	الفعالية وفعالية التكلفة
فعالية المنهجية	

خطوات من أجل تطوير نظرية للتغيير

١. تحديد هدف طويل المدى.
٢. إجراء "مسح خلفي استباقي" للتعرف على الشروط المسبقة الضرورية لتحقيق ذلك الهدف.
٣. تحديد التدخلات التي سيقوم بها الحوار الوطني حول حقوق الإنسان من أجل خلق هذه الشروط المسبقة.
٤. تطوير مؤشرات لكل شرط مسبق والتي ستستخدم لتقييم أداء التدخلات.
٥. كتابة سرد من الممكن استخدامه في تلخيص الأجزاء الدينامية المختلفة في النظرية.

في المقابل. وإذا ما تبين أن عملية تقويم الحوار الوطني لحقوق الإنسان صعبة. وذلك إستناداً إلى معايير العملية والخرجات آنفة الذكر. فيمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان اللجوء إلى منهج "نظرية تقييم التغيير" الذي يطرح الفرضيات المتعلقة بالعملية التي من خلالها سيتحقق التغيير. وأيضاً يحدد الطرق التي من خلالها سيتم أولاً بأول توثيق كل النتائج المطلوبة القريبة والمتوسطة المدى التي تتعلق بالتغيير المرغوب به على المدى الطويل.¹⁸





أطلقوا سراح
المناضلين

1. لجنة حقوق الإنسان القرار 1992/54، 1992 وقرار الجمعية العامة رقم 48/134، عام 1993. <http://www.nhri.net/pdf/ParisPrinciples.english.pdf>
2. للمزيد من التفاصيل، انظري مبادئ باريس. قرار الجمعية العامة 48/134 المعتمد في عام 1993. انظري أيضا، مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. "المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: التاريخ والمبادئ والأدوار والمسؤوليات"، سلسلة التدريب المهني رقم 4، 2010 الأمم المتحدة.
3. ليندا ريف "بناء المؤسسات الديمقراطية: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الحكم الرشيد وحماية حقوق الإنسان"، مجلة هارفرد لحقوق الإنسان (2000) 13، صفحة 3.
4. مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مذكرة توجيهية بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، 27 أيلول 2008، الأمم المتحدة.
5. كما في شهر حزيران 2010
6. وهذه توجد في المغرب ومصر والأردن وفلسطين وقطر وموريتانيا. أما المؤسسات الوطنية الأخرى لحقوق الإنسان في العالم العربي، فقد تم تأسيسها في بلدان من مثل الجزائر وتونس مع التصنيف "ب"، و في سلطنة عمان والبحرين. وفي العراق، وافق البرلمان على مشروع القانون الخاص بإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهو الآن قيد الإعداد. أما في لبنان، فقد تمت الموافقة على مشروع القانون الخاص بإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمؤسسة الآن قيد الإنشاء، كان آخرها التدريب المقدم للجنة الوطنية العمانية لحقوق الإنسان.
7. في عام 2010، زارت المفوضة السامية لحقوق الإنسان دول الخليج لتشجيعهم على استحداث مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان. كما تم تنظيم ورشة عمل تدريبية من قبل المفوضية السامية لحقوق الإنسان في مقر مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق الكائن في الدوحة لتبادل الخبرات بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وخصوصاً فيما يتعلق بعملية وخطوات التأسيس لهذه المؤسسات.
8. مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، المرجع السابق
9. آن سميتش، "الموقف الفريد للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: نعمة مختلطة؟ التقرير الربعي لحقوق الإنسان، المجلد 28، رقم 4، تشرين ثاني 2006، صفحة 946-904.
10. فمثلاً يضم مجلس المفوضين في اللجنة العمانية لحقوق الإنسان ستة وزراء، بصفتهم أعضاء فاعلين كاملي العضوية، يتمتعون بحقوق الأعضاء بما فيها حق التصويت. لمزيد من المعلومات راجع الرسوم السلطاني رقم 2008\124 الصادر عن السلطان قابوس والمتعلق بتعيين أعضاء اللجنة
11. ليندا ريف "بناء المؤسسات الديمقراطية: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الحكم الرشيد وحماية حقوق الإنسان"، مجلة هارفرد لحقوق الإنسان (2000) 13، صفحة 14
12. نجيب جبرائيل رئيس أحد المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، أدلى ببيان لوسائل الإعلام المصرية في 24/4/2011 يدعو المجلس العسكري المصري لإعادة النظر في قرار التعيين.
13. راجع www.al-kalema.com وأيضاً www.waelebrashy.com/forum/t55401.html
14. http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=4098:201103-18-16-41-27&catid=137:-&Itemid=45
15. المرجع نفسه، توصيات اللجنة الفرعية للاعتماد في لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان 15-11 أكتوبر 2010. http://alfanonline.moheet.com/show_news.aspx?nid=256670&pg=38
17. كريستين غولدينجو "تونس: الربيع العربي والصيف الإسلامي"، 2011
18. منجرال قابيل "وسائل الإعلام الاجتماعي في عمل مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية"، برنامج الأمم المتحدة الإثنائي، أصوات من يورو آسيا، 2010.
19. وفق مبادئ باريس 1 و2، يجب منح المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الصلاحيات للترويج ل وحماية حقوق الإنسان، وأن تعطى أوسع تفويض ممكن، وأن يُنصّ عليها صراحة في الدستور أو التشريعات، بشكل يحدد تركيبتها ومجال اختصاصها.
20. تأسست الأمم المتحدة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، الذي هو في الواقع دستورها. انظري <http://www.un.org/en/documents/charter/index.shtml>
21. تشير المادة 1 من اتفاقية مونتهفيديو حول حقوق وواجبات الدول (1933) إلى أن الدول بوصفها شخصية دولية يجب أن تمتلك المواصفات التالية: (أ) سكان دائمون، (ب) أراض محددة، (ج) حكومة، (د) القدرة على الدخول في علاقات مع دول أخرى".
22. مثال ذلك أمة الشيبوكي أو الهايدا من الأمم الأولى في كندا والولايات المتحدة الأمريكية.
23. مثال ذلك الشووار في الأكوادور والبيرو.
24. وفقاً لقاموس أكسفورد للمتعلمين المتقدمين، المجتمع، بشكل عام، هو الشعب الذي يعيش معا في مجتمعات محلية.
25. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، S/2004/616.
26. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 10 ديسمبر/ كانون الأول، 1948.
27. ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، 26 يونيو/ حزيران، 1945. <http://www.un.org/en/documents/charter/preamble.shtml>
28. ميثاق الأمم المتحدة، 26 يونيو/ حزيران، 1945. <http://www.un.org/en/documents/charter/>
29. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 10 ديسمبر/ كانون الأول، 1948. <http://www.un.org/en/documents/udhr/>
30. ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 10 ديسمبر/ كانون الأول، 1948. <http://www.un.org/en/documents/udhr/>
31. الجمعية العامة للأمم المتحدة، A/RES/48/134 تاريخ 20 ديسمبر/ كانون الأول، 1993.
32. المبادئ 1 و2 من مبادئ باريس التابعة للأمم المتحدة. <http://www2.ohchr.org/english/law/parisprinciples.htm>
33. لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان .
34. هناك حالياً هيئات لرصد معاهدات حقوق الإنسان، مع جان من خبراء مستقلين. تسع من هذه الهيئات ترصد تطبيق معاهدات حقوق الإنسان الدولية الأساسية، في حين أن الهيئة العاشرة لرصد المعاهدات - وهي اللجنة الفرعية الخاصة بمنع التعذيب التي تأسست بموجب "البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب" - ترصد السجن والمعتقلات في الدول الموقعة على البروتوكول الاختياري. لقد أنشئت هيئات رصد المعاهدات بموجب بنود المعاهدات التي ترصدتها: <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/Pages/HumanRightsBodies.aspx>